31/٣١
كانون ١/ديسمبر ٢٠٠٨

نشرة الهجرة القسرية

تغير المناخ والنزوح

يضطر العديدون للتنقل والنزوح أو لاتخاذ تدابير مختلفة للتكيف والتأقلم استجابة للضغوط المتزايدة على الطبيعة وسبل العيش والتي يعود بعض منها لتغير المناخ.
نتطرق في هذا العدد إلى هذه القضية وما يتبعها من تقدير الأعداد والاتفاق على التعاريف والأساليب - إضافةإلى الصراع بين الحاجة إلى الأبحاث وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة.

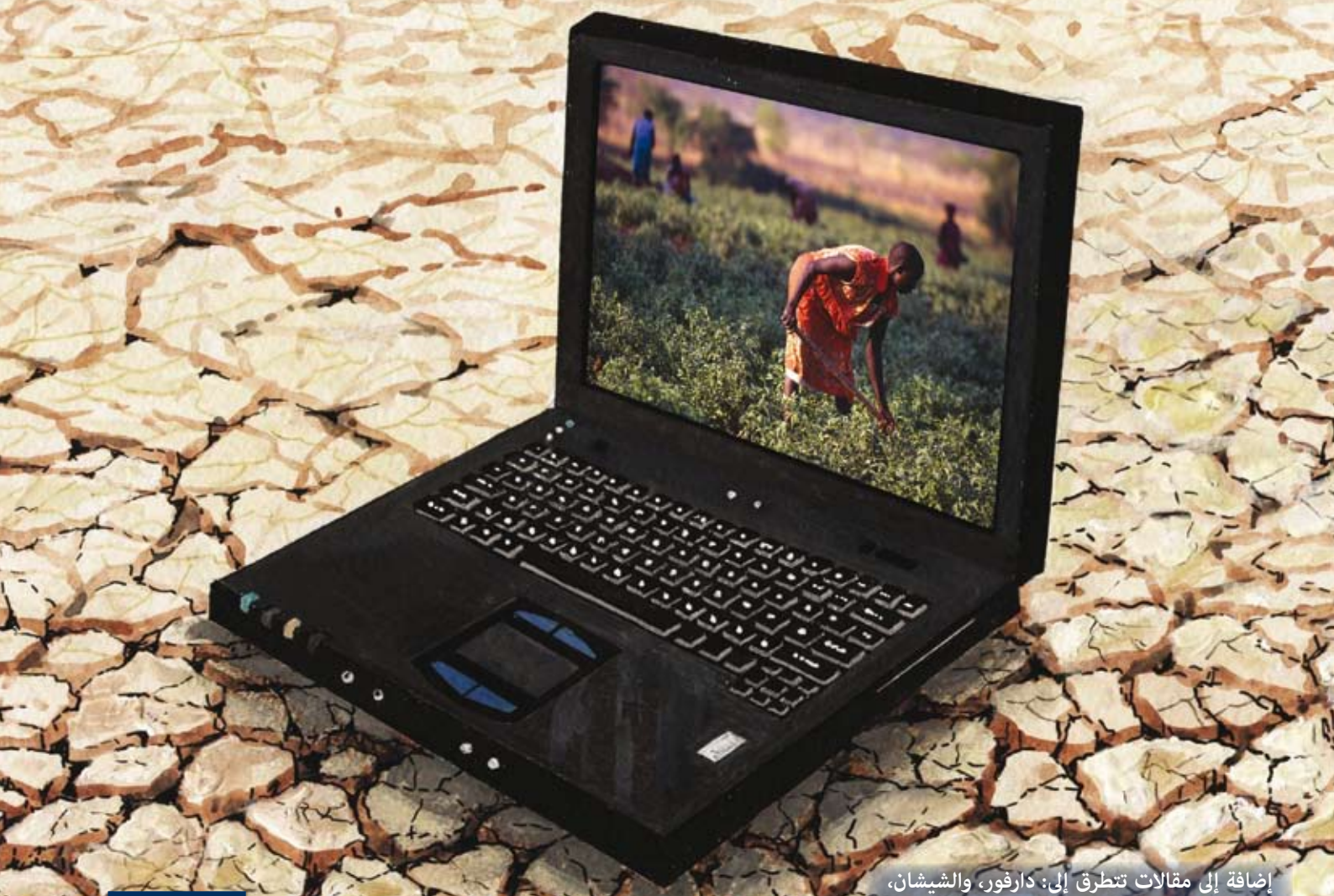

إضافة إلى مقالات تتطرق إلى: دارفور، والشيشان، والانتعاش وسيادة القانون، وخدمات مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مصر، والإتجار بالبشر، والتصوير بالأقمار الصناعية، والسحر، وغيرها

مركز دراسات اللاجئين

النشرة للتوزيع المجاني فقط

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام ١٩٩٨ بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

محرر النسخة العربية
مصعب حياتلي

هيئة التحرير
ماريون كولردي وموريس هيرسون

تنسيق النشرة
هايدي المجريسي

مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية
Refugee Studies Centre
Department of International Development
3 Mansfield Road, Oxford OX1 3TB, UK
بريد إلكتروني: nhq@qeh.ox.ac.uk
هاتف/فاكس: ٧٠٠ ٢٨٠ ١٨٦٥ ٤٤ +
سكايب: fmreview

حقوق الطبع والتنازل عن الحقوق:
لا تعكس الآراء الواردة في النشرة بالضرورة آراء محرري المجلة أو مركز دراسات اللاجئين أو المجلس النرويجي للاجئين. ويمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

الموقع:
www.hijra.org.uk

التصميم:
Art24 www.art-24.co.uk

طباعة:
Image Production
www.imageproduction.co.uk
ISSN 1460-9819

صورة الغلاف الرئيسي:
الغلاف الأمامي
مأخوذ من رسم توضيحي لستانيسلاف أشمارين
Ashmarincartoon@yandex.ru
الصورة الفوتوغرافية على شاشة الحاسوب: لاجئون سودانيون في إثيوبيا. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ن. بهرنغ من نشرة الهجرة القسرية ٢٠

نشرة الهجرة القسرية

كلمة أسرة التحرير

عبر كريغ جونستون، نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مقاله في الصفحة ٤٧ من هذا العدد عن اعتقاده بفشل: «جيلنا في الوفاء بالتزاماته لمنع تغير المناخ... ونحن في أمس الحاجة الآن إلى الاستعداد لمواجهة العواقب الإنسانية لتغير المناخ». وتتمثل إحدى هذه العواقب في نزوح السكان عن أوطانهم سواء بشكل مؤقت أو دائم. وقد يجادل الباحثون والسياسيون حول الأعداد المتوقع نزوحها لكنهم يجمعون على ضرورة التأهب والتكيف والحد من آثار تغير المناخ إضافة إلى التعاون في هذه القضايا. ونتمنى أن يجد جميع القراء في المقالات المنشورة في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية تحدياً وإلهاماً وإفادة.

ولا يمكننا تجاهل خطر تغير المناخ على الدول العربية سواء كان تزايد ارتفاع مستوى مياه سطح البحر وأثره الواضح على المناطق السكانية الساحلية أو من ناحية أخرى زيادة حالات التصحر والجفاف وندرة المياه العذبة. لكن للأسف لم نستلم أية مقالات لنا تركز على المشاكل والصعوبات التي قد تواجهها بعض الدول العربية. لكن لا يعني هذا أن المقالات الواردة لا تطرح ما قد يستفيد منه العالم العربي في ظل هذه الظروف حيث يشمل بعضها على دراسات أو تقنيات تستفيد منها الدول العربية بشكل مباشر. كما يضم العدد عدة مقالات أخرى خارج موضوع تغير المناخ والتي تركز بشكل مباشر على العالم العربي مثل «حماية حقوق الإنسان في دارفور» في الصفحة ٦٦ و «مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز واللاجئين في مصر» في الصفحة ٦٩ إضافة إلى اللاجئين الشيشان في جمهورية الاتحاد الروسي في الصفحة ٧٨.

ويمكن الاطلاع على هذا العدد على الإنترنت على موقع www.hijra.org.uk/climatechange.htm، وإذا كنتم ترغبون في استلام نسخ متعددة لتوزيعها على الشركاء أو لاستخدامها في التدريب فالرجاء الاتصال بنا على البريد الإلكتروني nhq@qeh.ox.ac.uk، ونود تذكيركم أنه من الضروري موافاتنا بعنوانكم البريدي بالكامل وعدد النسخ المطلوبة إضافة إلى اللغة أو اللغات المطلوبة.

ونود التعبير عن امتناننا البالغ لكل من أندرو مورتون من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وسكوت ليكي من منظمة «حلول النزوح» لعملهما معنا كمستشارين خاصين في هذا العدد. كما نتقدم أيضاً بالشكر للوكالات التالية لما قدمته لنا من دعم وتمويل كبيرين: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووزارة الشؤون الخارجية الفيدرالية السويسرية، والوكالة الألمانية للتعاون التقني/ الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمركز الدولي للهجرة والصحة والتطوير.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً لنشكر كل من ساهم بالمال لدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ٢٠٠٨. إذ تعتمد النشرة اعتماداً كلياً على التمويل الخارجي، ونحن نقدر بشدة دعمكم المالي وتعاونكم النشط - يرجى الاطلاع على قائمة بأسماء الجهات المانحة لنشرة الهجرة القسرية في الصفحة ٧٩. وإذا كانت لديكم مقترحات لموضوعات تصلح للأعداد المقبلة من النشرة وترغب وكالتكم أو إدارتكم في دعمها مالياً، الرجاء أن تتصلوا بأسرة التحرير.

ملحق خاص بحقوق الإنسان

نرفق مع هذا العدد ملحقاً صغيراً يتكون من ١٢ صفحة يصدر بالعربية والإنجليزية حول الإسلام وحقوق الإنسان وقضايا النازحين والمهجرين. ولطلب نسخة باللغة العربية أو الإنجليزية أيضا يرجى مراسلتنا عبر البريد الإلكتروني nhq@qeh.ox.ac.uk. والملحق متوفر أيضاً على موقعنا للنسخة العربية يمكنكم زيارة: www.hijra.org.uk/human-rights.htm وللإنجليزية: www.fmreview.org/human-rights.htm

موقع النشرة الجديد

بصدور هذا العدد يسعدنا الإعلان عن موقع النشرة الجديد أن تجدوا هذا الموقع الجديد - وعنوانه ما يزال www.hijra.org.uk أسهل في البحث وأكثر ثراء بالمعلومات. كما سننشر قريباً فهرساً على الإنترنت بمقالات نشرة الهجرة القسرية، والتي يمكن البحث فيها استخدام صفحة البحث.

استطلاع آراء القراء

كما قمنا بتحضير استبيان قصير لقراء النشرة وأرفقناه مع هذا العدد. فالرجاء مشاركتنا آرائكم حول النشرة والطرق المقترحة لتحسينها. وسنشعر بامتنان بالغ إذا ما استقطعتم بضع دقائق من وقتكم لملء هذا الاستبيان وإرساله لنا بريدياً مع حلول العام الجديد إذا أمكن. أو يمكنكم ملء الاستبيان على الإنترنت ويمكن الوصول إليه عن طريق الصفحة الرئيسية لموقعنا أو عن طريق النقر على هذا الرابط، مع جزيل الشكر!

مع أطيب التمنيات

مصعب حياتلي
محرر نشرة الهجرة القسرية

الأعداد القادمة

- كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٩: عدد خاص مكون من ٣٢ صفحة موضوعه الذكرى العاشرة للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وموقع العدد: http://www.hijra.org.uk/GuidingPrinciples10.htm
- نيسان/أبريل عام ٢٠٠٩: العدد ٣٢ من النشرة وموضوعه الرئيسي 'عديمو الجنسية': www.hijra.org.uk/statelessness.htm.
- آب/أغسطس عام ٢٠٠٩: العدد ٣٣ من النشرة وموضوعه الرئيسي حالات النزوح طويلة الأمد. ويمكن الاطلاع على الدعوة لتقديم المقالات على الموقع www.hijra.org.uk/protracted.htm. وآخر موعد لتقديم المقالات هو ١٩ يناير/كانون الثاني.

... ونحن نرحب دائما بمقترحاتكم للموضوعات القادمة لنشرة الهجرة القسرية.

المحتويات

تغير المناخ والنزوح

كلمة تمهيدية ٤
آخيم شتاينر
ضرورة التعاون ٤
جون هولمز
تحديات سياسات الأمن البشري ٥
أندرو مورتون وفليب بونكور وفرانك لاتـشْـكو
لـعبـة الأرقــام ٨
أولي براون
تعريف 'الهجرة البيئية' ١٠
أوليفيا دون وفرانسوا جيمين
من هم اللاجئون البيئيون ١١
ماريا ستافروبولو
الملاحظات الميدانية ونتائج البحوث التجريبية ١٣
كوكو فارنر وأوليفيا دون ومارك شتال
العلاقة بين البيئة والهجرة في آسيا الوسطى ١٤
فرانسوا جيمين وفيليب روشلان
ندرة الموارد الطبيعية في شمال غانا ١٦
كيس فان دير خيست وريتشارد دي يو
ثغرات في أنظمة حماية النازحين داخليا ١٧
خالد كوسر
حقوق الإنسان ١٨
سكوت ليكي
إخـلاء الـجُــزر ٢٠
إيلان كيلمان
السياقات الاجتماعية والسياسةلنشوب الصراعات ٢٢
ويليام أ. ف. كلارك
الانهيار الاجتماعي في دارفور ٢٣
سكوت إدواردز
الشعوب الأصلية المتنقلة والرُحّل ٢٥
تروي ستيرنبرغ ونور الضحى شطي
المياه والتحديات الجديدة في المساعدات ٢٦
آيدان إيه كرونين و دينيش شريستا و بول شبيغل
الهجرة من الريف للمدن في إثيوبيا ٢٨
جيمس موريسي
حقوق سكان مجتمعات ألاسكا وقدرتهم على التكيف ٣٠
روبين برونين
التحديات الصحية ٣٢
مانويل كاربالو، وتشلسي بي سميث، وكارين بيترسون

مقالات عامة

الانتعاش وسيادة القانون والدروس المستفادة ٦٤
كاثلين كرافيرو
حماية حقوق الإنسان في دارفور ٦٦
مارتن باريندز
بروتوكول منع الإتجار بالبشر لا يفي بالغرض ٦٨
سيرغي مارتينوف
خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز للاجئين في مصر ٦٩
آنا بوبينشالك
القانون الدولي للاجئين في المكسيك ٧١
آكسيل غارسيا
الرعاة والرُحّـل في كينيا ٣٤
محمد آدو
الكوارث وكيف نستجيب لها ٣٥
ريد باشر
تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا ٣٧
أوجا أوليفر تشينيدو
حقوق الإنسان ودورها في تخفيف مخاطر الكوارث ٣٨
فالتر كيلين وكلودين هايني ديل
تغير المناخ والهجرة والمساعدات الإنسانية ٤٠
جينتي كيرش- وود و ياكوب كوريبورج وآن – ماري ليند
ديفيد ستون
المناطق الحرجة – التوقعات والخطوات المقترحة ٤٤
جوك بيكر وتشارلز إيرهارت وديفيد ستون
«التدابير الحميدة»: التعاون والتنمية ٤٦
فيكرام أوديدرا كومانسكوغ
المستقبل هو الحاضر ٤٧
كريغ ل. جونستون
التكيف والتعاون ٤٨
بريتا هاينة ولورنز بيترسن
كيريباس: النزوح والتكيف ٥١
ماريان لوخري وجين ماك آدم
بالاو: حماية الشعاب المرجانية ٥٢
جيسي كاميرون-غليكنهاوس
المجتمعات المحلية وجهودها للتكيّف مع تغير المناخ في بنغلاديش ٥٤
جيمس بندر
المرأة وتغير المناخ ٥٦
منظمة المرأة للبيئة والتنمية (WEDO)
تعميم معلومات مخاطر تغير المناخ ٥٧
مارتن فان آلست
وضع نموذج لتغير المناخ والهجرة ٥٩
كريستوفر سميث ودومينيك كنيفتون وشارون وود
أجندة أبحاث ودراسات عالمية ٥٩
كوكو فارنر وفرانك لاتشكو
هل من تغيّر في السياسات يتوافق مع تغير المناخ؟ ٦١
دانانجايان سريسكانداراجاه
الأطر القانونية والتشريعية ٦٢
روجر زيتر
استخدام صور الأقمار الصناعية ٧٢
إينار بيورغو وفرانشيسكو بيسانو وجوشوا ليونز وهولغر هايسيغ
السِحر والنـزوح ٧٤
جيف كريسب
مبادرات جديدة والتزام متجدد للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ٧٥
كلير تيبتس
الأشخاص النازحون داخلياً من الشيشان في الاتحاد الروسي ٧٨
نادين فاليسكي
رصد الرياح ٨٠

كلمة تمهيدية

آخيم شتاينر

لا شك في أن الهجرة، سواء أكانت قسرية أم طوعية، ستصبح أحد أبرز عواقب التدهور البيئي وتغير المناخ لعدة عقود قادمة. ويؤكد معظم الخبراء على وجود عدد هائل من الأشخاص يتنقلون بالفعل من مكان إلى آخر بسبب المناخ مع توقع مواجهة تحركات ملايين آخرين مما يشكل دليلاً على درجة تزايد حدة تغير المناخ الذي نواجهه.

وكان الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وتوقعات البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قام مؤخرًا بعرض تقييمات تشير إلى مخاطر الناجمة عن الآثار المادية والبيئية لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، يساهم ارتفاع مستوى سطح البحر والتنمية البشرية غير المستدامة في فقدان الأراضي الساحلية الرطبة وأشجار القرم والضرر المتزايد للفيضانات الساحلية. ومن المتوقع بحلول ثمانينيات القرن الحادي والعشرين أن يتعرض ملايين الأشخاص سنويًا للفيضانات نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. كما تكون المناطق المنخفضة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث تقل نسبيًا القدرة على التكيف والتي تواجه بالفعل تحديات أخرى مثل العواصف الاستوائية، معرضة بشكل خاص للخطر. إن معرفتنا الحالية بالآثار الاجتماعية التي يجب توقعها من هذه العمليات ما تزال محدودة إلى حد كبير. وبالطبع تعتبر الأبحاث الاستهدافية والتقييم ضرورية للوصول إلى فهم أفضل لهذه القضية لكن يجب أن لا ننتظر إلى حينها فمن الضروري البدء على الفور في تحويل المعرفة الحالية إلى سياسات وممارسات بشرية. وفي هذا السياق قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتشكيل تحالف الهجرة والبيئة، والذي سيوفر منتدىً ومواد محفزة للمشاريع والأفكار الجديدة المتعلقة بالهجرة التي تترتب على العوامل البيئية وذلك من أجل تطوير طريقة متكاملة ومنسقة للتعامل مع هذه القضية متعددة القطاعات التي تمثل تحديًا.

يمكن عن طريق اتباع قدر معقول من الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ المساعدة على التخفيف من مسببات الهجرة. وبالمثل فإن العمل والتخطيط المبكرين يعنيان إمكانية إدارة عمليات الهجرة البيئية التي تم الشروع فيها بالفعل على نحو أفضل.

آخيم شتاينر هو الأمين العام والمدير التنفيذي للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ***www.unep.org*** . لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بأندرو مورتون على البريد: ***andrew.morton@unep.org***

ضرورة التعاون

جون هولمز

من المتوقع على الأرجح أن يتزايد الطلب العالمي خلال العقد القادم على المساعدات الإنسانية، وهو طلب يعتبر كبيراً حتى في وقتنا الحالي، لكنه سيشهد زيادة كبيرة نشهدها لأول مرة في تاريخنا المعاصر. وسوف يكون السبب الأكبر والأوحد وراء هذه الزيادة هو تغير المناخ وما يرتبط به من زيادة تكرار وشدة الحوادث الطقسية المتطرفة.

وفي الواقع، فقد بدأنا نشعر بهذه الآثار. فما نشهده الآن ليس ضربا من ضروب التخمين وإنما هو بمثابة 'رفع الحجاب' عن المستقبل. فهذه الأحداث هي ما أسميه 'المُعتاد الجديد'. فقد تضاعف عدد الكوارث المُسجلة من حوالي ٢٠٠ إلى ما يزيد عن ٤٠٠ كارثة في العام على مدار العقدين الماضيين. ويتسبب المناخ هذه الأيام بتسع من واقع كل عشر كوارث نشهدها. وفي العام الماضي، أصدر مكتبي بالأمم المتحدة ١٥ مناشدة تمويل للاستجابة للكوارث الطبيعية المفاجئة وهو رقم لا سبق له يزيد بخمسة مناشدات عن الرقم المسجل العام الماضي، كان ١٤ مناشدة منها مرتبطة بالمناخ.

ومما زاد وغطى على تحديات تغير المناخ الارتفاعات المفاجئة الحالية في أسعار الغذاء والوقود، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر هائل في زيادة الجوع والفقر في أنحاء العالم والتي باتت بالفعل تؤثر بشكل مباشر على تكاليف العمليات الإنسانية. وعلينا أن نسأل أنفسنا السؤال التالي: هل نحن مستعدون فعلاً لمواجهة هذا الأمر؟

ويتوفر لدينا الوسائل اللازمة للتعامل مع كافة هذه القضايا إذا توافرت الإرادة. وما نحتاجه فوق كل شيء هو البدء في الاستثمار في الإجراءات الملموسة والعملية للحد المخاطر والتي بوسعها أن تساعد في إنقاذ الأرواح والمعايش. وسوف يتطلب الأمر جميع جهودنا المشتركة للاستعداد لهذه الآثار والتخفيف منها. ولتحقيق هذه الغاية، علينا أن نبني على الشراكات الدائمة والشاملة ونقوم بتطويرها بين جميع الأمم والقطاعات.

ففي عصر يتسم بتغير المناخ والتهديد الدائم بنشوب الصراعات، لا يتسنى لأي وكالة إنسانية وحيدة أو مجموعة واحدة من الوكالات أن تلبي بمفردها جميع الاحتياجات الإنسانية. فقط من خلال العمل معاً يمكننا أن نعزز من قدرتنا على تخفيف المعاناة والمعاونة في تحقيق درجة من الأمل والإنسانية لعالم يحتاج بشدة لكليهما.

جون هولمز هو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. والمقال مقتطفٌ من خطاب ألقاه في مؤتمر دبي الدولي للإغاثة والتطوير لعام ٢٠٠٨. والنص الكامل متوفر على موقع المؤتمر: www.dihad.org

تحديات سياسات الأمن البشري

أندرو مورتون وفليب بونكور وفرانك لاتشكو

تشير كل الدلائل إلى أن الهجرة الناجمة عن عوامل مناخية وبيئية تمثل إحدى التحديات السياسية الكبيرة في هذا القرن. ولا شك في أن توافر التخطيط والإدارة الكافيين لهذه الظاهرة أمر حيوي لضمان الأمن والسلامة البشريين.

يدرك المجتمع الدولي بشكل متزايد الآن أن التدهور البيئي وتغير المناخ يمكن أن يؤديا إلى نزوح سكاني على نطاق لا تتوافر للمجتمع الدولي حاليًا الإمكانات الكافية لمنعه أو التعامل معه بطريقة فعالة. كما يمكن لعمليات التدهور التدريجية بجانب الأحداث البيئية المتطرفة أن تتسبب في الهجرة. ومع ذلك تميل الاستجابات السياسية الحالية إلى التركيز على آثار الكوارث المفاجئة بدلاً من نتائج التدهور البيئي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فقد تساهم الهجرة نفسها في زيادة التدهور وقابلية التأثر بالكوارث، حتى عندما يمثل النزوح آلية للتكيف وإستراتيجية للبقاء.

ولقد أدت سلسلة من الكوارث الكبيرة والنتائج التحذيرية لدراسات مثل التقييم الرابع للجنة الدولية المعنية بتغير المناخ[1] وتقرير نشرة ستيرن[2] مؤخرًا إلى جذب اهتمام صانعي السياسات ووسائل الإعلام على حد سواء. ومع ذلك، وحتى اليوم لا تزال قضية الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية تفتقر إلى الاهتمام الذي تستحقه بشكل عام. كما تساهم تعقيدات القضية وتحديد المتضررين بشكل واضح، والمتجلية مثلا في تعريف معنى «المهاجر البيئي»، إضافة إلى صعوبة التنبؤ بمداها في خلق الوعي والقوة الدافعة اللازمين لأي تحرك العملي.

من المفهوم أن المهاجرين البيئيين هم أولئك الأفراد والجماعات والمجتمعات الذين يختارون الهجرة أو يرغمون عليها نتيجة لعوامل بيئية ومناخية ضارة. تتراوح هذه المجموعة الواسعة والمتنوعة من الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من كوارث كالفيضانات إلى الفلاحين الفقراء الذين هجروا أرضهم المتدهورة إلى المراكز الحضرية بحثًا عن سبل بديلة للعيش.

ومع ذلك، فلا يزال العمل مستمرًا لتحديث وتوحيد المصطلحات المستخدمة في هذا المجال[3]. فنجد أن إحدى قضايا المصطلحات الخاصة التي تحتاج للحل هي استخدم مصطلح 'اللاجئ'البيئي أو 'لاجئ' تغير المناخ، والذي يُستخدم على نطاق واسع ولكنه يثير العديد من الاعتراضات بسبب انتهاكه للمصطلح شائع الاستخدام والمُعرف قانونا في اتفاقية جنيف للاجئين لعام ١٩٥١ فيما يتعلق بتصنيف اللاجئين نتيجة للعنف والتهديد السياسي.

قضية شاملة

إن للهجرة البيئية، مثلها مثل أية حركة سكانية ضخمة (خاصة إذا كان يتبعها هجرة دولية)، عواقب سياسية كبيرة، إضافة إلى الآثار الإنسانية والتنموية، ولذلك تُعتبر قضية شاملة تتطلب التدخل للسيطرة عليها. وفي الواقع فإن القضايا البيئية هي من الأسباب الجذرية للهجرة البشرية ويجب أن تأخذ الحلول المستديمة طويلة المدى هذه الأبعاد البيئية في حسابها . والمجتمع البشري واقع بالفعل تحت تأثير شديد مع وجود مخاطرة يمكن التنبؤ بها بأن نطاق المشكلة سيقوم عاجلاً بسحق القدرات والموارد المالية الحالية، وأخيرًا فإن الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية هي النتيجة النهائية للتنمية غير المستديمة والتغيرات الديموغرافية المرتبطة بها سيكون لها بلا شك تأثير على الأولويات التنموية.

وكالة إيرين للأنباء/محمد الدين أحمد

فيضانات في بنغلاديش، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٧

الدوافع الأساسية

يرتبط كل من الفقر وفشل النظم الإيكولوجية وقابلية التأثر بالمخاطر الطبيعية والتغيرات البيئية التدريجية التي يحفزها المناخ بالهجرة البيئية. ويمكن أن يؤدي تدهور النظم الإيكولوجية و/أو الحاجة إلى موارد تزيد عما هو متوفر حاليا إلى فقر وجوع مزمنين أو مستويات عالية من الأمراض المعدية أو الصراع والتكيف أو إلى استراتيجيات تكيف تشمل الهجرة المؤقتة أو الدائمة.

وبينما يمكن للمخاطر الطبيعية كالبراكين والفيضانات أن تؤثر على أمم أو مناطق بأكملها، إلا أن معظم الآثار الكبيرة تحدث بشكل متفاوت عادة لأولئك الأكثر قابلية للتأثر بالكوارث (فيما يتعلق بالموقع والحالة الاجتماعية و السياسية)، بالإضافة إلى أنه لا يمكن دائماً استعادة أو العودة إلى سبل المعيشة المعتادة عندما تتعرض الأخيرة إلى التدمير المفاجئ بسبب المخاطر والعوامل الطبيعية.

يؤثر تغير المناخ بشكل كبير على الهجرة بثلاث طرق مختلفة. أولاً: تأثيرات ارتفاع الحرارة والجفاف في بعض المناطق ستحد من إمكانية القيام بالزراعة وتعمل على تقويض «خدمات النظم الإيكولوجية» كالمياه النقية والتربة الخصبة. ثانيًا: يمتد تأثير الزيادة في حوادث الطرق الشديدة ـ وبالأخص الأمطار الغزيرة وما يتبعها من برق أو فيضانات نهرية في المناطق الاستوائية ـ إلى أشخاص أكثر وسوف تتسبب في نزوح جماعي. أخيرًا: يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر في النهاية إلى تدمير مناطق ساحلية شاسعة ومنخفضة ومثمرة جدًا تمثل موطنًا لملايين من الأشخاص الذين سيضطرون إلى الانتقال نهائيًا إلى مكان آخر.

الاتجاهات والأنماط

يقدر الباحثون والوكالات الدولية حاليًا تواجد عدة ملايين من المهاجرين البيئيين، كما يتوقعون ارتفاع أعدادهم لتصل إلى عشرات الملايين خلال العشرين سنة القادمة أو مئات الملايين خلال الخمسين سنة القادمة. لكن ينبغي الحذر من أن هذه التقديرات هي نتيجة لعملية «تخمين علمي» بناءً على تقديرات استقرائية من دراسات حالات متفرقة وعدد قليل من الأبحاث الأكاديمية التحرزية إلى حد بعيد. وبالتالي تبرز الحاجة إلى تنبؤات معقولة قائمة على أدلة لزيادة الوعي وتحليل الآثار والقيام بالعمل التصحيحي المباشر. لكن يستلزم ذلك الشروع المباشر في البحث الاستهدافي لتطوير تقديرات صحيحة للهجرة المحتملة وربطها بالنماذج والتنبؤات المناخية.

وفي الوقت الحاضر، نجد أن الغالبية الساحقة من المهاجرين البيئيين يأتون من المناطق الريفية للدول الأقل تقدمًا. إلا أنه من المتوقع أن يتغير هذا الاتجاه قليلاً في السنوات التالية، حيث يتزايد تأثر المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية المرتفعة بارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة تكرار العواصف، كما تتأثر المناطق الجبلية بالأمطار الكثيفة والفيضانات والانهيارات الأرضية.

ينتقل معظم المهاجرين البيئيين إلى المراكز الحضرية ويستوطنوا بها، ويهاجر العدد الأصغر منهم إلى الدول المجاورة («هجرة الجنوب للجنوب»). بينما يهاجر عدد ضئيل منهم قاطعًا مسافات بعيدة إلى الدول المتقدمة، مساهمًا بذلك في ظاهرة «نزوح الأدمغة» للمهاجرين من العمالة الماهرة. وبذلك يقع العبء بشدة على الدول الأقل تقدمًا على الرغم من أن هجرة الجنوب للشمال يتكرر ظهورها كثيرًا في وسائل الإعلام الغربية.

العواقب

ليست كل عواقب الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية سلبية، حيث يمكن النظر إلى ترك المناطق المتدهورة بيئيًا وغير المستديمة زراعيًا على أنه إستراتيجية تكيف شرعية للشعوب المتأثرة بتلك العوامل. بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تساعد الهجرة على الإبطاء من عملية التدهور البيئي وتتيح لأولئك الذين ظلوا في المجتمعات المتأثرة أن يعدلوا من استراتيجياتهم لكسب العيش بتغيير ممارساتهم الزراعية أو، على سبيل المثال، يتحولوا إلى أنشطة غير زراعية.

برغم ذلك تكون لهجرة الأعداد الضخمة آثار شديدة السلبية، حيث تشمل الأزمات الإنسانية المتصاعدة والتمدن السريع وما يرتبط به من ازدياد أحياء الفقراء وإعاقة التنمية. علاوة على ذلك، يشير ما تم إنجازه من أعمال إلى أن الهجرة لا تستطيع وحدها حل السبب الرئيسي للمشكلة، حيث لا يتم إخلاء المناطق المتدهورة بدرجة تتيح إعادة البيئة إلى حالتها الطبيعية أو التخفيف من الفقر، وفي معظم الحالات تستمر هذه المناطق في طريقها إلى الانهيار الشديد.

الخطوات التالية: الأولويات الأساسية

يُعد القيام بالتدخل المسبق ضروريًا الآن. وفي الواقع، لم يبدأ المجتمع الدولي حتى الآن بالتحرك إلا بشكل استجابي عن طريق التصدي للأزمات الإنسانية المتكررة الحاصلة ومساعدة الدول النامية على مواجهة النمو المتفجر للحضر وأحياء الفقراء (ولكنه أخفق في ذلك بشكل عام)، لا عن طريق اتخاذ الخطوات الوقائية الكافية اللازمة. ومع ذلك وبغياب العمل التصحيحي الناجح يحتمل أن يصبح مستقبل العديد من الدول النامية خليط من التدهور واسع الانتشار للأراضي وانعدام الأمن الغذائي وافتقار المدن الكبرى والهجرة واسعة النطاق .وبينما لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحديد البقع الحارة التي لها الأولوية في التدخل، تعمل التنبؤات والمعلومات من المناطق التي تأثرت بالفعل على إظهار بعض المؤشرات.

دارفور

ومناطق قابلية التأثر بالكوارث هي بشكل خاص تشمل الدول الجزيرية الصغيرة النامية وحزام الساحل وخليج البنغال وأراضي أمريكا الجنوبية والوسطى الجافة و مناطق الأراضي الجافة في آسيا الوسطى. وعلى الرغم من أن هناك حاجة واضحة لكل من المساعدة الإنسانية والتنموية، ولكن حيث أن معظم العبء يقع على الدول الأقل تقدمًا، فإن الشعور بالانتماء على المستوى القومي يكون أمرا حيويا. وتُعرف الأولويات الأساسية التالية بأنها إجراءات تجريبية للوصول إلى استجابة دولية فعالة ومنسقة للتحديات التي تنتج عن الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية:

- اكتساب فهم وإدراك أفضل للقضية
- التخفيف من الأسباب الأساسية، خاصة باستخدام الإدارة البيئية والتكيف مع تغير المناخ والتأكد من عدم إهمال منظور الهجرة عند تطوير هذه الاستراتيجيات،
- تحسين إدارة عمليات الهجرة البيئية الحادثة بالفعل، وبالأخص باستخدام رؤية للتحسين من آثارها الإيجابية على مناطق نشوئها وتحسين الطاقات الكامنة لهذه المناطق،
- إدماج هذه القضية في ممارسات السياسات الإنسانية والإرشادات والتنبؤات،
- إدراك أن العمل والتخطيط المبكرين يشكلان عنصران حيويان لأي نهج شامل،

مما لا شك فيه أن معالجة الهجرة التي تترتب على العوامل البيئية هي عملية تتطلب عدة ملايين من الدولارات، لكن في ضوء الشك في تقدير أعداد الأشخاص المُحتمل تأثرهم، يكون من المستحيل حاليًا تقييم هذه التكلفة بأي مقياس من الدقة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا يمكن معالجة هذه القضية من خلال التغيرات الضئيلة في مستويات المساعدة التنموية عبر البحار بمفردها.

مواجهة التحديات المستقبلية

في استجابة للإدراك المتزايد للتداخل المتبادل المعقد بين تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة بجانب الحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق على المستويات الإقليمية والدولية والعالمية، تم تأسيس تحالف تغير المناخ والبيئة والهجرة (CCEMA) في أبريل ٢٠٠٨ في ميونخ، ألمانيا من قبل جامعة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسة ميونيش ري (MRF).

إن تحالف تغير المناخ والبيئة والهجرة هو عبارة عن شراكة دولية متعددة الأطراف تجمع بين المنظمات الدولية الرئيسية والمجموعات المشكلة من الأحزاب الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمعات العلمية والمهنية وممثلي المجتمع المدني. وهدفها الأساسي هو ترسيخ مفاهيم التغير البيئي والمناخي في سياسات وممارسات إدارة الهجرة وإثارة قضايا الهجرة في الحوار العالمي الدائر عن التغير البيئي والمناخي.

سيجمع التحالف بين صانعي السياسات والممارسين من مجالات عديدة ليساهموا في التحسين من فهم التحديات والفرص التي تطرحها هذه السلسلة المعقدة. وهو يوفر منصة عمل أساسية للتعاون والتنسيق الإقليمي والدولي والعالمي ذو التنظيم المشترك، وذلك من أجل:

١. زيادة الوعي السياسي والعام بالحاجة إلى العمل معًا لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة والاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك.

٢. تحسين معرفتنا بالعلاقات المعقدة بين تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة فيما يتعلق بالسبب والأثر والأنماط على المدى الطويل والمدى القصير على حد سواء من خلال جمع وتصنيف المعلومات الحالية وجعلها متاحة بالإضافة إلى تطوير طرق البحث الابتكاري.

٣. توفير منتدى حيادي ومفتوح للحوار السياسي لتحديد القضايا الشاملة الهامة ومناقشتها. وستعمل منصة التحالف على تعزيز الآليات المشتركة بين الحكومات وغيرها.

٤. تقديم الدعم العملي للدول والمجموعات السكانية الأكثر قابلية للتأثر بالكوارث من خلال تعزيز قدرة الحكومات والمشاركين على الاستجابة بفعالية للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتدهور البيئي وسلسلة الهجرة.

أندرو مورتون (andrew.morton@unep.ch)، هو رئيس إدارة الحد من الكوارث، UNEP (www.unep.org). فيليب بونكور (pboncour@iom.int) هو رئيس الحوار الدولي لشعبة الهجرة وفرانك لاتشكو (flaczko@iom.int) هو رئيس الأبحاث والنشر بالمنظمة الدولية للهجرة (www.iom.int).

١. www.ipcc.ch/ipccreports/assessments-reports.htm
٢. www.occ.gov.uk/activities/stern.htm
٣. انظر مقال ص ١٠-١١

اللاجئة الأوروبية الأكبر الإنساني المعاناة الأوروبية © فرانس موتو

لعبة الأرقام

أولي براون

تتفاوت تقديرات عدد المهاجرين بسبب تغير المناخ تفاوتاً كبيراً. ومن الضروري لإقناع صنّاع السياسات بضرورة التحرك وضرورة إرساء قاعدة سليمة للاستجابات الملائمة تحسين عمليات التحليل والحصول على بيانات أفضل ووضع تنبؤات أكثر دقة.

ومنذ عام ١٩٩٠ دفع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ [١] بأن أعظم أثر لتغير المناخ قد يكون على الهجرة البشرية. وقد اقتصر تركيز المجتمع العلمي حتى الآن على تحديد مدى وطبيعة تغير المناخ بفعل الإنسان وأثره على أنظمتنا الجوية وخطوطنا الساحلية. ولكن لم يُبذل سوى قليل من الوقت والجهد في التحليل التجريبي لآثار تغير المناخ على توزيع السكان. ومن ثم فإن التقديرات التي خلُص إليها المحللون إلى وقتنا هذا ما هي إلا تخمينات تستند إلى قدر مناسب من المعلومات. وليس في ذلك ما يثير الدهشة إذ أن علم تغير المناخ على درجة كافية من التعقيد، حتى قبل الشروع في دراسة آثاره على المجتمعات التي تختلف مواردها اختلافاً واسعاً وتتفاوت قدراتها على التكيف مع الصدمات الخارجية. ولتقييم الآثار المستقبلية لتغير المناخ على المجتمعات المتغيرة التي تتسم بالتعقيد يتم وضع تنبؤ فوق تنبؤ، الأمر الذي يضاعف احتمالات تزايد هامش الخطأ.

وربما يكون أفضل تقدير معروف للهجرة المستقبلية التي يفرضها المناخ التقدير الذي وضعه الدكتور نورمان مايرز الأستاذ بجامعة أوكسفورد، والذى تنبأ بما سيكون عليه الوضع في عام ٢٠٥٠ قائلاً «عندما تهيمن ظاهرة الاحترار العالمي، قد يضطر نحو ٢٠٠ مليون نسمة إلى النزوح بسبب اضطرابات نظم الرياح الموسمية وغيرها من أنظمة سقوط الأمطار، وبسبب موجات جفاف تصل حدتها ومدتها إلى مستويات لم يسبق لها مثيل، وكذلك بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الساحلية».[٢] ويعد ذلك رقماً مهولاً إذ يمثل عشرة أضعاف إجمالي العدد الحالي المسجل من اللاجئين والنازحين داخلياً. فمعنى ذلك أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيدفع تغير المناخ واحداً من كل ٤٥ شخص إلى النزوح (من تسعة مليار نسمة، وهو التعداد المتوقع لسكان العالم عندها).

وتتفاوت التقديرات الأخرى تفاوتاً واسعاً من حيث الأعداد والإطار الزمني والمسببات. وقد أصدر معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ تحذيراً مفاده أنه يجب على المجتمع الدولي الاستعداد للتعامل مع ٥٠ مليون «لاجئ بيئي» بحلول عام ٢٠١٠. إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يرى أنه بحلول عام ٢٠٦٠ قد يصل عدد «اللاجئين البيئيين» إلى ٥٠ مليون نسمة في إفريقيا وحدها. ومن ناحية نبوئية، توقعت منظمة المعونة المسيحية في عام ٢٠٠٧ أنه بحلول عام ٢٠٥٠ قد يضطر مليار نسمة للنزوح بصفة دائمة: منهم ٢٥٠ مليون نتيجة الظواهر المتعلقة بتغير المناخ مثل موجات الجفاف والفيضانات والأعاصير، و٦٤٥ مليون نتيجة بناء السدود وبعض مشروعات التطوير الأخرى.

ومع ذلك، فإن تقدير الدكتور مايرز بوصول عدد المهاجرين بسبب تغير المناخ إلى ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠ قد لقي قبولاً عاماً ويُستشهد به على نطاق واسع. إلا أن تكرار اقتباس أو ذكر هذا الرقم لا

وكالة إيبين للأنباء/دولي شاكو

فيضانات تغمر المساكن العشوائية في مقاطعة إيبوت ميتا، في لاغوس، نيجيريا، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

يعني بالضرورة دقته، إذ يعترف الدكتور مايرز بنفسه أنه برغم استناد تقديره إلى أفضل البيانات المتوفرة (على قلتها) إلا أنه تطلّب منه بعض «الاستقراءات الجريئة». ونخلص من ذلك إلى حقيقة بسيطة مفادها أن لا أحد يعرف على وجه الدقة ما ستكون انعكاسات تغير المناخ على توزيع السكان.

ولكن ما نعرفه هو أن تغير المناخ سوف يؤدي إلى التآكل الساحلي، وتغيير الأماكن الصالحة لزراعة الغذاء، وتغيير مكان وزمان توافر المياه، وكذلك ارتفاع شدة العواصف وحدة موجات الجفاف. وما نعرفه أيضاً أن التنبؤات الحالية تشير إلى أن «القدرة على الاستيعاب» - وهي قدرة النظم الإيكولوجية المختلفة على توفير الغذاء والماء والمأوى لسكانها – ستكون معرضة للخطر في أجزاء كبيرة من العالم نتيجة لتغير المناخ. لذا فمن البديهي أن نعلم أن الهجرة بسبب تغير المناخ من المتوقع أن تشكل مشكلة خطيرة في المستقبل، ولكن ما لا نعرفه هو مدى خطورتها. ويصعب إقناع صنّاع السياسات بأهمية هذه المشكلة دون توفر أرقام ملموسة (أو على الأقل أرقام متطورة بعض الشيء).

والتقديرات التي توصلنا إليها حتى الآن لا يمكن أن تشكل أساساً حقيقياً ترتكز عليه الاستجابة الملائمة. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نفهم بشكل أفضل كيفية تأثير تغير المناخ على توزيع السكان، وأن نعمل بعد ذلك على تطوير سبل فعالة للتعامل مع العواقب المحتملة للهجرة القسرية، كالاضطراب الاجتماعي والاقتصادي أو تأخر التنمية أو الصراع. ويتطلب ذلك الحصول على إجابات واضحة على بعض الأسئلة الرئيسية، وهي: كم عدد الناس الذين يُحتمل أن يهاجروا نتيجة لتغير المناخ؟ وما هي الأماكن التي يحتمل أن يهاجروا منها وإليها؟ وهل سيتم تحذيرهم بشكل كافٍ؟ وهل سيستطيعون العودة إلى ديارهم؟

والحصول على بيانات أفضل عن إجابات أي من الأسئلة المذكورة أعلاه أو جميعها من شأنه أن يساعد في تحديد التجمعات السكانية الأكثر عرضة للخطر، والمناطق التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام، وكذلك الآثار المحتملة للهجرة بسبب تغير المناخ - أو الهجرة المناخية - على التنمية والاستقرار. وفي نهاية الأمر، فإن مسألة الحصول على بيانات أفضل تدير دفة الجدال نحو أهم ثلاثة أسئلة بالنسبة لصنّاع السياسات، وهي: من يتحمل مسؤولية إعانة المهاجرين جراء تغير المناخ؟ وما هي المدة التي سيحتاجون فيها إلى الدعم؟ وما تكلفة كل ذلك؟

مشكلة التنبؤ

لكي نتمكن من وضع تنبؤات أكثر دقة فإن الأمر يتطلب إجراء العديد من الإحصاءات الواقعية والتي لا تزال في أولى خطواتها. وهناك أربعة عوامل على الأقل تؤدي إلى تعقيد تلك التنبؤات، وهي:

فصل الأسباب والتأثيرات

تتأثر قرارات المهاجرين بترك ديارهم بعدد من العوامل المعقدة حيث يختلف تحديد الأسباب والتأثيرات بين «الجذب» الاقتصادي و«الدفع» البيئي اختلافاً كبيراً من شخص لآخر. لذلك فإن فصل دور تغير المناخ عن العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى يتطلب اتخاذ خطوة تحليلية طموحة نحو المجهول. وخلاصة القول أن استنتاج الأسباب والتأثيرات بين تغير المناخ والهجرة القسرية يعد أمراً بالغ الصعوبة.

القضاء على العشوائية الإحصائية

من المقدر أن تحدث الهجرة المناخية في ظل حالة غير مسبوقة من التغيرات في عدد سكان العالم وتوزيعهم. إذ أن عدد سكان العالم ينمو حالياً بمعدل سنوي يبلغ ١,١٪، ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ذروته بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٩,٠٧٥ مليار نسمة (من تعداد عام ٢٠٠٥ الذي بلغ ٦,٥٤ مليار نسمة). وفي الوقت نفسه، يتسارع معدل الانتقال إلى المناطق الحضرية، إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم بالفعل في المناطق الحضرية كما أن معدل النمو السكاني بالمناطق الحضرية يبلغ ما يقرب من ضعف إجمالي النمو السكاني. لذا من الواضح أنه يكون من السذاجة أن نعزو حركة الانتقال إلى المناطق الحضرية إلى تغير المناخ فقط، غير أنه من الصعوبة بمكان تمييز الدور الإضافي الذي يلعبه تغير المناخ في حركة الهجرة الحالية من الريف إلى الحضر.

مشكلة عدم توفر البيانات

تتسم البيانات الأساسية عن حركة الهجرة الحالية في العديد من الدول النامية التي يُعتقد أنها أكثر الدول عرضة لأخطار تغير المناخ بأنها بيانات منقوصة وغير موثوقة. وعلاوة على ذلك فإن الدول النامية أو المجتمع الدولي لا يملكون القدرة الكافية على جمع هذا النوع من البيانات، خاصة التي تتعلق بالنزوح الداخلي. ونادراً ما تتضمن بيانات التعداد أسئلة من النوع الذي يعطي فهماً دقيقاً للأسباب وراء التحركات السكانية الداخلية. كما أن القدرة المحدودة الموجودة بالفعل مركزة على تتبع الهجرة عبر الحدود، وهي لا تعكس سوى جزء من الصورة الإجمالية رغم أن غالبية المهاجرين قسرياً بسبب تغير المناخ يميلون إلى البقاء ضمن حدود بلادهم.

عدم اليقين

وأخيراً، فبالرغم من التقدم المذهل الذي شهدته أساليب وضع النماذج المناخية على مدى العقد الماضي، فإننا لم نتمكن بعد من وضع أساليب النمذجة الفعالة اللازمة لتوضيح أثر الاختيار الفردي، واحتمالية التحرك الدولي، وكذلك تغير الانبعاثات وسيناريوهات الأرصاد الجوية في المستقبل.

نحو تحصيل بيانات أفضل

إننا بحاجة إلى تكريس المزيد من الوقت والجهد والطاقة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للهجرة القسرية في المستقبل، وهو الأمر الذي يتطلب السعي إلى وضع سيناريوهات حسابية تفصيلية تعتمد على التجريب وتتسم بالموضوعية. ولبلوغ ذلك، علينا أن ننتج نماذج حاسوبية أكثر تطوراً، وأن نبحث عن بيانات أساسية أفضل، وأن نبني قدرة المؤسسات والحكومات على تتبع حركات الهجرة القسرية سواء داخل الحدود الوطنية أو عبرها. والواقع أنه يجري حالياً تنفيذ بعض هذه الأمور، إذ تحاول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على سبيل المثال تتبع اللائجين في جميع أنحاء العالم، ويراقب صندوق الأمم المتحدة للسكان الأنماط المتغيرة لنمو وتوزيع سكان العالم، كما يستخدم المحللون كمية غير مسبوقة من الطاقة الحاسوبية في وضع نماذج لمناخ العالم. لذلك فلسنا بحاجة إلى أن نبدأ من الصفر بل نستطيع أن نخطو أولى خطواتنا عن طريق تطبيق ما لدينا بالفعل من معلومات وخبرات على المشكلة المحددة المتمثلة في الهجرة القسرية بسبب تغير المناخ.

ونحن بحاجة أيضاً إلى إجراء دراسات حالة أكثر تفصيلاً ودقة لطرق وأسباب وأماكن هجرة الناس. ومن المهم أن نفهم انعكاسات ذلك على رفاه ومستقبل المناطق التي يغادرونها والمناطق التي يذهبون إليها ورفاه ومستقبل المهاجرين أنفسهم (بعد عام واحد، خمسة أعوام، جيل واحد؟) وكذلك احتياجاتهم في كل مرحلة من مراحل عملية إعادة التوطين. ولكي نفهم كل ذلك ونستفيد منه فإن الأمر يتطلب نهجاً متعدد التخصصات يجمع على الأقل بين وجهات نظر علم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والنمذجة الحاسوبية وعلم المناخ.

وفي النهاية فإن نوع الأثر الذي تتركه الهجرة الناتجة عن تغير المناخ على التنمية والأمن ورفاه البشر يعتمد بالطبع على ما إذا كان عدد النازحين ٢٠ مليون أو ٢٠٠ مليون نسمة. وعندما نعرف ماذا نتوقع، يتسنى لنا أن نعد العدة بشكل أفضل.

أولي براون (obrown@iisd.org) هو مدير البرامج في المعهد الدولي للتنمية المستدامة (www.iisd.org).

١. www.ippc.ch
٢. نورمان مايرز، «اللاجئين البيئيين: قضية أمنية مستجدة»، المنتدى الاقتصادي الثالث عشر، مايو/أيار ٢٠٠٥، براغ. www.osce.org/documents/eea/2005/05/14488_en.pdf

تعريف 'الهجرة البيئية'

أوليفيا دون وفرانسوا جيمين

لا يتوفر حالياً أي إجماع حول التعريفات المطروحة في هذا الحقل من الدراسات، والنتيجة أن التنوع الناجم في المصطلحات ليست مربكاً فحسب وإنما لا يعود بفائدة أيضاً.

نجد المصطلحات والمفاهيم مثل الهجرة البيئية والهجرة المدفوعة بأسباب التغيرات المناخية واللاجئين الإيكولوجيين أو البيئيين ومهاجري تغير المناخ والمهاجرين القسريين المدفوعين بأسباب بيئية متناثرة في الأدبيات التي تم تأليفها حول الموضوع. ويرجع السبب الرئيسي في غياب تعريف يتعلق بالهجرة المدفوعة نتيجة للتعرية أو التغير البيئي إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للهجرة. كما تكمن إحدى المعوقات الأخرى في الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية. هل الهجرة البيئية في جوهرها شكل من أشكال النزوح القسري؟ هل تتخذ شكل الانتقال الطوعي لمكان آخر؟ ماذا عن خطط إعادة التوطين الحكومية الموضوعة تحسباً لحدوث أي اضطرابات بيئية أو في أعقابها؟ هل يهم التمييز بين ما هو قسري وما هو طوعي؟ تؤثر هذه الأسئلة على توصيف الهجرة البيئية ولا يمكن بسهولة التخلص منها بالالتفاف حولها.

وعلى خلاف الحالات الواضحة التي تؤدي فيها التغيرات البيئية سريعة الهجوم مثل تلك الناجمة عن الزلازل أو الفيضانات إلى حدوث النزوح القسري، تكمن المشكلة في أن أشكال الهجرة البيئية تطالعنا في ظل وجود تغيرات بيئية أو عمليات تعرية بطيئة الهجوم (مثل التصحر) والتي تؤثر على السكان الذين يعتمدون اعتماداً مباشراً على البيئة في معايشهم وبما يتسبب لهم في ضغوط معيشية. وعندما تصبح التعرية البيئية عاملاً مساهماً لكنها لا تكون من كُبرى العوامل، فعندها يصبح من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن أن نطلق على هذا النوع من الهجرة تعبير الهجرة البيئية. كذلك فإن تزايد تعقيد أنماط الهجرة الحالية يسهم كذلك في صعوبة تحقيق الإجماع حول التعريفات.

وبداية من عقد السبعينات، كان هناك حد واضح يفصل بين أولئك المتكهنين بموجات من 'اللاجئين البيئيين' وبين أولئك المتبنين لموقف أكثر تشككاً. وبصفة عامة، يمكننا أن نطلق على الفريق الأول، ممن يميلون لفصل العوامل البيئية كقوة كبرى دافعة للهجرة بـ 'المُنذرين'، أما الفريق الثاني، والذي يميل للإصرار على أن الدوافع المؤدية للهجرة ذات طبيعة أكثر تعقيداً، فيمكننا أن نطلق عليه فريق 'المتشككين'، واللافت للنظر أن المُنذرين نجدهم ينتمون لحقول الدراسات البيئية أو دراسات الكوارث والصراعات، بينما يكاد ينتمي فريق المتشكيين حصرياً إلى حقل دراسات الهجرة القسرية ودراسات اللاجئين. ولا ينبغي أن نعجب من أن التقارير التي تربط تغير المناخ بالقضايا الأمنية عادة ما تنحاز إلى صف المُنذرين.

وكما أن معظم النظريات الكلاسيكية حول الهجرة تميل لتجاهل البيئة كمحرك ودافع للهجرة، نجد معظم النظريات التي تتناول الحوكمة البيئية تتجاهل تدفقات الهجرة. وينبغي أن يكون سد هذه الفجوة أحد أولويات أجندتنا البحثية في هذا المجال.

المضي قُدماً

يكمن منبع الاهتمام الأكاديمي بوضع التعريف في تفهم العوامل التي تقف وراء اتخاذ القرارات بالهجرة. وبينما يجذب هذا الموضوع أيضاً اهتمام صناع السياسات، فإن لدى هؤلاء حاجة إضافية لمعرفة ماهية الحقوق الممنوحة لهذا الفرد المهاجر. وبدون تعريف دقيق، فلن يستطيع الممارسون وصناع السياسات بسهولة وضع الخطط وتحقيق تقدم موجه. ولا يتمتع المهاجرون والأشخاص النازحون الواقعون ضمن هذا التعريف باعتراف واضح بوضعيتهم ولهذا السبب فهم لا يحصلون على المساعدات الملائمة التي يحتاجونها. وفي هذا السياق، وبينما نجد جانباً كبيراً من المناقشات الأكاديمية والتوصيات السياسية التي صدرت حتى اليوم قد أحسنت صنعاً بتحذيرها من الخلط بين النازحين نتيجة لأسباب بيئية وبين الأشخاص الذين تعرّفهم اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ باعتبارهم لاجئين، ثمة عناصر كثيرة مفيدة في عمليات تعريف الأشخاص بموجب اتفاقية جنيف والتي يمكنها الإسهام في تعريف الأشخاص النازحين نتيجة للتغير البيئي.

وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بالهجرة البيئية، كان محور التركيز حتى هذه اللحظة ينصب على محاولة إثبات قابلية العوامل البيئية لأن تكون سبباً قائماً بذاته للدفع على النزوح والهجرة. ورغم ذلك، نجد من الملفت للنظر أننا في تحديدنا لما إذا كان شخص من الأشخاص هو'لاجئ وفق تعريف الاتفاقية' أم لا، نجد أنه ليس ضرورياً أن نحدد ما إذا كان السبب المؤدي إلى الاضطهاد (الآراء السياسية أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الانتماء لإحدى الجماعات الاجتماعية) هو السبب الرئيسي وراء النزوح ولكن الضروري هو أن نحدد ما إذا كان هذا الاضطهاد قد حدث من عدمه. وبمجرد أن يتم إرساء هذه العلاقة السببية، يستطيع صانع القرار أن يمنح هذا الشخص وضعية اللجوء وبغض النظر عما إذا كان السبب المُساق هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى اضطهاده. والسؤال الآن هو هل يمكن – أو هل ينبغي- أن يتم فعل نفس الشيء مع الأشخاص النازحين نتيجة لعوامل بيئية؟ هل يكفي إثبات العلاقة السببية بين البيئة وبين النزوح أم يجب أن ينجم عن العلاقة السببية نوع معين من الأذى أو الانتهاك لحقوق الإنسان قبل أن يتم اتخاذ القرار بتشكيل بعض الحماية الدولية طويلة الأجل؟

الخاتمة

يُعد وضع تعريف للهجرة البيئية إحدى الخطوات المهمة التي يتعين اتخاذها للخروج بإطار مفاهيمي دقيق للهجرة البيئية، وكذلك وضع سياسات الاستجابة اللازمة للتصدي لتدفقات هذه الهجرة. ورغم ذلك، فثمة عاملان رئيسيان يحكمان الحاجة لهذا التعريف بوسعهما إعاقة عملية وضعه.

الأول، هو رغبة الكثير من الباحثين لجعل الهجرة البيئية حقلاً قائماً بذاته ضمن دراسات الهجرة. وثمة ميل لعزل هذا المجال واعتباره منفصلاً عن نظريات الهجرة الكلاسيكية، كما لو كانت الهجرة البيئية تنتمي لنوعية أخرى من الهجرات. إننا سنحقق المزيد في دراساتنا إذا ما قمنا بدمج العوامل البيئية في دراسات الهجرة الحالية.

ثانياً، ثمة نزعة لنشر الأرقام والتكهنات لدى الصحفيين وصناع السياسة حيث يشعرون بضرورة وضع بعض التقديرات بالأعداد الحالية أو المستقبلية لـ 'النازحين بيئياً' لدعم تحقيقاتهم الصحفية أو قراراتهم السياسية ومن الواضح أن هذه الأرقام بحاجة لأساس من تعريف واضح يحدد بشكل لا لبس فيه من هو المهاجر بيئياً. وتطلق التعريفات الأوسع أرقاماً أكبر؛ فثمة ميل لتوسيع نطاق التعريف بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من الناس، إلا أن وضع تعريف واسع عن اللازم للهجرة البيئية قد يعود بضرر على المحتاجين لأقصى حماية.

لاجئون عائدون يبنون حواجز للحماية من الفيضانات في كالوته، إقليم كابيسا، على طول نهر بنجشير في أفغانستان.

أوليفيا دون (dun@ehs.unu.edu) هي زميلة باحثة في معهد البيئة والأمن البشري -UNU (EHS التابع لجامعة الأمم المتحدة .www.ehs) (unu.edu في بون في ألمانيا وتدرس حاليا لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة سيدني في استراليا .(www.geosci.usyd.edu.au)

فرانسوا جيمين (F.Gemenne@ulg.ac.be) هو زميل الصندوق الوطني للأبحاث العلمية في مركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة في جامعة ليج (www.cedem.ulg.ac.be) وبمركز الدراسات والأبحاث الدولية(CERI) لـ (سيانس بو باري) (www.ceri-sciencespo.com). وكلاهما مشترك في مشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية التابع للإتحاد الأوروبي (EACH-FOR www.each-for.eu)

من هم اللاجئون البيئيون

ماريا ستافروبولو

هل هم لاجئون أم مهاجرون؟ هل يحتاجون أنماطاً جديدة من الحماية القانونية أما أنهم يتمتعون بالحماية الكافية من الاتفاقيات القائمة؟ لا توجد إجابات واضحة أو مطلقة.

يقول البعض بأن أولئك النازحون نتيجة للتغير البيئي أو المناخي هم لاجئون ويدافعون عن توسيع تعريف اللاجئين في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ لتشملهم؛ بينما يدعو آخرون لتبني اتفاقيات جديدة لتوفير قدر يماثل ما يتلقاه اللاجئون من حماية. كما نجد كذلك فئة ثالثة ترى أن أي اعتقاد عن وجود 'لاجئين بيئيين' وحاجتهم لحماية مماثلة للحماية التي يتمتع بها اللاجئون هو اعتقاد مبالغ فيه على أفضل تقدير وخطير ومدفوع بأغراض سياسية على أسوأ تقدير. ووفقاً لهؤلاء، فإن مثل هذه المفاهيم لا تفيد إلا في نشر الخلط في المفهوم التقليدي للاجئين وتتلاعب بها أولئك – الحكومات- الذين يرغبون في تصنيف الجميع باعتبارهم مهاجرين اقتصاديين ومن ثم يتملصون من التزاماتهم بتوفير الحماية للاجئين.

وتدعونا ضراوة المناقشات الحالية بقوة لأن نتذكر تلك المناقشات التي دارت منذ إحدى

وعشرين عاماً حول وجود وتعريف النازحين داخلياً وحاجتهم للحماية. ففي تلك الأيام، كان هناك من يعارضون بقوة 'إنشاءَ' هذه الفئة من السكان لكونها برأيهم سوف توفر المبرر للحكومات لاحتوائهم في بلدانهم. إلا أن القبول والتبني الواسع للمبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي منذ عام ١٩٩٨، وزيادة اعتراف الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية باحتياجات النازحين داخلياً واختصاصهم والتزامهم بالمساعدة في التخفيف عن البعض منها، يقدم لنا حقيقة مختلفة، وهي أن الصعود بالقضايا إلى السطح وإعطاءها اسماً يخدم هدفاً نبيلاً؛ فلم يعد النازحون داخلياً أخيراً بعيدين عن عيون العالم. ورغم أن المتشككين لا يزالون يدفعون بأن حماية اللاجئين قد عانت عالمياً خلال العقدين الأخيرين، إلا أن عليهم في الوقت ذاته أن يثبتوا أن ذلك يرجع حصرياً أو بصفة رئيسية إلى 'إنشاء تصنيف النازحين داخلياً'. كما أن الهاجس بأن حماية اللاجئين سوف تتعرض للإضعاف لا يبدو سبباً كافياً ومقبولا لرفض مفهوم 'اللاجئين البيئيين' برمته.

خوفاً من الاضطهاد؟

لا يوجد في المعنى الضمني العادي لكلمة 'لاجئ' ما يمكن أن يوحي بضرورة استبعاد الناس الذين يفرون من منازل أتت عليها الفيضانات أو منازل دمرتها الزلازل أو حرائق الغابات من صفة اللاجئين. كذلك فلا توجد حجة منطقية يمكن أن تقال للدفع بأن أمثال هؤلاء الناس لا ينبغي أن تتم إعادتهم إلى منازلهم المغمورة أو المُدمّرة، ما لم وحتى تصبح الأوضاع آمنة لعودتهم، وذلك من منظور أخلاقي إن لم يكن دائماً من منظور قانوني. ورغم ذلك، فحتى هنا ينتهي أي تشابه مع اللاجئين على النحو الذي تعرّفه اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

والافتراض الشائع مؤداه أن الغالبية العظمى التي تلجأ للفرار من الكوارث الطبيعية لا تغادر بلادها، ورغم أنها قد تكون في حاجة للمساعدات الإنسانية، إلا أنها لا تخشى أي اضطهاد. والصورة النمطية الشائعة عن ضحايا الكوارث الطبيعية باعتبار أن حكوماتهم تسرع على الفور لتقديم المساعدات الفورية لهم لها استثناءاتها؛ فمتى وجد هؤلاء أنفسهم على الجانب الآخر من أحد الحدود الدولية، فإن الالتزامات الدولية للبلد المُضيف قد تلعب دورها حينئذ. وبالفعل تقدم العديد من الدول بعض أشكال الحماية، أو قد تنطبق عليهم صفة اللاجئين، بمعناها القانوني، إذا كانت حكوماتهم تقوم متعمدة بتدمير البيئة التي يعيشون فيها أو تقوم بالتمييز ضدهم في تقديم المساعدات و/أو تستغل تبعات الكارثة بوسائل تكاد تكون اضطهادية لواحد أو أكثر من أسباب اتفاقية اللاجئين عام ١٩٥١.

وفي ظل أشكال التقدم التكنولوجي، بات الناس يتوقعون من حكوماتهم أن تكون أكثر قدرة على اتخاذ الإجراءات التي تكفل حمايتهم من آثار الكوارث واتخاذ إجراءات لتقليل تبعاتها. وفي المقابل، هناك العديد من الأوضاع التي تشهد تعرية بيئية تدريجية، مثل التصحُّر، حيث يقوم الناس بالتكيف وقد ينتهي بهم المآل إلى الهجرة، وحيث يكون الدافع لاعتبارهم أو معاملتهم كلاجئين غير واضح. وأخيراً وليس آخراً، ثمة سيناريو يلقى تصديقاً قد يحدث بمقتضاه، عاجلاً أو آجلاً، أن تختفي بعض البلدان تماماً، تاركة مواطنيها ليس فقط بلا مأوى ومضطرين للجوء لأي مكان آخر وإنما أيضاً عديمي الجنسية. وربما يكون ذلك السيناريو الأكثر إلحاحاً من منظور دولي للحماية.

ويعود بنا النقاش بما لا مناص منه إلى السؤال الرئيسي: لماذا غادر هؤلاء الأشخاص؟ إن الهجرة البشرية نادراً ما يكون لها سبب واحد وقد أصبح من المعترف به، نظرياً وتجريبياً، أن الانتقالات التطوعية والقسرية يكون من الصعب أحياناً التمييز بينهما. إلا أن هذا التمييز مهم من الناحية القانونية؛ فعندما يكون النزوح قسرياً، وعندما يأتي هذا مُقترناً بغياب الحماية التي تكفلها دولة الشخص النازح، فحينها تنشأ الاعتبارات الدولية للحماية. وهذه هي النقطة التي تقف عندها بشكل حتمي أشكال التنظير والتعميم. ومن ثم يتحتم علينا تحديد المسببات والاحتياجات قياماً على ظروف وملابسات كل حالة على حده في أي نقاش حول 'اللاجئين البيئيين'، وكما هو الأمر في حالة جميع اللاجئين والأشخاص النازحين.

وتوفر لنا المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي محكاً ومقياساً عندما يتحول النزوح (وليس النزوح الداخلي فقط) إلى قضية حقوق إنسان مثيرة للقلق الدولي حتى في الحالات التي تكون فيها مسببات هذا النزوح مرتبطة بالأضرار البيئية. وتصف لنا المبادئ التوجيهية من الخامس وحتى التاسع[١] المعايير التي تحكم الحق في عدم تعرض الفرد للقسر التعسفي على النزوح. وتشمل هذه المعايير بعض الضمانات الواجب تنفيذها في حالة كان النزوح أمراً لا مفر منه من أجل تقليل آثاره، وكذلك الالتزام الخاص من جانب الدول بحماية الفئات ذات الاعتماد والارتباط الخاص بأراضيها من التعرض للنزوح[٢]. إن الاحتياج للحماية الدولية سوف يكون حاضراً متى تبين عدم احترام المبادئ المتعلقة بالحماية من القسر التعسفي على النزوح. وفي هذه الحالات، فإن السكان المجبرين على ذلك لن يكونوا ضحايا للكوارث الطبيعية فحسب وإنما سيكونون كذلك نازحين تعسفياً، وسيكونون إما نازحين داخلياً أو لاجئين. ولا يبدو أن تعريفهم بالإضافة إلى ماسبق بأنهم 'لاجئين بيئيين' أو 'لاجئين نتيجة تغير المناخ' سيخدم في شيء سوى رفع مستوى القضية. وتفريعاً على ذلك، فإن معظم مواقف 'اللاجئين بيئياً' لن تكون مسوغاً كافياً لوضع نظم قانونية دولية جديدة.

ورغم ما سبق، يبدو لنا أن ثمة قضيتان تستدعيان إجراءات قانونية إضافية: الأول، سيناريو 'الدول المتلاشية'[٣] والثاني، منع ترحيل السكان من البلدان التي ضربتها إحدى الكوارث الطبيعية والذين لا ينطبق عليهم تعريف اللاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ إلا أنه لا ينبغي إعادتهم لأسباب إنسانية.

خاتمة

بالرغم من أن مصطلح 'لاجئ بيئي' هو مصطلح غير دقيق قانونياً، إلا أنه أكثر إلزاماً عن مصطلح 'المهاجر البيئي' لأنه يوحي بنوع من المسؤولية والمساءلة العالمية كما يحمل شكلاً من أشكال الإلحاح بسبب كوارث وشيكة. ويبدو مصطلح 'لاجئ بسبب تغير المناخ'، من جهة أخرى، مبالغاً فيه، حيث سيصبح من المستحيل بصفة عامة القول بما إذا كان تغير المناخ يشكل كبرى العوامل المسببة لأي تعرية في الأنظمة الإيكولوجية وعلى نحو يؤدي إلى حدوث النزوح ، في حين أن ما يهمنا هنا هو أن يظل النقاش على المسار الصحيح، أي أن يكون هدفنا الأسمى ليس وضع نظام لاجئين جديد ولكن بذل الجهود الأصيلة من أجل قدر أفضل من المساءلة والتعاون الدولي ومعايير الحماية البيئية والإدارة الجيدة.

ماريا ستافروبولو (maria.stavropoulou@gmail.com) عملت منذ عام ١٩٩٣ مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي لحظة كتابة سطور هذا المقال، كانت تقوم بأعمال أكاديمية واستشارية مستقلة. والآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل آراء الأمم المتحدة أو غيرها من الوكالات التي ترتبط المؤلفة بها.

١. المبادئ التوجيهية متوفرة على الانترنت على الرابط:
http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/HArabic.pdf
٢. انظر مقالة ستيرنبرغ وشطي، ص ٢٥-٢٦.
٣. انظر مقالة كيلمان، ص ٢٠-٢١.

الملاحظات الميدانية ونتائج البحوث التجريبية

كوكو فارنر وأوليفيا دون ومارك شتال

يعد مشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية (EACH-FOR) أحد المحاولات المنهجية للكشف عن الدرجة التي بها – والطرق التي من خلالها- تؤثر الضغوط البيئية على الهجرات السكانية[1]

يشكل التغير البيئي والذي يشتمل على تغير المناخ هذه الأيام تهديداً جديداً للأمن البشري. وفي مواجهة النطاق الهائل من التغيرات البيئية الذي نشهده، قد تصبح الهجرة ملاذاً مفضلاً للتكيف مع هذه التغيرات، أو ملاذاً أخيراً للنجاة من آثارها المدمرة. وقد تضحى الهجرة آلية تكيف للبشر الذين يملكون الموارد الكافية للتحرك في مرحلة مبكرة من الكارثة وبعيداً بالشكل الكافي عن منطقة الخطر. أما في الحالات الأكثر تطرفاً وبالنسبة للبشر الذين تعوزهم وسائل الانتقال، فقد تصبح الهجرة تعبيراً عن الفشل في التكيف. ولبحث هذه الاحتمالات، قامت المفوضية الأوروبية برعاية مشروع التغير البيئي والسيناريوهات القسرية لتقييم أثر التغير البيئي على الهجرة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وقام المشروع بإجراء عمل ميداني في ٢٢ موقعاً كحالات للدراسة في ستة مناطق[2] من العالم لوضع إجابات للأسئلة التالية:

١- من يلجأ للهجرة نتيجة لأوضاع ناجمة عن تغير المناخ أو التعرية البيئية؟

٢- ما هي المناطق الجغرافية منشأ المهاجرون المدفوعين في هجرتهم بالأسباب البيئية وإلى أين يذهبون؟

٣- لماذا هاجر هؤلاء (أي ما الدور الذي لعبه التغير أو التعرية البيئية في دفع هؤلاء للهجرة)؟

٤- كيف تتداخل عوامل التعرية البيئية مع غيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في حض السكان على اتخاذ قرار الهجرة؟

٥- ما الذي يمكن أن يمنع البشر من الهجرة في مواجهة التعرية البيئية؟ (أي ما المساعدات المطلوبة أو الغائبة اللازمة لحث هؤلاء على البقاء؟)

٦- لماذا يبقى بعض السكان في المناطق التي تعاني تغيرات/تعرية بيئية بينما يهاجر البعض الآخر؟ (أي ما إستراتيجية هؤلاء وإمكانياتهم في التواؤم أو التكيف؟)

٧- كيف تحدث الهجرة المدفوعة بأسباب بيئية؟ (مثل كيفية اختيار الموقع الذي تتم الهجرة إليه وماهية شبكات الطرق المستخدمة)

٨- ما الدور الذي يلعبه إدراك السكان لحوادث التعرية البيئية في حثهم على الرحيل والهجرة؟

الفيضانات وإعادة التوطين في موزامبيق

باتت ظروف الطقس المتطرفة الناجمة عن التغيرات المناخية العالمية تزيد ظروف المعيشة رهقاً بالنسبة لشعب موزامبيق. ففي الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨، تسببت الأمطار الغزيرة في حدوث فيضانات على امتداد نهر زامبيزي في وسط موزامبيق. كما فاقم من عواقب فيضانات عام ٢٠٠٧ أثر إعصار فافيو الحلزوني؛ والذي أسفر عن تشرد الكثير من السكان. كما أن حوادث الجفاف وتآكل التربة الساحلية وارتفاع منسوب سطح البحر- والتي قد تكون مرتبطة بتغير المناخ- جميعها تؤثر على عدد كبير من السكان في موزامبيق. ونجد أن المناطق المنتشرة في دلتا النهر والشريط الساحلي الممتد لمسافة ٢٧٠٠ كيلومتر باتت جميعاً أكثر عرضة لخطر التآكل والانغمار تحت مياه الفيضان.

وفي موزامبيق، تسهم الضغوط البيئية (وخاصة الفيضانات) في التسبب في هجرة ونزوح السكان. وتحدث موجات النزوح السكاني خلال فترات الطوارئ التي تغمر فيها الفيضانات الأراضي؛ فعندما تحدث الفيضانات، يتم نقل السكان من مناطقهم إما بصفة دائمة أو شبه دائمة. وعلى امتداد وادي نهر زامبيزي، تتخذ حوادث النزوح الجماعية المؤقتة طابعاً مؤبداً. ولم تكشف الأبحاث الميدانية عن حوادث هجرة دولية واسعة النطاق نجمت عن فيضانات نهر الزامبيزي أو أنماط هجرة كبيرة من الريف للحضر قامت بها القطاعات السكانية المتأثرة بالفيضانات، ولكنها اكتشفت أن برامج إعادة التوطين التي تنظمها الحكومات تهيمن على شكل ونمط الانتقالات المدفوعة بأسباب بيئية وذلك بالنسبة للمناطق المتأثرة بالفيضانات.

وتسهم حلول إعادة التوطين في إبعاد السكان عن خطر الفيضانات الشديدة المدمرة، بيد أنها قد تؤدي في الوقت ذاته إلى نشوء مصاعب بيئية واجتماعية واقتصادية أخرى. حيث يرحل المزارعون والصيادون الذين يعيشون على الكفاف بعيداً عن أراضيهم الخصبة على ضفاف الأنهار إلى المناطق الأكثر ارتفاعاً والأكثر عرضة للتعرض للجفاف. ويحاول بعض الذين توطنوا العودة للعمل في حقولهم في المناطق المنخفضة والمجاورة للنهر بصفة دورية من أجل الإبقاء على ملكيتهم للأراضي ووسائل كسب معايشهم كمزارعين. وكثيراً ما تتسبب إعادة التوطين في فقد هؤلاء السكان لأرزاقهم، وبما يدفع الأسر المعاد توطينها على الاعتماد بشكل يكاد يكون كاملاً على المعونات الحكومية والدولية. ومع مواصلة ضربات حوادث الطقس المتطرفة لموزامبيق، سوف يتعين على حكومة موزامبيق أن تواجه مسؤوليتها في اتخاذ قرارات بشأن كيفية إدارة أوضاع السكان المعرضين للأخطار البيئية وكيفية تنظيم عمليات انتقالهم المدفوعة بوجود هذه الأخطار.

تعقيدات الفيضانات والنزوح في فيتنام

تعد الفيضانات إحدى الأسباب المحركة لحدوث النزوح في فيتنام، كذلك فإن ربوع البلد هناك معرضة للكوارث المائية أو المرتبطة بالمياه. وكانت إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي في فبراير ٢٠٠٧ قد أشارت إلى أن فيتنام هي إحدى الدول التي ستتضرر بشكل أكبر بالارتفاع المحتمل في منسوب سطح البحر[3] ومن بين المناطق الأكثر تأثراً في فيتنام نتيجة لهذه الفيضانات دلتا ميكونغ، وهي واحدة من أعلى المناطق كثافة سكانية على ظهر البسيطة.

وتلعب دلتا ميكونغ، والتي تمثل 'وعاء الأرز' لفيتنام، دوراً حيوياً في مساعدة الفيتناميين في تحقيق أهدافهم التنموية. وتعد الفيضانات في هذه الدلتا حادثة دورية تتكرر كل عام كما تعد جانباً مكملاً لوسائل كسب المعايش والأقوات للسكان القاطنين في المنطقة. وعلى

أحد الصيادين، نهر هاو، دلتا ميكونغ، فيتنام.

ضوء ما تتمتع به أراضي الدلتا من خصوبة بالإضافة إلى العوامل المتنوعة المرتبطة بالتوسع في الأراضي والدفاعات البيئية، فليس غريباً أن نرى لفيتنام هذا التاريخ الطويل من عمليات التوطين وإعادة التوطين التي تقوم بها الحكومة والهجرة التلقائية باتجاه الدلتا الخصبة. أما اليوم فتشهد دلتا ميكونغ حالياً تدفقاً للمهاجرين وذلك نتيجة لمزيج معقد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتشير الأبحاث الميدانية الجارية في دلتا ميكونغ إلى وجود ارتباط بين الفيضانات وحوادث الهجرة أو النزوح، حيث أشارت عينة من الاستبيانات التي تم تجميعها من المهاجرين الفيتناميين في كمبوديا إلى أن نصف المهاجرين كانوا قد قرروا الهجرة لأسباب بيئية.

وتوضح نتائج هذه الاستبيانات بعض أشكال الارتباط بين الفيضانات والانتقالات السكانية:

- خلال مواسم الفيضان، يقوم السكان بهجرة موسمية شاقة نحو المراكز الحضرية لتدعيم فرصة حصولهم على القوت.
- يصبح السكان المعتمدون في معايشهم اعتماداً مباشراً على الزراعة (خاصة مزارعي الأرز) أكثر عرضة بشكل خاص للقيام بالهجرة المدفوعة بأسباب البيئية. وقد يؤدي تعاقب حوادث الفيضانات إلى تدمير المحاصيل ودفع الناس للهجرة بحثاً عن وسائل بديلة لكسب القوت.
- أشار المهاجرون والخبراء معاً إلى أن الإتجّار بالبشر إلى المناطق المجاورة كانت واحدة من استراتيجيات التواؤم (المتطرفة) التي تلجأ إليها العائلات المستضعفة نتيجة للضغوط المرتبطة بالمياه.
- كجزء من إستراتيجية إدارة الفيضانات والتصحاح البيئي، تتولى الحكومة الفيتنامية حالياً عملية مخططة لإعادة توطين السكان القاطنين في المناطق المعرضة للخطر على امتداد ضفاف النهر.

الاستنتاجات

تتسبب العوامل البيئية في هجرة السكان في الحالات التي تمت ملاحظتها، وذلك نتيجة بشكل خاص للضغوط التي تفرضها هذه العوامل على توافر أقوات السكان. وتتفاعل العوامل البيئية مع غيرها من المحركات المتنوعة لتدفع أكثر بقرار السكان للهجرة. فإذا ما تغيرت الظروف البيئية إلى حد يدفع ببعض المناطق المعينة لمواجهة انهيار منظم في سلاسل الاقتيات المعيشي، فقد يؤدي ذلك إلى هجرة أعداد أكبر من الأعداد التي تمت ملاحظتها حالياً في الأبحاث الميدانية الابتدائية التي يقوم بها القائمون على مشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية.

وتحدث الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية عندما يحدث تجاوز لنقاط أقصى التحمل الإيكولوجية في المنطقة – وهي النقاط الزمنية التي تتراكم عندها الضغوط البيئية بحيث تهدد أمن البشر في المنطقة ومن ثم تدفع بالسكان لتمثل الظروف البيئية في أذهانهم عند اتخاذ قرارهم بالهجرة. وما يزال مجهولاً حتى الآن هو الكيفية التي تؤثر بها الضغوط البيئية المتراكمة على الهجرة وإلى أي درجة، كما نجهل ما إذا كان الذين هاجروا في البداية أفضل حالاً أم هؤلاء الذين اختاروا البقاء لاعتمادهم المباشر على سلامة البيئة التي يعيشون فيها. وتستدعي الحاجة الآن إجراء أبحاث تجريبية لتقرير الدرجة التي تصبح عندها الهجرة آلية تواؤم وكيف تساعد الهجرة الأسرة على تأمين المستوى المعيشي المرغوب.

وللهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية علاقة سياسية وثيقة بأمن البشر. فالضغوط المرتبطة بالمناخ مقترنة بالتغير في الأنظمة البيئية الإيكولوجية (مثل تآكل الأراضي ونقص المياه) والحوادث سريعة الحدوث (مثل الفيضانات والأعاصير الشديدة) تحض على الهجرة أو تدفع بالحكومات الوطنية للتخطيط لترحيل السكان المتضررين وإعادة توطينهم. وتتفاوت استجابة الحكومات لهذا الأمر من إعطاء الحوافز على الانتقال وحتى فرض الترحيل إجبارياً، مع ما يتمخض عنه ذلك من نتائج متباينة. ولبرامج إعادة التوطين كذلك تكاليفها وفوائدها في الوقت ذاته، حيث يصبح الناس بمنأى عن التعرض

دراسة

العلاقة بين البيئة والهجرة في آسيا الوسطى

فرانسوا جيمين وفيليب روشلان

ثلاثة من دراسات الحالة الأربعة والعشرين لمشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية (EACH- FOR) نجدها في آسيا الوسطى- كازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان – حيث تؤدي مجموعة من التغيرات البيئية إلى قدح زناد النزوح.

تشمل التحديات البيئية التي تواجه آسيا الوسطى المخلفات الصناعية للاتحاد السوفيتي السابق – الأراضي والتربة والأنهار الملوثة. كذلك فإن المنطقة معرضة للزلازل والانهيارات الأرضية ومن المتوقع أن ذوبان الأنهار الجليدية الجبلية سيؤدي إلى زيادة حوادث الفيضانات والانهيارات الطينية. وكانت المنطقة قد شهدت بالفعل تغيرات مهمة في استخدام المياه. فبحلول عام ١٩٩١، على سبيل المثال، انخفض مستوى بحر آرال بمقدار ١٥ متراً كما قلت مساحة سطحه إلى النصف بينما تناقص حجمه بمقدار الثلثين.

ولا نجد مكاناً أفضل تمثيلاً للعلاقة المتشابكة والمتداخلة بين التعرية البيئية وتغير المناخ والهجرة من منطقة وادي فيرغانا. للوادي تاريخ معقد وحقوق ملكية غير واضحة فيما يتعلق بالأراضي والاستفادة من المياه وخليط عرقي متنوع وقائمة موسعة من التهديدات البيئية الحاضرة أو المحتملة. وثمة ما يقدر بـ ١٠,٥ مليون نسمة يعيشون في وادي فيرغانا، وقد يضطر جانب كبير من هؤلاء السكان للهجرة القسرية.

وتشمل أنماط الهجرة في الوادي الهجرة الداخلية والهجرة عبر الحدود بين ثلاثة بلدان تشترك في الوادي والهجرة خارج الوادي وإلى مناطق أو بلدان أخرى. وفي الولايات الجنوبية من قرغيزستان، نجد السكان يتأثرون دورياً بالكوارث الطبيعية وتتعرض مجتمعات بأكملها للنزوح غالباً وتحتاج لإعادة التوطن في مناطق أكثر أماناً. كذلك فإن هناك تنقلات كبيرة للسكان واللاجئين من أوزبكستان التي تزايدت القلاقل والاضطرابات فيها إلى جنوب قرغيزستان. وقد أصبحت المناطق الحدودية بين أوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان (والتي تقع فيها معظم مناطق الكلأ والرعي) مناطق متوترة. ويزيد نقص الأراضي القادرة على استيعاب الوافدين الجدد (وما يستتبعها من ضغوط بيئية على الغابات) من حدة الآثار البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد قرغيزستان ٣٠٠٠ زلزال يتم تسجيلها سنوياً بين ربوعها. وتكثر الفيضانات والانهيارات الأرضية في الوادي، ومن المتوقع أن تزداد نتيجة لتغير المناخ.

ومما سبق يتضح لنا وجود حاجة ملحة لما يلي:

- تأمين بيانات أفضل من أجل القيام بتحليل أفضل لروابط الصلة بين البيئة والهجرة والاقتصاد والأمن؛ وهو ما سيتطلب زيادة في الشفافية من

للخطر المباشر، بيد أنهم يواجهون من جهة أخرى زيادة في الديون المتراكمة عليهم وخسارة لوسائل كسب القوت بعد إعادة التوطين.

التوصيات[٤]

- بناء قاعدة علمية قوية. فالحاجة تتطلب إجراء أبحاث لتحديد وقياس وتوصيف حوادث الهجرة المدفوعة بأسباب بيئية بشكل دقيق.
- زيادة الوعي. بوسع الإلمام بأسباب ونتائج التعرية البيئية وتغير المناخ أن يزيد من قدرة الحكومات والمهاجرين المحتملين على التصدي للأزمات التي تمس الأمن البشري. كذلك فإن الوعي يسهم في تفادي أنماط التكيف الخاطئة.
- تحسين الأطر القانونية على المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف، ويجب أن تركز هذه الأطر السياسية والقانونية بصفة خاصة على حوادث الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية.
- ضمان كفاية وملاءمة الاستجابة الإنسانية لتفادي تزايد حدة الأزمات واتخاذها منحى خطيراً.
- تقوية المؤسسات والسياسات. يعتمد حجم ونطاق حوادث الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية في جانب منه على السياسات البيئية والتنموية الأطول مدى. وينبغي أن تتم تقوية المؤسسات بحيث يتسنى لها إدارة حوادث الهجرة التبطة بالتغير البيئي بالشكل الملائم.

كوكو فارنر (warner@ehs.unu.edu)، وأوليفيا دون (dun@ehs.unu.edu) ومارك شتال (stal@ehs.unu.edu) يعملان في القسم الخاص بالهجرة البيئية والاستضعاف الاجتماعي والتكيف بمعهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة (UNU-EHS) في بون بألمانيا (www.ehs.unu.edu).

١. مشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية (FOR-EACH) هو مشروع دراسي ويُجرى على مدار عامين ويموله البرنامج الإطاري السادس للمفوضية الأوروبية: www.each-for.eu. وتعد جامعة الأمم المتحدة – معهد البيئة والأمن البشري (EHS-UNU) واحدة من سبعة شركاء في هذا المشروع.

٢. انظر www.each-for.eu/index.php?module=field_research.
للإطلاع على منهجية البحث، انظر أفيفي و وُرنر: أثر التعرية البيئية على تدفقات الهجرة عبر البلدان. ورقة عمل رقم ٢٠٠٨/٥. مشروع سيناريوهات تغير المناخ والهجرة القسرية، بون).
http://www.ehs.unu.edu/article:476?menu=94

٣. داسجوبتا س. و لابلانتي ب. ومايزنر س. وويلر د. وجيانبينج ي. أثر ارتفاع منسوب سطح البحر على البلدان النامية: تحليل مقارن. البنك الدولي، فبراير ٢٠٠٧: /www.worldbank.org/reference

٤. تتبع هذه التوصياتَ التي تمت مناقشتها في رينو وبوجاردي ودون وورنر ٢٠٠٧: أتتحكم أم تتكيف أم تهرب؟ كيفية مواجهة النزوح البيئي؟ InterSecTions رقم ٢٠٠٧/٥. مشروع سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية، بون.

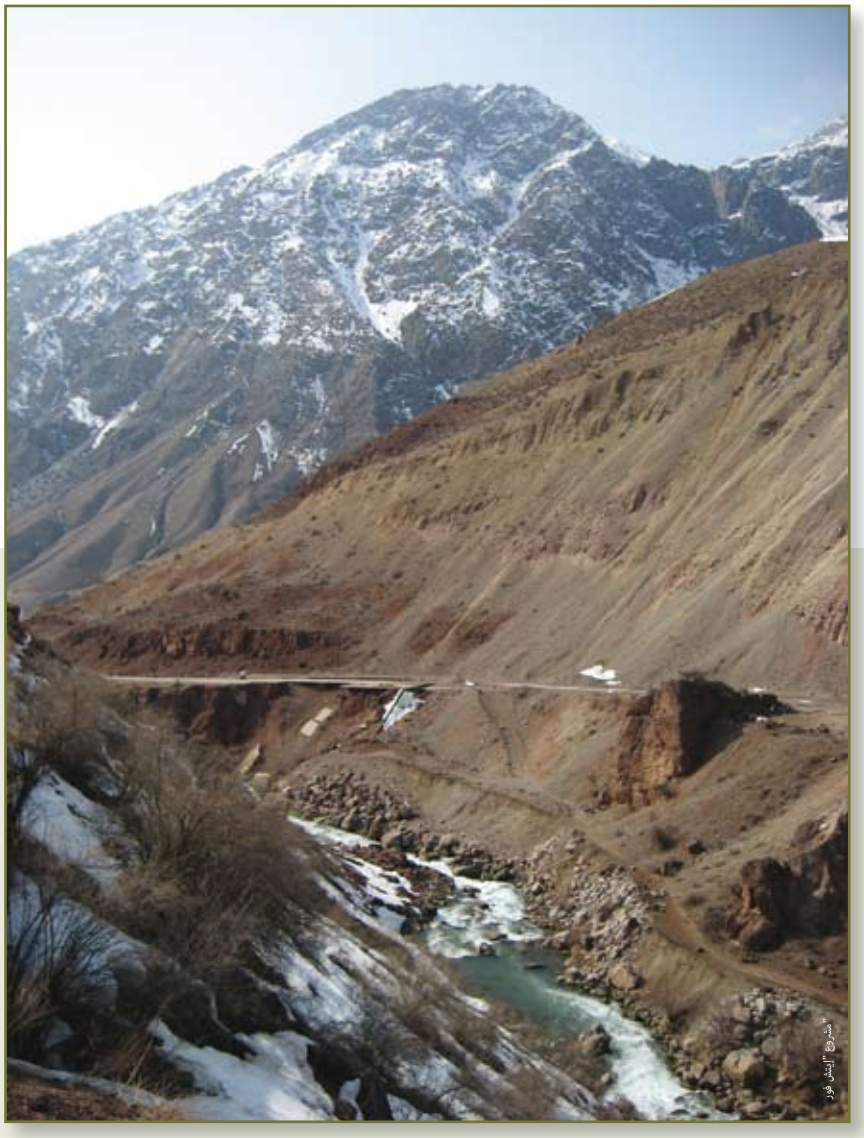
© شترستوك / إيثن هوب

وادي في قرغيزستان

جانب الوكالات الحكومية والتنسيق بين الدول وزيادة في إمكانيات جمع البيانات.

- إنشاء برامج لإعادة التوطين وذلك للمناطق التي تتعرض فيها الصحة العامة ووسائل الاقتيات المعيشي للخطر.
- الحد من الاستضعاف البشري – وذلك من خلال تلبية احتياجات ضحايا الكوارث الطبيعية البطيئة والسريعة وحماية حقوق الإنسان وتوفير الفرص الاقتصادية للاستقرار والاندماج في مكان آخر.
- التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، وهذا مهم في مساعدة الحكومات على تحديد أولوياتها موارد ميزانيتها المحدودة.

فرانسوا جيمين (F.Gemenne@ulg.ac.be) هو زميل الصندوق الوطني للأبحاث العلمية بمركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة بجامعة ليج (www.cedem.ulg.ac.be) وبمركز الدراسات والأبحاث الدولية (CERI) لـ (سيانس بو باري) (www.ceri-sciencespo.com). أما فيليب روشلان (philip.reuchlin@osce.org) فهو الاستشاري الاقتصادي والبيئي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (www.osce.org).

تعكس هذه المقالة المناقشات المطروحة في إحدى حلقات العمل التي عقدت في مارس ٢٠٠٨ في أكاديمية منظمة الأمن والتعاون (OSCE) في بيشكيك في قرغيزستان حول موضوع التغير البيئي وتدفقات الهجرة في آسيا الوسطى. وقد تم تنظيم ورشة العمل بشكل مشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز الدراسات العرقية ودراسات الهجرة (CEDEM) التابع لجامعة ليج (بلجيكا). ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات عن حلقة العمل على موقع www.bishkek2008.org.

دراسة

ندرة الموارد الطبيعية في شمال غانا

كيس فان دير خيست وريتشارد دي يو

تمثل الهجرة من شمال غانا إحدى الاستراتيجيات المتبعة استجابة لندرة الموارد الأساسية الناجمة عن عدم توفر البنى التحتية البيئية اللازمة لا التدهور البيئي.

تمثل صعوبات التحقق من العلاقات السببية إحدى المشكلات التي تواجهها دراسات الهجرة ـ البيئة، ففي استطلاع للرأي أُجرى بين ٢٠٣ من المهاجرين الداخليين من شمال غرب غانا، ذكرت الغالبية العظمى منهم أن الأسباب البيئية هي وراء تركهم لديارهم. وقال المستجيبون ـ وهم فلاحون استوطنوا في المناطق الريفية لمنطقة برونج أهافو بشمال غانا وعاشوا فيها ـ إنهم قرروا الهجرة بسبب ندرة الأراضي الخصبة أو الأمطار غير الكافية أو انخفاض إنتاج المحاصيل أو مشاكل ندرة الغذاء. بينما ذكر العدد الأقل منهم أسبابًا غير بيئية ـ كالافتقار إلى توافر فرص غير زراعية للدخل والنزعات العائلية والسحر وسرقة الماشية والرغبة في التحرر والاستقلال.

تشير نتائج الاستطلاع إلى تعرض هذه المجموعة من المهاجرين بالفعل إلى درجة من الدفع البيئي. ومع ذلك، فإن هذه النتائج لا تُعد كافية للقيام بالتقييم الكافي لعلاقة البيئة بالهجرة. فعلى سبيل المثال، المهاجرون ذو المستويات المنخفضة من التعليم الرسمي وقلة الوصول إلى المعلومات لن يستطيعوا ذكر الأسباب الضمنية للهجرة. فالتفسير المعقد للهجرة يصعب استقصائه من هذا النوع من الحوارات في حين أن البيئة تصبح بسهولة جزءًا من الحوارات المحلية عن الهجرة لأن الفلاحين يواجهون الظروف البيئية كل يوم.

وإذا كانت البيئة تمثل عاملاً هامًا في تفسير الهجرة من مناطق السافانا الداخلية الأفريقية الغربية إلى الغابات الخصبة والمناطق الساحلية، فإن المرء يمكنه توقع زيادة الميل إلى الهجرة في: أ) المناطق البيئية الأقل وفرة في الموارد البيئية، ب) في الأوقات التي تندر فيها الموارد البيئية بشدة. ولاختبار هذين الافتراضين، قمنا بإجراء تحليل رأسي وأفقي للهجرة والموارد الطبيعية.

النتائج

أثناء قيامنا بفحص العلاقة الجغرافية بين الميل إلى الهجرة الخارجية والمؤشرات المختلفة لندرة الموارد الطبيعية، قمنا باستعراض أربعة مؤشرات لندرة الموارد الطبيعية: سقوط الأمطار والحياة النباتية والكثافة السكانية في الريف ومدى كون التربة صالحة للزراعة. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى: أولاً: كما توقعنا، توجد علاقة عكسية قوية بين الأمطار والهجرة الخارجية. فتميل المناطق التي تتعرض لأمطار أقل إلى مواجهة المزيد من الهجرة الخارجية. ثانيًا: وكما توقعنا أيضًا، توجد علاقة عكسية بين الميل إلى الهجرة وحجم الحياة النباتية، إلا أن هذه العلاقة لا تكون بنفس قوة علاقتها مع الأمطار.

ثالثًا: ومرة أخرى كما توقعنا، تميل المناطق ذات الزيادة السكانية المرتفعة إلى ارتفاع معدلات الهجرة الخارجية فيها. فتتسبب الكثافة السكانية المرتفعة في الريف في ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، أحد الدوافع الرئيسية للهجرة التي ذكرها المستجيبون في استطلاعنا للرأي. رابعًا: على العكس مما قد يتوقعه المرء، تتعرض المناطق التي تكثر فيها الأراضي الصالحة للزراعة لهجرة خارجية أكثر. وتفسيرنا لذلك هو أن المناطق ذات التربة الجيدة يكون قد سبق لها في الماضي جذب الأشخاص للاستيطان بها وتكون هي الأكثر كثافة سكانية. بينما تعمل الآن ندرة الأراضي وقلة خصوبة التربة على دفع الأشخاص لترك تلك الأراضي.

إذا كان التدهور البيئي هو الدافع الرئيسي للهجرة، فحينئذ كان من المفترض أن يتوقع المرء رؤية زيادة في الهجرة في أوقات التعرض لحالات الجفاف الساحلية في فترات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ومن المدهش أن تلك الفترة قلت فيها إلى حد ما الهجرة الخارجية من شمال غانا. كما عانى جنوب غينيا في فترات السبعينيات والثمانينيات انتشار الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار الغذاء. وجعلت تلك الظروف غير الملائمة في الجنوب الكثيرين يقررون الإحجام عن الهجرة، بالإضافة إلى أنه في تلك السنوات عاد العديد من المهاجرين إلى الجنوب. ومثلت فترات الثمانينيات والتسعينيات إصلاحات بيئية في الشمال واستقرار سياسي ونمو اقتصادي في الجنوب، وفي هذه الفترات زادت هجرة الشمال إلى الجنوب مرة أخرى. ومن ثم يبدو تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على تدفقات الهجرة أقوى من العوامل البيئية.

الاستنتاجات

يُظهر التحليل زيادة الميل نحو الهجرة في المناطق التي تزداد فيها ندرة الموارد الطبيعية وأن معدل الهجرة لم يرتفع في أوقات الإجهاد البيئي في المناطق المصدرة للمهاجرين عند التعرض لظروف اقتصادية غير ملائمة في مناطق الوصول الرئيسية.

والصورة التي تتضح لنا عن شمال غينيا هي ليست تلك الخاصة بهجرة النكبات التي تواجه كارثة بيئية، حيث يبدو الدافع البيئي للهجرة من شمال غينيا هو ندرة الموارد السياسية أو الاقتصادية وليس التدهور البيئي.

كيس فان دير خيست (geest@uva.nl) هو طالب شهادة دكتوراه بمعهد أمستردام لدراسات التنمية الحضرية والدولية وأستاذ مساعد بقسم الجغرافيا والتخطيط، جامعة أمستردام (www. uva.nl).
ريتشارد دي يو (richard.de.jeu@falw.vu.nl) هو أستاذ مساعد بقسم العلوم الأرضية، جامعة أمستردام الحرة (www.falw.vu.nl).

كان هذا موجزًا لنتائج دراسة حالة تم القيام بها كجزء من مشروع EACH-FOR. يمكنك الحصول على النتائج بالتفصيل في موقع الويب:
www.each-for.eu أو www.keesvandergeest.nl

١. انظر أيضًا: فان دير خيست كي (٢٠٠٤) «إننا نسيطر على الأمر!» قابلية التأثر بالكوارث في تغير المناخ وسبل كسب الرزق في شمال غرب غينيا. لايدن: Afrika-Studie Centrum.

كيس فان دير خيست

شمال غانا

ثغرات في أنظمة حماية النازحين داخليا

خالد كوسر

ما يزال أولئك الذين يضطرون للنزوح داخلياً بسبب تغير المناخ يعانون من عدم كفاءة الحماية المتوفرة نتيجة للثغرات المتواجدة في أنظمة الحماية المتواجدة.

يعتبر إطار العمل المعياري للنازحين الذين نزحوا نتيجة لآثار تغير المناخ داخل بلدانهم أكثر كفاءة من الإطار المعياري للنازحين خارج بلدانهم. والعديد من أفراد الفئة الأولى هم من النازحين داخلياً ويصون حقوقهم قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نحو ما هو مفصل في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي[١]، بينما لا يتأهل إلا قلة من الفئة الأخيرة لوضع اللاجئين إلا أننا لا نجد القانون الدولي حالياً يحمي وضعيتهم تلك في البلدان الأخرى.

وبينما تتمثل إحدى الأولويات المطروحة الآن في تحديد حقوق النازحين خارج أوطانهم نتيجة لآثار تغير المناخ، ينبغي أن تكون التوقعات المستقبلية التي تنذر بزيادة أعداد النازحين داخلياً حافزاً على سرعة السعي لسد الثغرات ومواجهة تحديات التنفيذ في الإطار المعياري المنطبق عليهم. إن حقوق الغالبية العظمى مما يقرب من ٢٥ مليون نسمة هم من النازحين داخلياً نتيجة للصراعات المسلحة وما يقرب من عدة ملايين أخرى نزحوا بسبب الكوارث الطبيعية ومشروعات التنمية تلقى حالياً حماية ضعيفة. وسوف تؤدي آثار تغير المناخ بما لا مفر منه إلى زيادة أعداد النازحين كما ستفرض تحديات أكبر على الصعيدين القانوني والعملي أمام جهود الحماية المبذولة. وسنجد بعضاً ممن ارتحلوا نتيجة لآثار تغير المناخ – مثلا نتيجة للتدهور العام في ظروف المعيشة بسبب الفيضانات المستمرة- سيقومون بتحدي التمييز بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية وقد يجدوا أنفسهم بلا حماية تقدم لهم. وعلى خلاف هؤلاء النازحين نتيجة للصراعات، قد لا تتوافر بالنسبة للنازحين نتيجة لتغير المناخ القدرة مستقبلاً على العودة ثانية لديارهم نظراً لما تعرضت لها من تدمير أو غرق، ولذلك فإن الأمر يتطلب انتهاج مسلك جديد نحو تحقيق الحلول المستدامة.

وربما يكون قد أوان الأوان للمشاركة – وفي بعض الحالات المشاركة مرة أخرى- في بعض المناقشات التي تتناول حماية حقوق النازحين داخلياً.

وتتناول إحدى هذا المناقشات تعريف الأشخاص النازحين داخلياً، وحيث يكون تعريفاً وصفياً أكثر منه تعريفاً قانونياً في المبادئ التوجيهية. وكان بعض المعلقين قد ذهبوا إلى أن التوصيف أوسع من أن يحقق فائدته العملية، حيث يغطي نطاقاً عريضاً من مسببات النزوح الداخلية بما فيها الصراعات والكوارث الطبيعية ومشروعات التنمية. ومن جهة أخرى، فقد ينجم عن آثار تغير المناخ انطلاق موجة من النزوح الداخلي لا ينطبق عليها حتى هذا التعريف الفضفاض- على سبيل المثال، التجمعات السكانية المرتحلة بمبادرة تلقائية منها أو نتيجة لعوامل اقتصادية. فرغم أن أمثال هـؤلاء قد يتمتعون بمظلة الحماية التي يؤمنها قانون حقوق الإنسان، إلا أن المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي لا تنطبق عليهم. فهل من الملائم تمييزهم عن النازحين داخلياً الآخرين؟ هل ثمة سبب يدعونا لافتراض أنهم سيكونون أقل تعرضاً للمخاطر عن النازحين داخلياً الآخرين؟

ورغم أن القوانين والقواعد الواردة في المبادئ التوجيهية مستمدة من مواثيق ومعاهدات واتفاقيات ملزمة، إلا أن المبادئ التوجيهية نفسها ليست مُلزمة. وتتناول إحدى المناقشات الأخرى التي تستدعي التطرق لها مسألة إذا ما كان الوقت قد حان للتفاوض بشأن وضع اتفاقية ملزمة، رغم وجود أسباب معقولة لعدم إبرام اتفاقية كهذه. فالتفاوض لوضع اتفاقية يتطلب الكثير من الوقت، ولن يتحقق على الأرجح أي إجماع كبير حول اتفاقية تتناول قضية تمس سيادة الدول؛ بل إن حتى الاتفاقيات الملزمة لا يكون لها أحياناً إلا أقل تأثير في الواقع؛ كما أن القوانين والسياسيات الوطنية من جهة أخرى باتت تدمج طواعية المبادئ التوجيهية في تشريعاتها ونصوصها، وذلك على الرغم من طبيعتها غير الملزمة. وفي نفس الوقت، فإن مشروع اتفاق حماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخلياً في إفريقيا الصادر عن الاتحاد الأفريقي قد يُبشر باتجاه جديد، على الأقل على المستوى الإقليمي، ذلك أنه لن يكون مُلزماً للموقعين عليه فحسب وإنما سيزيد كذلك من نطاق الحماية المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية (ليشمل على سبيل المثال الأشخاص النازحين نتيجة لفشل التنمية) كما سيعطي الإتحاد الأفريقي الحق في التدخل لدى الدول الأعضاء من أجل حماية الأشخاص النازحين.

رغم أن قيام مجموعة من القوانين والسياسات الوطنية بتناول قضية النزوح الداخلي يعد خطوة مهمة، ما تزال هناك ثغرة في التنفيذ، ويرجع ذلك في معظم الحالات إلى غياب القدرات كما يرجع كذلك لغياب الإرادة السياسية في بعض الحالات الشائنة. وستظل كيفية سد هذه الثغرة التنفيذية أحد النقاط المهمة التي يتوجب التوصل لحلٍ بشأنها. ومرة أخرى، فإن النزوح الناجم عن تغير المناخ قد يتسبب في توسيع هذه الثغرة التنفيذية. وفي حين أننا قد نجد من الممكن مثلاً التخطيط لاحتواء آثار المخاطر بطيئة الهجوم المرتبطة بتغير المناخ والتخفيف من حدتها، إلا أنه من الصعب التنبؤ بآثار المخاطر سريعة الهجوم ومنعها.

وختاماً، ربما تكون نقطة النقاش الرئيسية من وراء حماية النازحين داخلياً اليوم وفي المستقبل هي كيفية تحقيق مسؤولية الحماية بشكل عملي. إن المعاناة الهائلة وغير المُبررة التي نجمت عن امتناع الحكومة البورمية عن التعاون وعدم رغبة المجتمع الدولي في التدخل بعد إعصار نارجس لينهض كتذكير واضح بالتحديات السياسية التي يتطلب الأمر التغلب عليها لحماية حقوق النازحين داخلياً، وبغض النظر عن السبب في نزوحهم.

شغل خالد كوسر (k.koser@brookings.edu) مركز زميل الشؤون الإنسانية ونائب مدير مشروع بروكينغز- بيرن الخاص بالنزوح الداخلي في مؤسسة بروكينغز www.brookings.edu/projects/idp.aspx وهو الآن عضو في مركز جنيف للسياسات الأمنية (www.gcsp.ch).

١. يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي على الانترنت على الموقع التالي:
www1.umn.edu/humanrts/arab/IDP-guiding.html
كما يمكن الاطلاع على دراسة تتعلق بها باللغة العربية على الموقع: http://www.brookings.edu/fp/projects/idp/resources/HArabic.pdf

حقوق الإنسان

سكوت ليكي

يتطلب أي نهج متكامل إزاء مشاكل تغير المناخ السعيَ لتحقيق كل من استراتيجيات التكيف وحماية حقوق الإنسان معاً.

إن إتباع نهج قائم على حماية حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ يتخذُ من كرامة الإنسان قاعدة أساسية له ليعني أن كم أو أعداد النازحين الإجمالية ليست هي فقط موضوع التركيز والاهتمام حيث ينبغي أن يتوفر لكل فرد أُجبر على ترك منزله وضد إرادته سبلٌ لاحترام حقوقه وصونها بل، ومتى استلزم الأمر، سبلَ لتحقيق هـذه الحقوق على النحو المعترف به وفقاً قانون حقوق الإنسان الدولي.

وتشمل الحـقـوق المترسخة ضمن النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان والتي تهمنا هنا في مناقشتنا للنزوح الناجم عن تغير المناخ الحقَ في السكن الملائم وحقوق السكن والحق في الأمان في التملك والحق في عدم الطرد التعسفي والحق في امـتـلاك الأرض والـحـق في الأرض نفسها والحق في حيازة الممتلكات والتمتع الآمن بها والحق في الخصوصية واحترام المنزل والحق في الأمن وحرية الانتقال واختيار مقر الإقامة والحق في استرداد المسكن والأرض والمُمتلكات و/أو التعويض عنها في أعقاب النزوح القسري. وتأتي جميع هذه الاستحقاقات والالتزامات لكي يتمكن كل فرد من الأفراد في كل مكان من العيش بسلامة وأمان على قطعة أرض والإقامة داخل منزل كاف وفي المتناول مع حقه في التمتع بكافة الخدمات الأساسية والاطمئنان إلى أن هذه الحقوق سوف يتوفر لها كامل الاحترام والحماية والتنفيذ.

وبالفعل، فإن الإطـار المعياري الـذي يصون هذه الحقوق إطـار عظيم وفي تطور مستمر وتتسع بنوده باستمرار. وثمة عدد كبير للغاية من قوانين ومعايير حقوق الإنسان الدولية التي تستطيع الحكومات الاستعانة بها في بناء الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية المطلوبة لضمان تمتع كافة الحقوق المرتبطة بتغير المناخ، خاصة تلك المرتبطة بالحلول المستدامة للنزوح، بكامل الاحترام والحماية والتنفيذ. ورغم ذلك، وعندما نتطلع إلى أداء الـدول والمجتمع الـدولي على مدار تجربة الستين عاماً الماضية مع حقوق الإنسان وعندما نصغي إلى أصوات الملايين من أصحاب الحقوق في أنحاء العالم والذين يظلون بعيدين عن التمتع بحقوقهم المشروعة في المسكن والأرض والممتلكات، يتضح لنا أن حل تبعات تغير المناخ على المسكن والأرض والممتلكات لن تكون بالمهمة السهلة.

وكان الملايين والملايين من السكان قد فقدوا منازلهم وأراضيهم بسبب الصراعات وبسبب جشع المستثمرين والتنمية رديئة التخطيط والكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات وعواصف تسونامي. ومما يدعو للأسف أنه لم تحصل إلا قلة قليلة للغاية على حقوقها واستفادت بالتالي من التحسن في ظروفها السكنية والمعيشية بمجرد أن انتهت أو تبدلت الظروف التي أدت لنزوحهم. وينبغي أن يكون ذلك تذكيراً لنا بإعطاء الأولوية للاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان للتعامل مع أبعاد النزوح الخاصة بتغير المناخ. ويطالعنا سجل بائس لحقوق الإنسان في معظم البلدان في ما يتعلق بمعاملتها لضحايا النزوح كأصحاب حقوق خاصة أصحاب الحقوق منهم في المسكن والأرض والممتلكات.

وفي الكثير من حالات الكوارث، يعود من نزحوا لديارهم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك وسرعـان ما يبدأون المهمة الطويلة والصعبة في إعادة بناء حياتهم السابقة. وفي حالات أخرى، يتم منع النازحين تعسفياً و/أو بشكل غير مشروع من العودة إلى منازلهم واستعادتها. وقد يتم ترحيلهم رغماً عنهم إلى مواقع المستوطنات رغم رغبتهم في العودة لديارهم. ولا يزال الآلاف ممن نزحوا في سريلانكا وآتشه بعد كارثة أمواج تسونامي الآسيوية في عام ٢٠٠٤ ممنوعون من العودة لمنازلهم رغم رغبتهم الواضحة في ذلك. ورغم ما بذل من جهود كبيرة للتعامل مع النزوح والعودة في سياق الصراعات، لم يبدأ الممارسون إلا مؤخراً في بحث الصلات الحيوية بين النزوح والكوارث

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جيه بيروجيا

إعادة الإعمار ما بعد تسونامي في إقليم آتشيه، إندونيسيا: اجتماع مفاجئ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقادة المجتمع على الشاطئ في تاغول، إحدى القرى الثلاثة التي غرقت في جزيرة نياس.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جيه بيروجيا

التشاور مع قادة المجتمع حول مشروعات التشييد لضمان أن المنازل المراد تشييدها تلائم أسلوب حياة سكان القرى، آتشيه، إندونيسيا، ٢٠٠٥.

الطبيعية والبيئية والحلول المستدامة للنزوح، وكل ذلك ضمن إطار قائم على الحقوق.

الممارسات الجيدة في كفالة الحق في المسكن والأرض والممتلكات

ثمة عدد من الدروس المهمة التي بات يستفيد منها على نحو متزايد العاملون في سياق ما بعد الكوارث. فعلى سبيل المثال، تشير أفضل الممارسات إلى ضرورة تمتع كافة الأشخاص النازحين بالحق في العودة الطوعية (استرداد المسكن والأرض والممتلكات)، وبدون تمييز، للمنازل التي أجبروا على النزوح منها. وقد أثبتت جهود إعادة الإسكان في الموقع كونها أكثر الوسائل كفاءة وفعالية في توفير الإغاثة للضحايا في أوضاع ما بعد الكوارث. وتدعم الآن المعايير الدولية حقوق التجمعات السكانية المتأثرة بالكوارث في العودة إلى منازلها وأراضيها السابقة واستعادتها متى كانت راغبة في ذلك. وينبغي على القائمين على مهمة تسهيل هذه العودة العمل على ما يلي:

- إلغاء أية قوانين تمييزية أو متحاملة للميراث أو حيازة الممتلكات من شأنها منع النقل العادل للملكية للناجين، خاصة النساء والفتيات، وضمان عدم معاناة النساء والفتيات من أي تمييز مباشر أو غير مباشر نتيجة لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار.

- ضمان أن تأخذ جميع جهود إعادة الإعمار في اعتبارها بشكل كامل احتياجات الفئات المستضعفة أو المهمشة بشكل خاص ومن بينها الأقليات العرقية والأطفال والعجائز والمعاقين والمرضى مرضاً مزمناً والعائلات التي يعولها آباء وحيدون أو أطفال.

- الوقاية بشكل فعال من عودة المسؤولين الحكوميين أو الشبكات الإجرامية وقيامهم بانتزاع الأراضي.

- ضمان تنفيذ برامج توفير المأوى/المسكن والتي ينبغي أن تتميز بالموارد الجيدة والتنسيق الجيد.

- تشجيع المشاركة الكاملة من قبل المجتمع في عملية إعادة الإعمار.

- مساعدة السلطات المحلية على إدراك أن إعادة الإعمار الإسكاني تكون غالباً أطول عنصر في عملية العودة وقيامها بالتخطيط على أساس هذه الحقيقة.

ولحسن الحظ فإن هناك تفهم أكبر لضرورة ألا يتم اللجوء إلى الترحيل أو إعادة التوطين إلا كملاذ أخير، وبعد أن تكون الخيارات والبدائل الأخرى قد استنفدت جميعها. وعندما تكون إعادة التوطين هي الخيار الوحيد المتاح ويكون قد تم بحث جميع السبل الأخرى، نجد هناك قبولاً متنامياً بمبدأ أنه لا ينبغي أن ينجم عن الترحيل الدائم أي تشرد للأفراد كما ينبغي توفير وسائل الإيواء البديلة والتي تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان الخاصة بكفاية وملائمة المسكن لجميع الأشخاص كحق من حقوقهم.

رغم ما سبق، تطرح حوادث النزوح المدفوعة بتغير المناخ على الأرجح تحديات جديدة وأكثر قوة. حيث ينبغي أن تستوعب البلدان وشعوبها بشكل كامل أثر وتبعات أشكال النزوح الدائمة والتي لا يجدي معها حل العودة مرة أخرى على غرار تلك الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر. وبالفعل، فقد بدأت المجموعات الجزيرية مثل جزر كارتيريت وتوكيلاو وفانواتو في إعادة توطين سكانها بشكل دائم بسبب فقد الأرض نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر وتسرب الملوحة لمصادر المياه العذبة. ومن الواضح أن هذه الحالات وغيرها لا تعدوا أن تكون النذر الأولى لما يتوقع بأن تكون أكبر موجة هجرة عالمية في التاريخ الإنساني.

وسوف تأتي الاستجابات السياسية قصيرة الأمد بالطبع على غرار تلك القائمة بالفعل في أعقاب الكثير من حوادث الصراعات والكوارث، وهي تتألف بصفة عامة من برامج للإيواء ومخيمات ومستوطنات للنازحين قسرياً وغيرها من الإجراءات قصيرة الأجل. وينبغي أن تقوم الاستجابات السياسية طويلة الأمد على أساس أكثر شمولية ضمن إطار حقوق المسكن والأرض والممتلكات، وبحيث تضمن حلول مثل توفير المنازل والأراضي البديلة وكذلك التعويض المالي وتوفير وسائل جديدة لكسب لقمة العيش، وذلك قياماً – وهو ما نأمله جميعاً- على الدروس المستفادة من عمليات إعادة الاستيطان الدائمة التي تضمنتها الجهود السابقة التي بذلت حول العالم.

الاستنتاجات

على ضوء التحديات التي تفرضها أشكال النزوح الراهنة والمستقبلية والناجمة عن تغير المناخ، ثمة حاجة ملحة للقيام بما يلي:

- إرساء أطر مؤسسية محلية كافية: فعلى سبيل المثال تم في فبراير ٢٠٠٨ إرسال تعليمات للقنصليات المحلية في أستراليا بتنفيذ تدريبات التخطيط الشاملة لتغير المناخ في جميع المجتمعات التي يتهددها الغرق. وينهض هذا المثال وغيره من الأمثلة المشابهة كنماذج جيدة للأمم الأخرى الراغبة في تحقيق التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية المستقبلية بنجاح.

- إرساء أطر مؤسسية دولية كافية: تحتاج الدول ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للقيام بعملية بحث منهجية لتداعيات دمج هذه القضايا في كل من تفويضاتها القانونية وعملياتها اليومية.

- تسهيل تطور القانون الدولي: إن تغيير اتفاقية عام ١٩٥١ قد لا يحقق النتائج المرجوة لكن وضع بروتوكول جديد للاتفاقية سوف يعود على الأرجح بنتائج عظيمة. ومن بين ما يمكن أن يتحقق من نتائج مهمة نتيجة توسيع الاهتمام بتبعات تغير المناخ من حيث مدى تمتع الحقوق الإنسانية للمتضررين بالحماية هو تبني معيار دولي جديد خاص بهذه القضايا. ومثل هذا المعيار، أو ربما مجموعة أكثر تكاملاً من المعايير تشكل في مجموعها مبادئ دولية تتناول علاقة تغير المناخ بحقوق الإنسان، من شأنه أن يكون ذا عون هائل للحكومات الوطنية الساعية للتوجيه والاسترشاد في أسلوب التعامل مع هذه التحديات.

- زيادة صندوق التكيف العالمي: يواجه هذا الصندوق والذي وضع أثناء اجتماعات بالي في عام ٢٠٠٧ نقصاً لا يقل عن ٩,٧٥ مليار دولار. وليس هذا بالوقت المناسب لكي تبدي فيه دول العالم الغنية هذا البخل.

- وضع الإجراءات القائمة على احترام الحقوق في مصادرة الأراضي والاستثمار في مصارف الأراضي: ينبغي تشجيع الحكومات في جميع أنحاء العالم على مراجعة تشريعاتها المحلية فيما يتعلق بقضايا مصادرة الأراضي. إن أشكال النزوح الناجمة عن تغير المناخ سوف تفرض ضغوطاً هائلة على المدن والأحياء التي تحيط بها، ومن ثم ينبغي أن تقوم الحكومات بتحديد الأراضي غير المستغلة من أجل استغلالها مستقبلاً في إعادة توطين السكان ومجتمعاتهم إذا استدعى الأمر ذلك.

سكوت ليكي (director@displacementsolutions.org) هو مدير ومؤسس جمعية حلول النزوح وموقعها: www.displacementsolutions.org.

سجل الخبراء

تقوم مؤسسة حلول النزوح (DS) بإدارة السجل العالمي لخبراء حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات بغية تقديم المساعدة- الخبرة والأدوات والموارد البشرية- بصدد مجموعة كاملة من قضايا حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات في أوضاع ما بعد الصراع وما بعد الكارثة.

لمزيد من المعلومات، انظر www.displacementsolutions.org. وللإطلاع على السجل، ابعث برسالة إلى البريد الالكتروني info@displacementsolutions.org واكتب في حقل موضوع الرسالة (HLP Registry Request) أي طلب سجل خبراء حقوق الإسكان والأراضي والممتلكات.

دراسة

إخلاء الجُزر

إيلان كيلمان

من المتوقع أن يكون للتغيرات البيئية العالمية أثر عميق على الجزر حول العالم.

اضطر سكان الجزر من فانواتو وخليج البنغال إلى الانتقال نتيجة لارتفاع منسوب سطح البحر بينما صارت العديد من التجمعات السكانية في جزر ألاسكا – وفي مواجهة العواصف الشديدة والتآكل المتسارع لسواحل هذه الجزر – تفكر في الانتقال إلى داخل اليابسة. وهناك خمس عوامل رئيسية مرتبطة بالتغير البيئي، بعضها متشابك، تهدد بصلاحية الحياة على بعض الجزر، خاصة على الجزر المرجانية المنخفضة، وهي الارتفاع في منسوب سطح البحر وزيادة حدوث العواصف وشدتها والتحولات التي طرأت على الموارد البحرية وزيادة حموضة المحيطات والتغيرات في موارد المياه العذبة.

ومن الأمثلة على البلدان التي تتكون بشكل كامل من الجزر التي يهددها ارتفاع منسوب سطح البحر: جزر كيريباتي والمالديف وتوفالو. وبالإضافة إلى ذلك فقد ينتهي المآل في حال انهيار الطبقات الجليدية إلى غمر مياه البحر لمعظم أراضي هذه الجزر. وفي ظل توقعات تبدل مسارات الأعاصير المدارية مع احتمالات كثرة هبوب الأعاصير وزيادة شدتها، فإن الجزر التي كانت في الماضي تواجه القليل من الحوادث المناخية المتطرفة قد تضطر للاعتياد على حدوثها بشكل متكرر.

كذلك فقد تؤدي التغيرات الكيميائية، لا التغيرات الجيومورفولوجية، في الحد من صلاحية الجزر منخفضة الأراضي للمعيشة. كما أن امتصاص المحيط لثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي يؤدي إلى حموضة المحيط[1]، وهو ما يؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية على نحو يعرض بدوره الجزر إلى زيادة طاقة الأمواج وفي نفس الوقت يغير من طبيعة أنشطة صيد الأسماك المجاورة للشواطئ.

وفيما يتعلق بالموارد البحرية فما نزال غير متأكدين من الآثار المحتملة عليها ، إلا أنه من المحتمل أن تقل أعداد الكائنات في بعض الأماكن كما قد تتعرض بعض الأنواع السمكية للانقراض ولكن بوسع الكثير من الأنواع الأخرى الهجرة. وقد تكتسب بعض الجزر نتيجة لذلك وفرة أكبر في مواردها من الأسماك أو أي موارد أخرى، بينما قد تفقد بعض الجزر الأخرى أنواع الغذاء المعتمدة عليها. وبالمثل، وبالنسبة لموارد المياه العذبة – والتي غالباً ما تكون محدودة على الجزر – سوف تعاني بعض الأماكن ظروفاً أكثر جفافاً؛ وحتى إذا جلبت الأعاصير الأكثر مدارية معها المزيد من المياه، فإن الضرر الناجم عنها قد يطيح بأي فائدة لها.

واعتماداً على طبيعة الآثار التي تتعرض لها كل جزيرة على حده، فقد يصبح النزوح الدائم هو الخيار طويل الأمد الوحيد المتاح. وكانت التغيرات البيئية الخطيرة قد أدت إلى نزوح سكان الجزر في الماضي. فمنذ ما يقرب من ٧٠٠ عاماً، أدى انخفاض مستويات سطح البحر والتغيرات الإقليمية في مناخ المحيط الهادئ إلى إرغام العديد من سكان جزء المحيط على هجر مستوطناتهم.

جدار بحري في تونغاتابو الغربية، تونغا.

صناعة القرار

إذا استقرت إحدى التجمعات السكانية في إحدى الجزر على أن خيار النزوح أو إخلاء كامل الجزيرة بات هو الخيار الملائم، فإن أول القرارات التي يتوجب عليهم اتخاذها بعد ذلك هي تحديد توقيت هذه الهجرة. فهل ينبغي أن يتم الإخلاء بأسرع ما يمكن، وقبل أن تضرب الآثار الخطيرة للتغيرات المناخية ضربتها؟ وهذا من شأنه أن يتيح التخطيط الجيد للهجرة، أم هل سيكون من الأسهل إقناع الناس بالهجرة بعد أن يلمسوا بأنفسهم آثار إحدى الكوارث الكبرى؟ وحينها سوف يجازفون بخسائر في الأرواح والممتلكات (بما في ذلك نتاجهم الثقافي/المجتمعي). إن العيب الرئيسي في التخطيط طويل الأجل يكمن في إمكانية وقوع أحداث متطرفة في أي وقت، وعليه فالأكثر ملائمة هو السعي لمزيج من الحلين، وذلك من خلال التخطيط للمغادرة السريعة بمجرد أن تبدأ الحادثة تهديدها أو ضربتها.

بعد أن يكون قد تم تحديد توقيت الهجرة – أو تم تركه للحوادث المتطرفة لتقررها هي- يصبح القرار الثاني الذي يتعين اتخاذه هو المكان الذي ينبغي على سكان الجزيرة الانتقال إليه من أجل إنشاء مجتمع جديد لهم. وهنا نجد خياران، حيث يمكنهم التخلي عن هويتهم وعن مجتمعهم والاندماج في مكان آخر، حيث يستطيع سكان جزيرة توفالو البالغ عددهم ١٢ ألف نسمة، على سبيل المثال، الانحلال بسهولة بين الملايين الغفيرة من سكان سيدني أو طوكيو أو لوس أنجيليس أو غيرها من المدن الكُبرى.

وبدلاً من فقد الثقافة واللغة والهوية، تستطيع مجتمعات الجزر أن تعيد خلق نفسها من جديد وذلك من خلال إعادة توطينها على اليابسة (خاصة الجزر المشابهة ولكن الأكثر أماناً عن موقعها الحالي، بيد أن هذا الحل قد لا يكون ذا جدوى نظراً لأن معظم الأراضي المنخفضة سوف تعاني حينها نفس المصير الذي تلقاه الجزر التي يتم إخلائها. وكذلك فإن الكثير من الجزر المرشحة لإعادة توطين مجتمعات الجزر بها تقع تحت الحماية باعتبارها محميات بيئية أو سياحية أو علمية – أو غير صالحة للسُكنى بسبب حجمها أو بسبب قلة مواردها.

كذلك فإن إعادة التوطين على النحو المذكور سوف تتطلب قيام دولة أخرى بالتخلي عن أجزاء من أراضيها. وفيما يتعلق بمنطقة المحيط الهادئ، يتم في العادة اقتراح اسم أستراليا ونيوزيلاند باعتبارهما أقرب المرشحين لتوفير الأرض للمهاجرين من سكان الجزر، أما البلدان الأخرى المرشحة فتشمل اندونيسيا والفلبين وجزر سليمان وفانواتو والولايات المتحدة واليابان. وهناك كذلك خيار إعادة خلق أرض جديدة (من خلال استصلاح بعض الأراضي) بيد أنه سيثير بعض القضايا القانونية– مثل ترسيم حدود المياه الإقليمية للدولة الجديدة.

السيادة

سواء كانت الأرض المتخذة للاستيطان من قبل مهاجري الجزر أرضاً قائمة بالفعل أو أرضاً جديدة، فإن هناك عدداً من القرارات التي يتوجب اتخاذها وتتعلق بمستويات تمتع هؤلاء على أرضهم بالسيادة أو الحكم الذاتي. فهل تنبغي حينها إعادة إنشاء دول ذات سيادة أو أقاليم غير ذات سيادة بالكامل أم ينبغي أن يتم تعديل أنظمة الحوكمة تلك؟ ثمة خيارات مختلفة مطروحة كإجابة لهذه الأسئلة، وهي تشمل ما يلي:

- الاستفادة المشتركة من موارد الجزيرة، مثلما هو الحال في جزيرة سفالبارد في القطب الشمالي.
- إرساء مستوى من الحكم الذاتي يتضمن نظم عدالة موازية ومكملة له، مثلما هو الحال مع المحليين في كندا ونيوزيلاند.
- إرساء مستوى من الحكم الذاتي يتضمن، على سبيل المثال، نظم موازية للعملة.

وبمجرد أن تتفق جميع الأطراف المعنية على نموذج للحوكمة، يظل هناك عدد من التساؤلات العملية والأخلاقية. من سيدفع تكاليف الترحال وإنشاء مجتمعات أو أرض جديدة؟ وكيف سيتم حل النزاعات الإقليمية أو القانونية التي قد تنشأ؟ كيف سيتسنى لمن سينزحون التحكم في هذه الجوانب المختلفة؟ وإذا ما تم إخلاء أي بلد مقام على جزيرة ولكن الجزيرة كانت تتعرض للانغمار فقط عند ارتفاع أمواج المد، فمن سيملك حقوق الصيد في البحار المحيطة؟ هل يمكن شراء هذه الحقوق، مع حقوق استخراج النفط وغيرها من الموارد المعدنية والأكثر قيمة من السمك؟ إذا تم حل إحدى الدول بسبب النزوح بدلاً من إعادة إنشائها، فكيف ستتغير الإجابات على الأسئلة السابقة؟

كذلك فإن ثمة مسائل أمنية تنشأ وتتعلق بالأماكن التي يعاد توطين سكان الجزر بها. هل يحق لأي دولة أن تزعم وجود تهديدات أمنية من مطالب السيادة المستقبلية المحتملة التي قد تنشأ إذا ما تم توطين كامل سكان إحدى البلدان الجزيرية بها؟ هل يمكن استغلال إعادة التوطين لتقليل العداوات ودفع النشاط في التعاون الدولي في حل القضايا البيئية؟ (ترى الدراسات التي أجريت حول دبلوماسية الكوارث والتي بحثت تلك النقطة الأخيرة أن أمثال هذه الفرصة عادة يتم تبديدها هباءً[٢]).

وهذه القضايا السابقة لا تقتصر على الجزر فقط، فقد تعاني الكثير من المستوطنات الساحلية من اضطرار مشابه للنزوح لأسباب مماثلة. ورغم أن المستوطنات الساحلية غير الجزيرية لديها 'جزيرة' يمكنها الانتقال إليها، إلا أن بعض الجزر كذلك تملك نفس الخيار، خاصة الجزر التلالية الأكبر مثل بورتوريكو وكبرى جزر فيجي، وهي جزيرة فيتي ليفو. بيد أنه تظل لهذا تبعاته المهمة بالنسبة للشعب المضطر للرحيل وللشعب الذي يعيش بالفعل 'داخل اليابسة'.

الدروس المستفادة

قد تكون مسألة إخلاء الجزر نتيجة للتغيرات البيئية العالمية من الأمور التي نسمع بها لأول مرة ولكن إخلاء الجزر نتيجة للتغيرات البيئية ليس بالجديد. فقد سجل التاريخ كثيراً من حالات الإخلاء للجزر، منها على سبيل المثال ما جاء منها نتيجة للأنشطة البركانية. ورغم ذلك، فثمة اختلافات بين الإخلاء المدفوع نتيجة النشاط البركاني وبين الإخلاء المدفوع بالتغير البيئي العالمي. فمعظم سكان الجزر الذين أخلوا جزرهم بعد ثورة أحد البراكين بها يتوقعون أن تكون عملية الإخلاء تلك مؤقتة؛ ونراهم في حالات كثيرة يعودون لجزرهم حتى قبل الوقت المنصوح بالعودة فيه. أما بالنسبة للتغيرات البيئية العالمية، فإن التوقعات تشير إلى أن كثيراً من الجزر سوف تتعرض لعدد من التغيرات الشديدة ومستحيلة الإصلاح إلى حد أن إعادة استيطان الجزيرة لن يكون متيسراً لقرون قادمة. ويختلف النزوح المؤقت تماماً عن ترك المرء لوطنه وأرضه وهويته للأبد. إننا بحاجة للتعلم من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، خاصة فيما يتعلق بمن يتخذون القرارات ومن يدفعون ثمن تلك القرارات.

إن أمامنا الآن متسع من الوقت للاستفادة من تجارب النزوح السابقة المدفوعة بأسباب بيئية، سواء التي قام بها سكان من الجزر أو من غير الجزر. والتي سيتسنى لنا على ضوءها إبداء قدر أكبر من الحكمة وحسن التقدير في تخطيطنا الوقائي المستقبلي، بدلاً من التحرك بعد فوات الأوان.

إيلان كيلمان (ilan_kelman@hotmail.com) يعمل لصالح المركز الدولي للأبحاث المناخية والبيئية، أوسلو CICERO، وموقعه على الإنترنت: www.cicero.uio.no/home/index_e.aspx.

١. www.royalsoc.ac.uk/document.asp?id=3249
٢. www.disasterdiplomacy.org

مراجع حول تغير المناخ والنزوح

يمكن الآن الاطلاع على ملخص مرجعي جديد حول تغير المناخ والنزوح على الموقع:
www.forcedmigration.org/browse/thematic/climate-change/

ويقدم الملخص، الذي أعده موقع الهجرة القسرية على الإنترنت (التابع لمركز دراسات اللاجئين)، باقة مختارة من المراجع الرئيسية على الإنترنت مضافاً إليها معلومات الاتصال لعديد من المنظمات العاملة في هذا المجال.

يمكن أيضاً الاطلاع على دليل بحثي حول نفس الموضوع على الموقع:

www.forcedmigration.org/guides/fmo046

السياقات الاجتماعية والسياسة لنشوب الصراعات

ويليام أ. ف. كلارك

كان - ولا يزال - من الصعب تحديد أي روابط بسيطة أو مباشرة بين الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية وبين نشوب الصراعات.

إن السعي لإيجاد علة واحدة للهجرة يخفي حقيقة أن الموارد والآثار البيئية تمر عبر قنوات اجتماعية واقتصادية وسياسية تلعب بدورها دوراً كبيراً في دفع التجمعات السكانية للهجرة. ويُعد الإجهاد البيئي واحداً فقط من العوامل التي تولد الهجرة؛ فالصراعات السياسية والاجتماعية تسبب هي الأخرى الهجرة وتغيير المواقع. وتتقاطع هاتان العمليتان في الغالب. ورغم أن ندرة الموارد البيئية قد تؤدي إلى صراع نتيجة للتنافس على الموارد، إلا أننا لا نجد سوى عدداً محدوداً من الأبحاث هي التي تشير إلى أن الهجرة نفسها تؤدي إلى نشوب صراعات.

ومن الممكن تحديد المناطق التي تزداد احتمالات تعرضها للإجهاد الناجم عن مزيج من العوامل الديموغرافية والبيئية. وقد يتصل الإجهاد البيئي بالصراعات على نحو غير مباشر، ولكن الصلة بينهما تزداد بشكل كبير في الأمم الأكثر فقراً في مواردها. وتأتي الآثار حينها بشكل مباشر نتيجة لتراجع الموارد ونشوب الصراعات على هذه الموارد وكذلك نتيجة لأشكال التوتر التي تخلقها التجمعات النازحة أو التي تنتقل بحثاً عن فرص أفضل للمعيشة في مناطق أخرى. ورغم ذلك، فإن معظم الصراعات الناجمة عن أسباب بيئية ترتدي عباءة الصراعات الدينية أو العرقية أو الأهلية.

ومن المحتمل أن تنامي التجمعات السكانية قد يؤدي إلى ندرة في الموارد المتجددة في نفس الوقت الذي تتناقص فيه مساحات الأراضي الزراعية عالية الخصوبة ومساحات الغابات المتجددة. وتستطيع أشكال الاستنزاف المنتشرة وتلاشي الطبقات المائية الصخرية والأنهار وغيرها من الموارد المائية، سواء جاء ذلك نتيجة الإجهاد الذي يمارسه البشر على البيئة أو نتيجة تغير المناخ، أن تؤدي إلى نشوب صراعات عنيفة. وتكثر احتمالات حدوث الإجهاد البيئي والصراعات الحادة في البلدان المتسمة بضعف ما لديها من إمكانيات مؤسسية للتكيف مع أشكال الإجهاد البيئي، وتلك هي الأمم المحتمل أن تكون الأكثر تأثراً بثلاثة ظروف رئيسية تنتمي عموماً إلى مجموعة الظروف التي تؤدي عادة لنشوب الصراعات، ألا وهي:

- تناقص كمية الموارد المتجددة وجودتها
- زيادة النمو السكاني وزيادة الاستهلاك لكل نسمة
- تفاوت أنصبة الأفراد من الموارد نتيجة لانعدام المساواة بين السكان المحليين.

وعندما تتزامن كل هذه الظروف في نفس الوقت، فثمة آليتان قد تؤديان لنشور الصراعات في ظل هذه الظروف وهما التهميش الإيكولوجي (البيئي) والاستيلاء القسري على المـوارد. ويحدث التهميش الإيكولوجي عندما يدفع النمو السكاني وانعدام المساواة في الحصول على الموارد بالسكان إلى الهجرة إلى المناطق الهشة إيكولوجيا، مثل المنحدرات النجدية الشاهقة أو المناطق الزراعية الحدودية والمجاورة للصحاري. وقد ينجم عن ارتفاع الكثافة السكانية في هذه المناطق، مقترناً بغياب المعرفة والإمكانيات المناسبة لحماية الموارد المحلية بها، حدوث أضرار بيئية جسيمة وبما يؤدي في النهاية إلى حالة من الفقر المستوطن. ففي الفلبين مثلاً، شجعت الحكومة المواطنين على التوسع في الزراعة واسعة النطاق على الأراضي المنخفضة، وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد العمالة الزراعية المحرومة من الأراضي، مما دفع بالكثير منهم للهجرة لمنحدرات التلال المنحدرة والهشة إيكولوجياً حيث قاموا بإزالة غطائها الشجري لممارسة زراعات الكفاف. ونتيجة لذلك تزايد السخط الأهلي في هذه المناطق والتي تقع خارج زمام السيطرة الفعالة للحكومة المركزية.

ومن جهة أخرى، فإن عمليات الاستيلاء على الموارد تصف لنا المواقف التي تشهد تنافساً بين الفئات القوية والأقل قوة على الكمية أو النوعية المتراجعة للموارد المتجددة. ففي السنغال وموريتانيا بغرب إفريقيا، تم بناء سدود على امتداد نهر السنغال من أجل تنظيم تدفق مياه النهر وإنتاج الطاقة المائية وتمكين التوسع في الزراعات القائمة على الري وتوفير الانتقال عبر النهر إلى المحيط. ورغم أنها أهداف تستحق الإشادة، إلا أنها أدت إلى ارتفاع قيمة الأراضي على امتداد النهر ونشوء صراع بين النخب ذات النفوذ لإحكام سيطرتها على هذه الأراضي، وقامت النخب الأكثر نفوذاً بعدها بتغيير حقوق الأراضي وتوزيع الموارد لصالحهم، وهو ما نجمت عنه زيادة مفاجئة في ندرة الموارد بالنسبة للأقليات العرقية وطرد ٢٠ ألف من الموريتانيين المهمشين للسنغال – والتي منها أطلقوا غاراتهم لاستعادة ماشيتهم التي تمت مصادرتها.

ورغـم أن هاتين الحالتين يوضحان قابلية اشتعال الصراعات نتيجة للتغير البيئي أو الإجهاد البيئي، إلا أن الصراعات نفسها تتخذ لنفسها أسيقة اجتماعية وسياسية. إن التغيرات البيئية تخلق مناخاً من التوتر تؤدي فيها حادثة أخرى معينة إلى قدح زناد هذا الصراع. وسوف تكون الدول الفقيرة بصفة عامة هي الأكثر عرضة لآثار التغير البيئي المدمر عن الدول الغنية، كما أن المهاجرين الفقراء سيكونون أكثر عرضة للتأثر عن المهاجرين الأغنياء. ويتسم السياق الاجتماعي والاجتماعي باتساعه وتعقيده الشاسع ويشمل أنماطاً من توزيعات الأراضي والهياكل العائلية والمجتمعية والحوافز الاقتصادية والقانونية، بما في ذلك نُظم حقوق الملكية والأسواق. وجميع هذه الأسيقة تتفاعل مع التغير البيئي، وهكذا فإن التغير البيئي لا يؤدي ببساطة إلى نشوء الصراعات. وفي الواقع فإن الصراعات البيئية قد تعبر عن نفسها على هيئة توترات سياسية أو اجتماعية، بما فيها الصراعات العرقية والصراعات الدينية، وليس كصراعات على الموارد في حد ذاتها.

وينبغي أن تنطلق جميع الجهود البحثية التي تتناول قضية الأمن البشري والبيئة على أساس من مقدمات منطقية ثلاث. الأول، أن علينا الاعـتراف بأن النظرة الإنسانية للبيئة، والأسلوب الذي نستغلها به، تتخذ سياقاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ثانياً، ضرورة أن يتم التصدي للمشاكل البيئية من منظور شامل يضع في اعتباره مشكلات الفقر وانعدام المساواة. ثالثاً، أن الدولة قد لا تكون المستوى الملائم لبحث هذه المشكلات.

احتمالات الصراعات

إن إجابة التساؤل عن المواقع المحتمل فيها حدوث الهجرة أو الصراعات الناجمة عن أسباب بيئية أكثر سهولة إلى حد ما عن إجابة السؤال عما إذا كانت هذه الهجرة أو هذا الصراع سيحدث وبأي درجة. ويمكن تصنيف الإجهاد الديموغرافي (والصراعات المحتملة) على تدريج يبدأ من «خطورة شديدة للغاية» (والتي تتسم الديموغرافية السكانية فيها بالنسبة المرتفعة للشباب والنمو الحضري المتسارع والأراضي المحاصيلية المنخفضة وتوافر المياه العذبة) وحتى انعدام الخطر تماماً (بمعنى انعدام هذه

العوامل). وهذه الآلية تنطبق على إفريقيا، وكذلك – وبدرجة أقل- الشرق الأوسط، باعتبارها أماكن رئيسية لحدوث الصراعات ونشوء التوتر الناجم عن تسارع النمو السكاني والإجهاد البيئي. ولا توجد أي 'مواقع ساخنة' أخرى في آسيا وشمال أمريكا الجنوبية.

والصراعات الناجمة عن التغيرات البيئية هي أقل احتمالاً بكثير في حدوثها عن الصراعات التي تغذيها أشكال التنافس الدينية والعرقية. وعلى ضوء هذا، يصبح من الواضح أمامنا أن الإجهاد البيئي في الأمم 'عالية الخطر' يزداد احتمال تحوله لأحد العوامل المؤدية إلى الاضطرابات السكانية والصراعات المُحتملة.

وكان قد تم تصنيف خمسة وعشرين دولة – تقع أغلبها في إفريقيا- باعتبارها تنتمي للفئة الأعلى خطراً من حيث احتمالات نشوب الصراعات الأهلية بها خلال العقدين القادمين، وتزداد هذه الاحتمالات قوة مع مضي الوقت. وجميع هذه البلدان تعاني انخفاضاً في نسبة الأراضي المحاصيلية لكل نسمة، كما يعاني نصفها من مشاكل في توافر المياه العذبة وجميعها مصنفة باعتبارها من أفقر البلدان في العالم.

خاتمة

يأتي الإجهاد البيئي أكثر ارتباطاً بحدوث الصراعات بشكل غير مباشر وإن يكن كبير. وتحدث آثاره بشكل مباشر نتيجة لتناقص الموارد ونشوب الصراعات حول هذه الموارد ونتيجة لأشكال التوتر التي تتسبب فيها التجمعات النازحة أو المرتحلة بحثاً عن فرص أفضل للمعيشة في مناطق أخرى. ورغم ذلك، فإن معظم الصراعات الناجمة عن تدهور الأوضاع البيئية سوف نجدها ترتدي عباءة صراعات دينية أو عرقية أو أهلية. وقد كان - ولا يزال - من الصعب تحديد أي روابط بسيطة أو مباشرة بين الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية وبين نشوب الصراعات.

ويليام كلارك (wclark@geog.ucla.edu) هو أستاذ بقسم الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلس.
وهذه المقالة هي نسخة معدلة من مقالة أطول تحمل نفس العنوان تم إعدادها للمجلس الاستشاري الألماني للتغيرات العالمية (WBGU)، وتم نشرها «تغير المناخ كتهديد للأمن»، إرثسكان ٢٠٠٨، لندن وستيرلينغ.

وكالة إيرين للأنباء/ديفيد سيجال

مسلحون من جيش حركة تحرير السودان في بلدة جريدا، جنوب دارفور، السودان، ٢٠٠٦.

دراسة

الانهيار الاجتماعي في دارفور

سكوت إدواردز

ما المخاطر التي يفرضها تغير المناخ على المجتمعات الأكثر عرضة للتغيرات في الظروف البيئية المحلية؟

شهدت دارفور على مر تاريخها المُدوّن اقتتالاً وصراعات مستمرة بين القبائل والجماعات بها. وقد جاءت هذه الصراعات نتيجة التنافس على الموارد والفاقة النسبية وفرص المساعدات المتضائلة في وجه النمو السكاني المتسارع. وربما كان هذا التاريخ الملطخ بالصراع على الموارد هو ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة للإشارة إلى تغير المناخ باعتباره أحد الأسباب الرئيسية فيما يشهده إقليم دارفور من صراع، فآثار تغير المناخ على الأنظمة البيئية آثار موثقة ومعروفة، وسوف يطال تأثيرها البشر لا محالة.

وكان تزايد وتيرة دورات القحط والجفاف في دارفور مقترناً بالتوسع الجنوبي للصحراء الكبرى قد ضاعف من تأثيرات السلوكيات الإنسانية على البيئة، حيث أدت أشكال الزراعة والرعي صغيرة النطاق ولكن واسعة الانتشار والتي تمارسها الجماعات البشرية في دارفور إلى تسارع وتيرة التصحر. والتعرية البيئية في دارفور ليست بالشيء الجديد، بل إنه لم تطرأ عليها أي زيادة ملفتة خلال السنوات العشر الماضية. إذن ما الجديد الذي طرأ على التغير البيئي في دارفور وأدى إلى ما نشهده الآن من صراعات؟

وكان لصراع دارفور اليوم سابقة مناظرة في الحرب التي اندلعت عام ١٩٨٧ بين قبيلة الفور والعرب والتي كانت حرباً على موارد المنطقة، حيث أدى الجفاف وما ارتبط به من مجاعات إلى ارتحال الرعاة ممن تنتمي غالبيتهم لأصول عربية في شمال دارفور باتجاه الجنوب بحثاً عن مراعي أكثر خضرة، ومن ثم كان التنافس على هذه الموارد مع قبيلة الفور وغيرهم من المزارعين لا مفر منه. وهكذا فإن تغير المناخ لا يدفع للهجرة فحسب بل قد يشعل كذلك الصراعات. ورغم ذلك، فلم تكن التعرية البيئية وما ارتبط بها من هجرة في دارفور بالوقود الكافي لإشعال الصراع، ذلك أن الصراعات إنما تأتي نتيجة للضغوط البيئية مقترنة مع انهيار الهياكل الاجتماعية المصممة للتخفيف من الصراعات التقليدية على الموارد.

وفي مطلع السبعينات، اتخذ الرئيس السوداني جعفر النميري خطوة لإرساء سلطته في الخرطوم، وكان من بين الإجراءات التي اتخذها في سبيل تحقيق ذلك إلغاء الإدارة الأهلية القبلية في دارفور والتي كانت تتخذها الأطراف المضطهدة منتدىً لبث شكاواها وإبرام التسويات التي كانت تخفف من حدة الصراعات القبلية. وقد أدى هذا الإجراء إلى انهيار عنيف في آليات تسوية النزاعات التقليدية في المنطقة. ولكن بحلول الثمانينات ومطلع التسعينات، أدت إستراتيجية الخرطوم في نشر الانقسام بين الجماعات في دارفور إلى موقف لا يمكن تصوره أدى بدوره، ومقترناً مع ندرة الموارد، إلى خلق موقف انعدمت فيه – في ظل تاريخ من المناوشات العنيفة بين القبائل المتنافسة على الموارد- آليات التصدي للنزاعات المتضمنة. وفي عام ١٩٩١، ناشدت قبيلة زغاوة في دارفور الرئيس عمر البشير للتصدي للانهيار في النظام الاجتماعي والذي كان ضرورياً لتقليل الصراعات في المنطقة، ومصرحة بأن

«حكومة الخرطوم قد خلقت أزمة كبرى نتيجة لتدخلها في نظام الإدارة الأهلية».

تقديم الدعم للتكيف

ليس ثمة شك بأن التصحر والجفاف قد أديا إلى تبدل أنماط هجرة القبائل الرعوية للمناطق الجديدة. كذلك لا يحدونا أي شك بأن أنماط الهجرة المتبدلة، مقترنة بأشكال الهجرة الأكثر استدامة التي يقوم بها السكان في شمال دارفور بحثاً عن الأراضي التي توفر لهم الكلأ اللازم للمعيشة، قد أدت نشوء الصراعات. ولا شك أن ميليشيا الجنجويد قد أغرتها وعود الحصول على الأراضي الغنية المنتمية لأولئك الذين سيجبرونهم على الفرار.

ومع تواصل التغيرات في المناخ وتآكل البيئات المحلية إلى حد أحس معه الناس بضرورة الانتقال إلى مكان آخر للنجاة بأنفسهم، تتمثل الخطوة الأولى التي يتوجب اتخاذها في التصدي للحاجة للهجرة. إن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ ليست محصلة لهذا التغير بقدر ما هي انعكاس لمدى قدرة السكان والمجتمعات على التكيف من عدمه. وقد يعني نشر البرامج المصممة لرفع حجم الموارد البيئية إلى الحد الأقصى، على سبيل المثال، أن الاختلاف بين الاضطرار للهجرة في مواجهة تناقص الأمطار الموسمية، وبين القدرة على التكيف مع الدورات قصيرة الأجل في توافر الموارد قد زادت خطورته نتيجة للتغير المناخ. وينبغي على جهات توفير المعونات الدولية العمل مع الدول من أجل تحديد الفئات الأكثر عرضة لخطر الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية – وليس فقط الفئات التي تعاني خطراً واضحاً في التعرض لصراعات- ووضع برامج مساعدات طويلة الأجل للمعونات والتنمية للسماح للسكان بالعيش بأسلوب يتسق على الأقل مع أساليبهم التقليدية في المعيشة وبدون الاضطرار للهجرة.

وكما أن تغير المناخ يحدث على مدار دورات طويلة، فإن جانباً كبيراً من أشكال الهجرة الناجمة عن التعرية البيئية سوف تحدث بشكل أبطأ وإن يكن مطرد على مدار فترات زمنية طويلة. وهذه هي المواقف الأكثر تعرضاً للتجاهل وغض الطرف عنها، ويقدر أنها تمثل كذلك أكثر أنواع الهجرة البيئية خطورة. وكما هو الحال في دارفور، فإن المناخ المتغير مقترناً بتغير أنماط الهجرة يهدد بإشعال الصراعات بين التجمعات السكانية، وهو ما من الممكن أن يؤدي إلى خلق دائرة من العنف والنزوح تؤدي بسهولة لانتشار وتدهور وتفاقم الظروف البيئية المحلية. ومن الأيسر أن يتم دمج بضعة مئات من السكان النازحين نتيجة للتعرية البيئية عن أن تتم إعادة توطين أو إعادة أو دمج مئات الآلاف كنتيجة للصراعات العنيفة التي تؤدي إليها عدم كفاية الاستجابة للهجرة في البداية.

ولهذا السبب السابق ينبغي أن تُولى عناية خاصة ببناء المؤسسات الاجتماعية المحلية التي يمكنها دفع الحوار وتسوية النزاعات حيثما أدت أنماط الهجرة إلى زيادة احتمالات نشوء هذه النزاعات. إن الأسباب من وراء أزمة دارفور لا يمكن عزوها فقط إلى التعرية البيئية والتكالب على الموارد المحلية وإنما كذلك إلى الانهيار الاجتماعي وعجز أو انعدام وجود الآليات المحلية في تسوية النزاعات والتي يكمنها التصدي للهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية. ومع مواصلة التغيرات المناخية لتبديلها للبيئات المحلية، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعداً ليس فقط لتزويد هذه المجتمعات بما تحتاجه من وسائل تعينها على التكيف وإنما كذلك لتزويد المجتمعات المستضيفة الجديدة بالموارد الاجتماعية والسياسية اللازمة لدمج التجمعات السكانية التي لا تجد أمامها خياراً سوى السعي وراء مراع أكثر خضرة في مكان آخر.

سكوت إدواردز (scottedwards@gmail.com) كان الأخصائي القطري للسودان لدى منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية (www.amnestyusa.org) من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨.

قرية كامونجو المدمرة، شرق بلدة كابكابيا، شمال إقليم دارفور.

الشعوب الأصلية المتنقلة والرُحّل

تروي ستيرنبرغ ونور الضحى شطي

في عام ٢٠٠٨، كان موضوع المنتدى الأممي الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية (UNPFII) [١] هو 'التنوع الثقافي الحيوي ومعايش السكان: الدور الإشرافي للشعوب الأصلية والتحديات الجديدة'.

رغم أن تغير المناخ وقضية التنوع الحيوي الثقافي المرتبطة به كانا ولا يزالا أكبر مصادر القلق لدى بلدان العالم المتقدمة والصناعية، إلا أنه فقط من خلال المناسبات التي تعقد، والتي يأتي المنتدى السابق مثالاً لها، يمكن تسليط الضوء على التهديدات التي يفرضها تغير المناخ على حياة سكان العالم النامي. وتقوم الشعوب البدوية (المتنقلة) باستمداد وسائلها للاقتيات المعيشي من المناطق والظروف الهامشية والمتطرفة. ومن ثم فإن التغيرات في الموارد المادية والبيولوجية – وأثر الأشكال المتطرفة من الطقس والمناخ- تمثل هاجساً كبيراً بالنسبة لهم.

وقد أتاحت دورة المنتدى في عام ٢٠٠٨، والتي عقدت في نيويورك، فرصة نادرة للجماعات الرحّل والمتنقلة لمناقشة التحديات والتهديدات التي تواجه بيئاتهم ومعايشهم والتي تفرضها أشكال المناخ والموارد الحيوية والثقافية المتغيرة. وكانت اللجنة الدائمة لإعلان دانا المعني بالشعوب المتنقلة والمحافظة على الطبيعة[٢] وأمانة التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة[٣] (WAMIP) قد رعتا ١٥ ممثلاً للشعوب البدوية والقبلية من الجابون وكينيا وتنزانيا والسنغال وإيران والهند والأردن ومنغوليا والولايات المتحدة لحضور الجلسة. كذلك فقد شاركوا في مناسبة خاصة عقدت أثناء اجتماعات المنتدى لمناقشة أثر تغير المناخ والطقس المتطرف على المعايش والتنوع الحيوي الثقافي لمجتمعاتهم[٤]. وفي هذه المناسبة، قاموا بمناقشة كيف تُعرّض حوادث الطقس المتطرفة صلاحية وسائل اقتياتهم المعيشية للخطر وكيف تقوّض من استراتيجياتهم التقليدية للتكيف.

وكانت القضايا المطروحة من قبل هؤلاء الممثلين الأربعة عشرة تحمل تشابهاً كبيراً فيما بينها، وكانت تتضمن ما يلي:

- زيادة الضغوط المادية المرتبطة بتغير المناخ مثل حوادث الجفاف الأكثر حدة وقلة الأمطار وعدم قابليتها للتنبؤ وعواصف الرياح وزيادة الفيضانات
- تعرية وتآكل الأرض ومحدودية موارد المياه وتآكل الغطاء النباتي ونقص إنتاجية المراعي
- أنظمة حيازة الأرض غير الملائمة والمفروضة خارجياً
- انحسار مسالك الهجرة
- أشكال التعديات على أراضيهم بسبب البرامج الحكومية في التنمية والمحافظة على الطبيعة
- الاستبعاد من الأراضي والموارد التقليدية
- غياب تفهم الحكومات أو دعمها وصعوبة وصول هذه الشعوب بحقائق أوضاعهم إلى صناع القرار
- تزايد التهميش وانعدام القدرة على الترحال وفقدان الهوية والمعرفة والمؤسسات العرفية للشعوب الأصلية الرحّل.

وقد أكد الممثلون القادمون من إفريقيا على أن السهول المفتوحة وأراضي المراعي كانت تشكل جانباً كبيراً من الأراضي التي تعيش عليها مجتمعاتهم وأن حياة الرعي توفر وسيلة الاقتيات المعيشي للملايين منهم. وقد قالوا بأن اعتماد الرعاة على البيئة جعلهم أكثر عرضة لآثار تغير المناخ مثل تراجع التنوع الحيوي ونشوء أمراض الماشية الجديدة. ونتيجة لذلك، فقد زادت الصراعات القبلية – والتي كانت تتحول غالباً إلى نزاعات تمتد للحدود – على الموارد المتناقصة وتزايد الاستيطان مع فقدان الماشية نتيجة الظروف البيئة الصعبة وانحسار قدرة الأنظمة البيئية على المقاومة. وقد عبر الوفود عن حاجتهم لقدر أكبر من الحوار محلياً وعالمياً. وهم يرغبون في اعتراف الحكومات بأهمية هذه القضايا وقيامها بوضع استراتيجيات شاملة لعلاج المشكلات الخاصة بالمياه والماشية والعلاقات المجتمعية.

وقد شدد البدو من الأردن على مدى ارتباطهم بالطبيعة في بيئتهم الصحراوية، كما أوضحوا أن أساليبهم التقليدية في التكيف لم تعد قادرة على التغلب على جميع التحديات وأنهم باتوا يتعرضون لضغوط أكبر للبحث عن وسائل أخرى يقتاتون منها. وقالوا بضرورة أن يتم التعامل مع قضايا مثل أشكال التطرف في درجات الحرارة وتلاشي الحياة النباتية والحيوانية وقلة المناطق الحاجزة والإدارة البيئية الرديئة إذا كانت هناك رغبة في أن تظل حياة الرعي خياراً معيشياً ملائماً في المنطقة.

وقد أكد ممثلو الرعاة المنغوليين على قلقهم إزاء الزيادة الملحوظة في درجة الحرارة التي باتت تشهدها بلدانهم على مدار الثلاثين عاماً الماضية. وينتج عن أشكال التطرف الحرارية الناجمة عن تغير المناخ تزايد معدلات نفوق الماشية على نطاق واسع وبما يعمق من حالة الفقر التي يعانيها الرعاة. وقد باتت الظروف الاقتصادية الرديئة الناتجة عن ذلك تدفع الرعاة بعيداً عن أراضيهم بحثاً عن مصادر بديلة للدخل مثل أعمال التعدين المحدودة. كذلك فإن ارتفاع تكلفة النقل وغياب الدعم الحكومي والتنظيم السوقي المحدود للمنتجات باتت جميعها عوامل تعمل ضد استدامة المعايش والقوت في منغوليا.

وكالة إيرين الأنباء/توفيلا زيدلي

بدو الطوارق في إحدى الواحات، غرب مدينة تيمبكتو، مالي، ٢٠٠٨.

وقد تأكدت هذه الصورة السلبية في فيلم وثائقي قصير من إيران يسلط الضوء على عدد من موجات الجفاف الشديدة – وعلى نحو لم تشهده البلاد على مدار المئة عام الماضية – وأنماط الطقس والرياح الغريبة التي تعمل على تجفيف الأراضي الرطبة والأراضي العشبية. ولم تعد القبائل الرحّل في إيران قادرة على الهجرة إلى الأراضي الصيفية لأن الضباب والندى الذين كانا في الماضي يسهمان في ازدهار المراعي قد اختفيا لسنوات عديدة. وقد شدد الممثلون الإيرانيون على أن الأوضاع الحالية باتت أكثر تطرفاً عن أي أوضاع عرفوها طيلة حياتهم.

وقد أكد المندوب الممثل لمئة مليون نسمة هم تعداد الشعوب الأصلية المتنقلة في الهند على أن شعبه بات يهجر وسائله التقليدية في المعيشة. ذلك أن انحسار المراعي وزيادة الضغوط السياسية والاقتصادية على أراض الرعي قد أدت إلى تناقص قطعان الماشية بشكل كبير ومن ثم تراجع صلاحية هذا الأسلوب المعيشي. ومع التغيرات البيئية تأتي التحولات الاجتماعية وهو ما تمثل في تراجع فرص المشاركة أمام النساء وفقدان الرعاة لأملاكهم واضطرارهم للاستيطان الدائم. وقد بات يُنظر لهذا الأمر على أنه 'امبريالية جديدة' أتى بها تغير المناخ وعدم اهتمام من جانب الحكومة بقضايا الشعوب المتنقلة.

ولم تكن الصعوبات التي تواجه الشعوب الأصلية المتنقلة تقتصر فقط على المقيمين منهم في الأقاليم النامية. فقد تحدث مندوب النافاهو من وفد أريزونا في الولايات المتحدة عن عدم اتزان الطبيعة في المناطق التي يقيم فيها شعبه. فمع جفاف مصادر المياه وانحسار وسائل المعيشة التقليدية، فإن أقل من ١٪ فقط من قبيلته قد واصلوا نمط حياتهم في الانتقال. كذلك فإن الصراعات القائمة على المياه والعمل في المناطق الرعوية (مثل العمل في مناجم الفحم) وانحسار أراضي الرعي وتناقص أعداد الماشية وأنماط الطقس المحترة جميعها تلقي بظلال من الشكوك على صلاحية الرعي للأجيال المستقبلية من نافاهو.

خارج نطاق القدرات

توجد الشعوب البدوية والمتنقلة في العادة فيما وراء حدود المجتمعات المتوطنة وتستخدم استراتيجياتها التكيفية لتشجيع الاحتمال البيئي وخفض المخاطر. وقد صار تغير المناخ الآن يفرض صعوباته على أساليبهم المعيشية، بيد أن أكبر مسببات تغير المناخ يقع خارج نطاق قدرتهم على مقاومتها.

ورغم أن المنتدى الأممي الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية قد حقق فائدته المرجوة بأن أتى بالشعوب الأصلية الرحّل لمواجهة هذه القضايا، إلا أنه قد سلط الضوء كذلك على ضرورة قيام صناع القرار – المنظمات بين الحكومية ومسؤولي الحكومة والمؤسسات – بالاعتراف بالاحتياجات الخاصة للشعوب الرحّل. وفي تصريح رسمي، دعا موسيس نيديان، من شعب الماساين من تنزانيا، لوعي أكبر بظروفهم وتقديم الدعم لمخاوفهم والاعتراف بحقوقهم وتقوية المؤسسات العرفية والتعزيز النشط لمشاركة الشعوب الأصلية المتنقلة في تحديد وعلاج آثار تغير المناخ على المستويين المحلي والعالمي.

تروي ستيرنبرغ، بريد إلكتروني:
(troy.sternberg@geog.ox.ac.uk) هو طالب دكتوراه بمعهد الجغرافيا التابع لجامعة أكسفورد، أما نور الضحى شطي، بريد إلكتروني:
(dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk) فهي نائب مدير مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد (www.rsc.ox.ac.uk).

١. www.un.org/esa/socdev/unpfii/
٢. www.danadeclaration.org
٣. www.wamip.org
٤. بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

المياه والتحديات الجديدة في المساعدات

آيدان إيه كرونين و دينيش شريستا و بول شبيغل

سوف تشهد كافة القطاعات الأساسية من الإغاثة الإنسانية تغيرات كبرى في أسلوب تقديم المساعدات.

يقع الماء بما لا شك فيه في قلب المناقشات الدائرة حول تغير المناخ، ذلك أن آثار هذا التغير الأساسية جميعها مرتبطة بالمياه، والتي من بينها الارتفاع في درجة حرارة مياه البحر وارتفاع منسوب المياه وزيادة معدلات الترسيب والفيضانات وشدتهما وكذلك الموجات الحرارية وأحداث الجفاف الأكثر خطورة وزيادة شدة الأعاصير المدارية. كذلك فسوف تكون لإحدى كبرى آثار تغير المناخ المتوقعة – وهي ارتفاع درجة حرارة اليابسة – تداعياتها الخطيرة من حيث موارد المياه وصلاحيتها للشرب. وسوف تصبح الحاجة للمياه النظيفة والتصحاح الفعال أكثر أهمية مع بدء آثار تغير المناخ المرتبطة بالمياه مثل الفيضانات وموجات الجفاف في التأثير على أعداد متزايدة من البشر.

والبلدان التي تعاني حالياً من أخطر أشكال النقص في المياه وأقل أشكال التغطية الصحية هي الأكثر عرضة للخطر. ومن بين الأمم السبع والأربعين المصنفة باعتبارها تعاني ضغوطاً أو شُحاً في المياه في عام ٢٠٠٧، نجد ٢٥ منها تواجه أعلى مخاطر الصراعات المسلحة أو عدم الاستقرار السياسي كنتيجة لتغير المناخ[١]. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في ديسمبر ٢٠٠٧: «فإن تبعات ذلك على الإنسانية خطيرة. إن ندرة المياه تهدد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية كما تشكل وقوداً قادراً على إشعال الحروب والصراعات».

وسوف يعاني عدد كبير من سكان العالم المعرضين حالياً للمخاطر المرتبطة بالمياه من تصاعد ما يواجهونه من مشكلات. ومن المؤكد أن الأعداد الإجمالية للمتأثرين بهذه المخاطر سوف تزداد مع تزايد آثار تغير المناخ. من المتوقع أن يزيد عدد السكان القاطنين في أحواض الأنهار المعرضة لضغوط في المياه من حوالي ١,٤ مليار نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ما بين ٢,٨ و ٦,٩ مليار نسمة في عام ٢٠٥٠. ومن المقدر أن ما يقرب من ٢٥٠ مليون إفريقيا سوف يعانون من زيادة الضغوط على المياه بحلول عام ٢٠٢٠. كذلك يُتوقع أن تزداد في البلدان النامية معدلات حدوث الإسهال بنسبة ٥٪ لكل زيادة قدرها درجة مئوية واحدة في درجة الحرارة[٢]. وتشير هذه الأرقام جميعها إلى أن الزيادات الصغيرة في عوامل الخطر العالمية بوسعها أن تؤثر على أعداد هائلة من البشر بل وتدفعهم إلى النزوح.

وفي شرق إفريقيا ودول القرن الأفريقي، نجد المواقع التي تؤوي اللاجئين – مثل داداب في شمال شرق كينيا وجيجيجا في شرق إثيوبيا- تتواجد في المناطق شبة القاحلة والشحيحة في المياه. وفي الأعوام الأخيرة، شهدت هذه المناطق تغيرات كبيرة في أنماطها المناخية، حيث تراجعت معدلات سقوط الأمطار وهو ما أدى إلى تباطؤ عملية إعادة امتلاء الطبقات المائية الجوفية بالمياه. وهذا بدوره يزيد من الحاجة لتحسين متابعة وحماية المياه الجوفية. كذلك فإن الكثافة السكانية المرتفعة في مناطق تواجد الطبقات الصخرية المائية المعرضة للاستنزاف سوف تسبب مشكلات مائية كبرى في المستقبل.

وقد باتت العديد من مخيمات اللاجئين معرضة بشكل أكبر لضربات الكوارث التي مصدرها مشكلات المياه مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية، خاصة في المناطق المدارية وشبه المدارية. وقد نجم عن مثل

هذه الحوادث حتى الآن تدهور الخدمات لفترات طويلة ممتدة كما نجم عنها كذلك إعادة ترحيل السكان قسرياً للمناطق الأكثر أماناً. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الترحيل تلك لا تكمن مشكلتها فيما تتجشمه من تكاليف إضافية لإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية وإنشاء وسائل الحماية من الفيضانات فقط وإنما تكمن كذلك في أثرها على صحة وسلامة اللاجئين أثناء وبعد هذه الحوادث، بالإضافة إلى ما يعود به هذا الترحيل من تكاليف اجتماعية باهظة على هذه التجمعات والتي تعتمد في أغلبها على المساعدات الخارجية.

إن الأمر والحالة هذه يتطلب قيام أعداد أكثر من الأطراف الإنسانية ببحث الكيفية التي يمكن بها إيواء الأشخاص النازحين وتوفير القوت لهم إذا لم يكن بوسع موارد المياه الإقليمية أن توفر الدعم لإقامة مخيمات تقليدية و/أو إذا كانت المخيمات عرضة للكوارث الخطيرة والمتكررة المدفوعة بأسباب تتعلق بالمياه. وسوف يقع على عاتق هذه الأطراف إيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمكافحة آثار تغير المناخ على جهود الإغاثة.

ينبغي أن يوضع الاستخدام الحكيم لموارد المياه وحمايتها في قلب ليس فقط إجراءات التخفيف والتكيف وإنما كذلك في قلب عمليات التخطيط للإغاثة. وستبقى المياه عاملاً رئيسياً مؤثراً في كل من المنطقة التي يتم النزوح منها والمنطقة التي يتم النزوح إليها، كما سيتطلب هذا التحدي إعادة نظر شاملة في الأساليب التقليدية السابقة التي كان يتم بها التخطيط للطوارئ ووضع إجراءات الاستعداد والاستجابة في حالات الطوارئ. إن التصدي لاحتياجات المساعدة الخاصة بالنازحين في مواجهة تغير المناخ يتطلب نهجاً شمولياً يقوم على مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه وبرامج خفض الفقر واستراتيجيات التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية.

آيدان كرونين (cronin@unhcr.org) هو مسؤول سابق في شؤون المياه والتصحاح بقسم الخدمات العملياتية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أما دينيش شريستا (shresthd@unhcr.org) فهو مسؤول رفيع لشؤون المياه والتصحاح وأما بول شبيغل (spiegel@unhcr.org) فهو رئيس أحد الأقسام في قسم الصحة العامة وفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الآراء الواردة في هذا المقال تخص مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

١. سميث، د. فيفيكاناندا، ج (٢٠٠٧) مناخ متغير: الصلات المتبادلة بين تغير المناخ والسلام والحرب، منظمة الإشعار الدولية.
٢. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم. http://hdr.undp.org.
٣. كامبيل-ليندروم د، وودروف ر. (٢٠٠٧) تغير المناخ: التحديد الكمي للأثر الصحي على المستويين الوطني والمحلي، سلسلة الأعباء البيئية للأمراض، العدد رقم ١٤ والصادر عن منظمة الصحة العالمية.
٣. شريستا د. (٢٠٠٠) استغلال الهندسة الحيوية لتخفيف المخاطر المرتبطة بالمياه، البيئة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المجلد ٥، العدد ٢، ويمكنكم تنزيل نسخة عن العدد من الموقع: http://www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b039e1d7.pdf

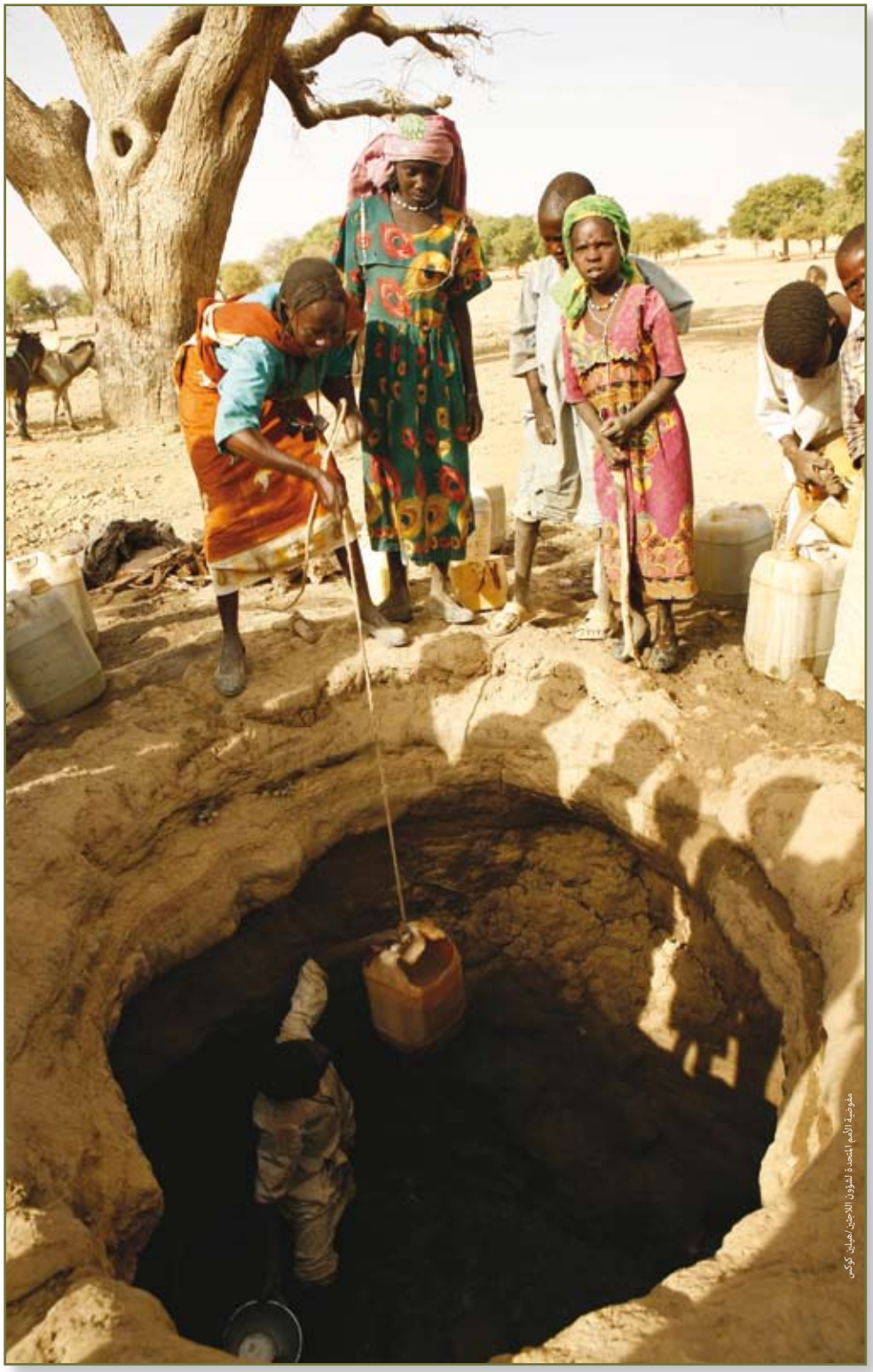
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/جيلين كوكس

لاجئون من دارفور قرب مدينة سنيت، منطقة بيراك، تشاد، ٢٠٠٨.

دراسة

الهجرة من الريف للمدن في إثيوبيا

جيمس موريسي

يسهم تغير المناخ والبيئة في هضاب إثيوبيا لأسباب عديدة في التشجيع على هجرة السكان إلى خارج المناطق الريفية.

غالبا ما افترضت المناقشات التي تناولت قدرة التغير البيئي على دفع السكان للهجرة أن الهجرة تحدث كنتيجة لا مفر منها للتغيرات البيئية المناوئة. ورغم أن هذا قد ينطبق على حالات الانغمار الدائمة للأراضي نتيجة لارتفاع مستويات سطح البحر، إلا أن الصلة السببية بين التغير البيئي والهجرة في حالة التصحر هي أبعد ما تكون عن الوضوح. وتظهر الأبحاث التي أجريت في إحدى المناطق المعينة من شمال شرق الهضاب الإثيوبية[1] أن التغير البيئي يتسبب فعلاً، وفي بعض الحالات، في قدح زناد الهجرة. ورغم ذلك، فإن عزو السبب للعوامل البيئية وحدها هو أقرب لأن يكون تبسيطاً مخلاً للأمور، نظراً لأنه يتجاهل أهمية العوامل الاجتماعية في تكييف القرارات التي يتخذها الأفراد فيما يتعلق بالهجرة من عدمها.

ويعتبر الجفاف مصدر الإجهاد البيئي الأكثر خطورة وأهمية في هضاب إثيوبيا. وتشجع أحداث القحط الكبرى على كل من الهجرة المدفوعة بالمحنة المؤقتة والهجرة الدائمة. ويُلجأ للهجرة الدائمة نظراً لأنها تسمح للسكان بالهروب بأنفسهم من الحياة المعيشية التي تعتمد على توافر المياه بيد أنها تعد كذلك إستراتيجية لإدارة أحداث القحط. ولهذه الغاية يقوم بالهجرة الدائمة إلى المدن أفراد معينون من العائلة والذين يستقرون في المناطق الحضرية للحصول على رأس المال الضروري لتشغيل وإدارة تكلفة المعدات (مثل مضخات الري) والتي تخفف من أثر أنماط الأمطار شديدة التفاوت في الهضاب التي يظل باقي أفراد أسرهم يواجهونها.

ويعد غياب الأراضي المنتجة بالشكل الكافي أكثر المسببات الشائعة للهجرة من الريف للحضر. وتضع التغيرات البيئة ضغوطا على الاقتيات المعيشي في المناطق الريفية بيد أنه لا يكفي أن نصب تركيزناً على مجرد مدى احتمال تأثير التغير البيئي على دخول الأسر ومن ثم تسببه في هجرتهم. وتسلط بعض الروايات عن حياة عدد من الأفراد الضوء على درجة الأهمية التي تكتسي بها بعض العوامل الأخرى خلاف التغير البيئي في الدفع إلى الهجرة[2].

وتتناول أولى هذه الروايات أحد من غادروا الريف وهاجروا بسبب محدودية الأراضي وضعف إنتاج المتاح منها:

قرر نتيجة لعجزه عن الحصول على أرض منتجة تحقق له الاكتفاء الهجرة إلى ويلدية (وهي إحدى المدن المجاورة). وقد فعل ذلك على أمل أن يجد عملاً يسمح له بإعالة أسرته المستقلة. وببلوغه التاسعة والعشرين من عمره الآن، فإنه يكون قد عاش في ويلدية خمس سنوات. وهو الآن يكسب قُوْته من صناعة السلال والحصائر التي يبيعها في المدينة. ورغم نجاحه في إعالة أسرته إلا أنه يظل محبطاً إزاء حياته في ويلدية.

والقصة الثانية هي عن أحد المزارعين القاطنين في المنطقة النجدية على الجرف، وهو لا يرغب في الهجرة إلى المناطق الحضرية رغم علمه بأن الظروف البيئية في المناطق الريفية قد باتت أكثر صعوبة:

إنه يعتقد أن عائلته كانت أفضل حالاً واكتفاءً في الماضي. كما يعتقد أن أرضه قد أصبحت أقل إنتاجية نتيجة لزيادة العشوائية في سقوط الأمطار والتي، وبالإضافة إلى أثرها في تراجع إنتاجية المحاصيل،

زراعة مكثفة، إثيوبيا.

تعرّض التربة للتآكل نتيجة للرياح والأمطار، والتي بدورها تقلل من إنتاجية التربة. وهو يعتقد أن حوادث الجفاف قد أصبحت أسوأ عن ذي قبل، حيث أصبحت الأمطار أكثر صعوبة في التنبؤ بموعد سقوطها وباتت تسقط في «الوقت الخطأ من العام». ونتيجة لذلك، والكلام على لسانه، حاول الناس زراعة محاصيلهم في أوقات مختلفة من العام، إلا أن ذلك لم يفلح واضطر الناس لزرع محاصيلهم على أية حال على أمل سقوط الأمطار. وقد بدأ يبيع ماشيته في محاولة للحصول على أسعار أفضل. وهو يقول إنه إذا واصلت الظروف تحولها من سيء إلى أسوأ، فسوف يضطر للبحث عن وسائل أخرى لكسب المال. وسوف يشمل هذا، حسب اعتقاده، مزيداً من التجارة في البقوليات والذرة والأخشاب. ولكي يزيد رأس المال اللازم لتحقيق ذلك، فهو ينوي أخذ قرض من جمعية الائتمان المحلية.

وأول ما نلاحظه على الفور من هاتين القصتين أنه في حين أن كلاهما يستشهد بالتغيرات البيئية المفقرة، نجد أحدهما راغب في الهجرة بينما فضل الآخر تغيير إستراتيجيته الحالية في كسب القوت – بدرجات متفاوتة من النجاح – في محاولة للتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة. وما نراه هو أن الاستجابات الأسرية والفردية إزاء التغير البيئي تحددها الدرجة التي تشكل بها الهجرة إستراتيجية ممكنة في نظر الفرد. وقد لا تبدو تلك نتيجة مبهرة. فالواضح بشكل من الأشكال أن الأفراد يقومون بالهجرة فقط إذا كان هذا الحل ممكناً. والمهم في هذا الأمر أن نقدر أهمية تلك القوى الرئيسية خلاف التغير البيئي في تحديد الدرجة التي تشكل بها الهجرة الاستجابة الرئيسية للتغير البيئي.

وقد يظن المرء أنه طالما يضع في اعتباره القوة الرئيسية الكبرى المتمثلة في توافر الأرض المنتجة فقد يصبح في الإمكان تقييم الدرجة التي ستشكل عليها الهجرة استجابة ممكنة للتغير البيئي. ورغم ذلك، فإن البيانات المستقاة ميدانياً تطرح أمامنا صورة أكثر تعقيداً، حيث تظهر لنا قصص المهاجرين أن ثمة عدد هائل التنوع من العوامل الفردية التي تكتسي أهمية مماثلة في تحديد ما إذا كانت تجربة التغير البيئي سوف تفضي في النهاية لاتخاذ قرارٍ بالهجرة. وتوضح لنا الحكايات التالية هذه النقطة:

في مواجهة التغير البيئي، أصبح أحد المزارعين، وهو رجل في منتصف العمر ويعيل عائلة كثيرة الأفراد ولا يملك أي حرفة، يفكر في الهجرة إلى منطقة أخرى ريفية أكثر إنتاجية. وهو يقول بأنه إذا واصلت ظروف الزراعة تحولها من سيء إلى أسوأ فسوف يفكر في الهجرة لمكان آخر. ويقول أن حجم عائلته الكبير يعني أنه سيعجز عن الهجرة لأي منطقة حضرية. ويقول أنه يود الهجرة إلى «مكان ما مُنتج» إلا أنه ليس متأكداً حتى الآن من طبيعة هذا المكان.

والقصة الرابعة عن أحد المهاجرين الحضريين الشباب والذي أتوا إلى المدينة من أجل مواصلة تعليمهم حتى يمكنه الهرب من الحياة الزراعية غير المستقرة لأبويه في المناطق الريفية:

كان الشاب قد قرر أن يأتي إلى ويلدية لمواصلة تعليمه على أمل أن يستطيع في نهاية المطاف العثور على عمل في الحضر. وهو يعتقد أن السبب الرئيسي وراء ضعف إنتاجية الأرض في المناطق الريفية يكمن في عدم توافر المياه وهو ما يعزوه إلى الأمطار العشوائية والتي تسقط الآن لشهرين فقط في العام. وهو يقول بأنه يحب الريف ويرغب في العودة إليه ولكنه يشعر بأن ذلك لن يكون ممكناً ما لم يتم وضع نظام ماكينات للري يضمن حصول المزارعين في المنطقة على المياه.

ومن واقع هذه القصص، يتضح لنا أن هناك العديد العوامل التي يتحتم أن تتفاعل معاً قبل أن تتم ترجمة معاناة السكان لظروف التغير البيئي المناوئة إلى اتخاذهم قراراً بالهجرة. وبينما تبدو ظروف الزراعة الريفية عاجزة عن تقديم أي شيء سوى نمط معيشي محفوف بالمخاطر، نجد على الجانب الآخر أن التجربة التي عاشها المهاجرون في المدن لا تبدو أكثر يُسراً مما هو في الريف. ورغم أن جميع المزارعين الذين تم إجراء الحوار معهم قد أتوا على وصف ظروف الزراعة المتدهورة في المناطق الريفية، إلا أن عدداً كبيراً ممن هاجروا منهم إلى الريف قد ذكروا كذلك خيبة أملهم في حياتهم في ويلدية. لقد كانت قصصهم في الأصل قصة كفاح من أجل العثور على العمل ومكافحة التكاليف المرتفعة نسبياً للمعيشة.

يضطر الأفراد لتوظيف بعض الاستراتيجيات المعقدة في محاولتهم المقارنة بين المزايا النسبية للانتقال والمزايا النسبية للبقاء في الريف، وقد تتضمن هذه الاستراتيجيات المفاضلة بين فرص العثور على العمل في المدينة وبين الأمل في أن يستطيع المرء حال بقاءه في الريف أن يبرم صفقة جيدة من تأجير أرضه بها. وقد يعتمد الحصول على الأرض والوظيفة على ما إذا كان الفرد له أصدقاء أو عائلة مقيمة بالفعل في المناطق الحضرية أو كان أحد أفراد عائلته العجائز يملك أرضاً جيدة في الريف. وفي سياق لا توفر فيه البيئتين الريفية والحضرية علاجاً شافياً للقلق على لقمة العيش، فإن هناك قوى أخرى داخل تجربة الفرد تضحى مهمة في تحديد ما يدفعه إلى الهجرة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الرئيسية الكبرى، تبدو هناك أيضاً مجموعة من 'العوامل ذات الخصوصية» والتي تكون ذات تأثير على المستوى الفردي لتحدد الدرجة التي من المحتمل أن تترجم بها تجربة المرء مع التغير البيئي إلى قرار بالهجرة.

ومما سبق يتضح أنه بمقدورنا أن نستفيض أو نتبسط في شرح مبررات الهجرة المدفوعة بالأسباب البيئية والتي يقوم فيها المزارعون الذين يعانون من التغيرات البيئية المناوئة بالهجرة من هذه المناطق (أو المعايش) المتضررة نتيجة التدهور البيئي.

والعامل الرئيسي الأكبر الآخر المؤثر على اتخاذ قرار الهجرة هو الدرجة التي اكتست بها الانتماءات العرقية طابعاً سياسياً في إثيوبيا، وهو ما نجم عنه فيدرالية عرقية. وكانت هذه السياسة – والتي انقسمت البلاد بمقتضاها إلى عدد من الأقاليم المتمتعة بحق تقرير المصير والتي يتم تحديدها وإدارتها عرقياً- قد تركت الناس أقل رغبة في الهجرة إلى المناطق التي تديرها جماعات عرقية مخالفة لعرقهم. وتتضح لنا الدرجة التي تؤثرها بها هذه العوامل الرئيسية الكبيرة على قرار الهجرة في حقيقة أن أغلبية المهاجرين الحضريين الذين ذكروا التغير البيئي باعتباره العامل الرئيس وراء قرارهم بالهجرة كانوا أصغر سناً وليس لديهم من يعولونهم وقاموا بالهجرة ضمن المنطقة المحلية

خاتمة

قد يكون التغير البيئي قادراً بشكل كبير على دفع الناس للهجرة. إلا أنه ورغم ذلك تبدو هناك بعض العوامل بخلاف التغير البيئي التي تكون مهمة في التسبب في قرار الهجرة وأن غالبية هذه العوامل تقع في الهياكل الاجتماعية التي تنظم الحصول على تلك الموارد التي يُعتقد أنها تزيد من فرصة تحسين فرص الأمن المعيشي بعد الهجرة.

وبالأخذ في الاعتبار المزيج المحتمل للعوامل الاجتماعية والبيئية التي سيتحتم أن تتفاعل معاً لكي تؤدي إلى الهجرة، علينا أن نحذر من المبالغة في التركيز على محاولة تحديد المهاجرين الذين هاجروا بسبب من التغيرات البيئية وحدها، ذلك أن المبالغة في ذلك قد تحجب عنا حقيقة أن التغيرات المناخية واسعة النطاق سوف تعجل، على الأرجح، من عمليات الهجرة القسرية واسعة النطاق والتي قد تترك المناطق المُرسلة والمستقبلة للهجرات أفقر المناطق.

جيمس موريسي
(james.morrissey@new.ox.ac.uk) يدرس للحصول على ماجستير في التنمية الدولية بـ (نيو كوليج) في جامعة أكسفورد.

١. تقع مدينة ويلدية والمناطق المحيطة بها في ولاية شمال ويلو في منطقة أمهرة الإدارية.
٢. تم تجميع هذه الروايات أثناء الأعمال الميدانية في شمال شرق الهضاب الإثيوبية وقد أجريت في الموسم الممطر لعام ٢٠٠٧.

دراسة

حقوق سكان مجتمعات ألاسكا وقدرتهم على التكيف

روبين بروبين

من المتوقع أن تشكل الهجرة القسرية الناجمة عن تغير المناخ تحدياً ضخماً لا لقدرة المجتمعات المحلية التي سترغم على الهجرة وحسب بل وعلى قدرات الحكومات المحلية والوطنية التي ستضطر للتعامل مع عواقب مثل هذه الهجرة.

ولا يمكن الشك في تغير المناخ في ولاية ألاسكا والتي شهدت تزايداً في درجات الحرارة عبر هذه الولاية يتراوح بين ٢ و ٣,٥ درجة مئوية منذ عام ١٩٧٤، بينما تناقصت مساحة البحر المتجمد في القطب الشمالي من حيث حجم وسماكة طبقة الجليد، وتتزايد الحرائق البرية من حيث الحجم والنطاق، وتتعرض الطبقة الجليدية للذوبان بشكل مستمر. وتؤدي الظواهر الإيكولوجية إلى خلق أزمة إنسانية لقبائل السكان الأصليين التي تسكن منطقة القطب الشمالي والغابات الشمالية منذ آلاف السنين، مما يستوجب على وجه السرعة إعادة توطين أربعة قبائل من السكان الأصليين في ولاية ألاسكا بينما هناك تواجه عشرات القبائل الأخرى أيضاً الخطر المحتم، بينما تبذل الوكالات الحكومية وسعها لتلبية الاحتياجات المستجدة الهائلة لهذه المجتمعات.

يتعين إعادة توطين قبائل شيشماريف وكيفالينا وشاكتوليك ونيوتوك التي تقطن الساحل الشرقي لألاسكا في أماكن أخرى نتيجة لاختفاء الجليد وارتفاع مستوى البحر مما أدى لزيادة قوة العواصف والتي تحت بدورها الأرض التي يقطنون عليها. ويذكر أن لهذه القرى أساليب حياة معيشية نشطة وتتواجد على ساحل ألاسكا منذ آلاف السنين. لكن تشير الدراسات البيئية إلى أنه يمكن لحدث مناخي كارثي واحدا أن يغمر جميع القبائل في غضون الخمسة عشر عاماً القادمة. فما من مستقبل مستدام لهذه القبائل في مواطنها الحالية- وما من أرض مرتفعة يمكنهم الانتقال إليها. وبالتالي فإن البديل الوحيد المتوفر هو الانتقال والهجرة، لكن برغم الإجماع على ضرورة إعادة توطين هذه القبائل، لم يتم تخصيص أموال حكومية تستهدف تحديداً البدء في هذه العملية.

تشترك كل المجتمعات في عملية خاصة مع الوكالات الحكومية على مستوى الولاية وعلى المستوى الفيدرالي والتي تسعى لتوفير الحماية للقبائل في مكابدتهم للحاجة لتنفيذ عملية إعادة التوطين. وقد استجابت الوكالات الحكومية من خلال مناهجها التقليدية للسيطرة على تآكل الأراضي والوقاية من الفيضانات، لكن استراتيجيات التكيف هذه قد برهنت على عدم فاعليتها في حماية القبائل من موئل بيئي يتدهور بسرعة.

توفي أيه ووتاك، مقيم في شيشماريف.

وفي عام ٢٠٠٦، قام برنامج المساعدة الفنية للوقاية من تآكل أراضي القرى في ألاسكا- والذي تم إنشاؤه من قبل الكونغرس الأمريكي- بتقييم شتى التكاليف المرتبطة بالسيطرة على تآكل الأراضي مقابل إعادة التوطين، وحدد أيضاً عدداً من القضايا الإدارية الحرجة التي تحتاج للتصدي لها في حال حدوث إعادة توطين، مشيراً إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي:

- وكالة حكومية لها سلطة لإعادة توطين القبائل
- أموال مخصصة تحديداً لإعادة التوطين
- معايير لاختيار الأماكن المناسبة لإعادة التوطين
- منظمة حكومية تستطيع التصدي لاحتياجات التخطيط الاستراتيجي اللازم لإعادة التوطين وإحصائيات تفكيك الموطن الأصلي للمجتمعات، بما في ذلك تنظيف المخلفات الخطرة والحفاظ على المواقع الثقافية.

في عام ٢٠٠٧، أنشأ حاكم ألاسكا مجلس ألاسكا الاستشاري بشأن تغير المناخ لتنفيذ إستراتيجية تغير مناخي لهذه الولاية. وتم تكليف «مجموعة العمل الفوري»- وهي مجموعة استشارية تابعة للمجلس- بتحديد الخطوات الطارئة في المدى القصير التي تحتاج حكومة الولاية لاتخاذها للحيلولة دون فقدان الأرواح والممتلكات بسبب تغير المناخ وسط القبائل التي يتعين إعادة توطينها. وكانت رئاسة مجموعة العمل هذه مناصفة بين ممثلين من حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية؛ وكان الهيكل الإداري متعدد المستويات فريداً من نوعه.

لقد لاحظنا نحن وأجدادنا أن مستوى المياه كان يرتفع، ومدة الفصول تقصر، وكثافة الجليد تتضاءل، وفصول الشتاء تصبح أدفأ بينما تقصر فترة فصول الصيف والربيع. لقد أسفر فقدان الأرض بفعل عوامل الحت والتآكل وزيادة المخاطر على الممتلكات والأرواح عن زيادة خطورة وضع سكان شيشماريف وتهديد ثقافتها وشعبها. والحل الوحيد القابل للتنفيذ هو إعادة توطين السكان بعيداً عن الجزيرة في موطن على اليابسة المجاورة يسهل الوصول إليه بحراً، ومناسب لاستمرار أسلوب الحياة المعيشي لهذه المجتمعات، والحفاظ على ثقافة وتماسك هذه المجتمع. إن القلق المستمر والناجم عن التآكل هو بمثابة عبء زائد يتحمله جميع أعضاء المجتمع بينما يمثل خيار عدم اتخاذ أية خطوات بمثابة الموت المحتم للشيشماريف.

توني إيه ويوانا، أحد سكان شيشماريف

في أبريل ٢٠٠٨، أصدرت مجموعة العمل هذه توصياتها، والتي ركّزت بشكل كبير على خطط السيطرة على تآكل الأراضي وإخلاء القبائل. كما أوصت مجموعة العمل أيضاً بتخصيص الأموال للقبائل للبدء في عملية تخطيط لإعادة التوطين. واعترافاً منها بالمشاكل الإدارية المعقدة كما وردت في تقرير برنامج المساعدة الفنية للوقاية من تآكل أراضي القرى بألاسكا عام ٢٠٠٦، أوصت مجموعة العمل بأن تتزعم وكالة حكومية واحدة جهود إعادة التوطين وتعمل كوكالة منسقة تتولى المسؤولية عن الحفاظ على الشراكات على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والقبائل. لكن لا يعطي هذا التقرير تفاصيل حول الهيكل الإداري أو الولاية القضائية التي ستسمح لهذه الوكالات بالعمل معاً.

تعتبر مجتمعات نيوتوك الأكثر تقدماً في جهودها لإعادة التوطين، وذلك بعدما حددت موقعاً لإعادة التوطين واكتسبت الأرض اللازمة لذلك بموجب تشريع من الكونغرس. وتقوم الجهة المسؤولة عن التخطيط على مستوى الولاية والمنوط بها تسهيل عمل مجموعة العمل بالتنسيق بين عمل العشرات من الوكالات المشاركة في إعادة توطين مجتمعات نيوتوك، وليس من اختصاصها مطالبة وكالات أخرى للانضمام لجهودها في إعادة التوطين لكن الوكالات الفيدرالية و وكالات الولاية تعمل مع المجلس العُرفي لمجتمعات نيوتوك وتبدي رغبة للمشاركة في عملية إعادة التوطين. من جهة أخرى، لا تملك أي من هذه الوكالات تفويضاً يحظى بالتمويل اللازم لإعادة توطين القبائل المهددة بتغير المناخ؛ ولا توجد وكالة قيادية تنشئ أو تنسق إستراتيجية إعادة التوطين؛ وأغلب الوكالات ملتزمة بإرشادات قانونية تشكل عراقيل حقيقة أمام عملها. يذكر، على سبيل المثال، أن كل من وزارة النقل في ألاسكا المنوط بها مهمة بناء مهبط طائرات ووزارة التعليم في ألاسكا المنوط بها مهمة بناء مدارس غير قادرتان على المضي قدماً في هذه المشروعات في مواقع إعادة التوطين لأن اللوائح تقتضي وجود مجتمعات بحد أدنى من السكان في الموقع قبل الشروع في بناء أي بنية تحتية. ويعتبر المجلس العُرفي لمجتمعات نيوتوك بمثابة حكومة قبلية محلية صغيرة لا تملك سوى قدرة محدودة فقط على التنسيق بين أعمال إعادة التوطين لعشرات الوكالات الفيدرالية ومن الولاية وإدارة الأموال اللازمة من أجل عملية إعادة التوطين والحصول عليها.

إن الأزمة الإنسانية في ألاسكا تظهر وبشكل واضح مدى الحاجة لوضع مبادئ وإرشادات واضحة تقوم على مبدأ حقوق الإنسان ويمكنها أن تخدم كنموذج لأقاليم أخرى، وهو ما قد يساعد في ضمان حماية حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والقبائل المجبرة على الهجرة أثناء النزوح وكذلك أثناء إعادة الاستقرار. يجب على حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية الالتزام بما يلي:

- السماح للمجتمعات المتضررة بأن تكون طرفا أساسياً في عملية إعادة التوطين
- ضمان الآليات المناسبة من الناحيتين الثقافية واللغوية من أجل المشاركة والتشاور
- ضمان بقاء الأسر والقبائل معاً أثناء إعادة التوطين
- الحفاظ على سلامة المؤسسات الاجتماعية-الثقافية
- حماية حقوق الإعاشة والحقوق القبلية العرفية في الموارد
- ضمان الحق في مسكن آمن وصحي، ومياه صالحة للشرب، وتعليم وغير ذلك من ضروريات الحياة
- تنفيذ فرص تنمية مستدامة كجزء من عملية إعادة التوطين (ومن ثم الارتقاء بقدرة المجتمعات على التكيف).

التعريف

من الضروري وضع تعريف دقيق لفئة النزوح هذه بغية ضمان ألا يتم القيام بإعادة التوطين الدائمة لهذه المجتمعات إلا في حال عدم توفر أية حلول ناجعة أخرى. لقد تم صياغة تعبير «الهجرة المناخية» (Climigration) لوصف هذا النوع من النزوح. وتحدث الهجرة المناخية عندما يصبح من الصعب على مجتمع ما الاستمرار في نمط حياتها المعتاد لأسباب تُعزى حصراً لأحداث مرتبطة بالمناخ دون سواها وتصبح إعادة التوطين الدائمة ضرورية لحماية أفراد المجتمع. والعناصر الأساسية في الهجرة المناخية هي استمرار الأحداث المناخية وتأثيرها المتواصل على البنى التحتية العامة وتهديدها لسلامة الأشخاص وبالتالي زيادة الاحتمال في وقوع خسائر في الأرواح.

كما تعد خطوة وضع تعريف لها هاماً لضمان تصميم وتنفيذ أطر العمل المؤسسية للاستجابة الإنسانية ملائمين. إن الوكالات التي كانت بشكل تقليدي توفر «إغاثة الكوارث» والسيطرة على تآكل الأراضي، على سبيل المثال، ستستمر في المشاركة في هذه الأنشطة حتى يتقرر وجوب القيام بإعادة التوطين بغية حماية أرواح وسلامة وسلامة المجتمع. وعندها فقط هذه النقطة، ستتحول المجتمعات، جنباً إلى جنب مع حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية، بتركيزها نحو إنشاء عملية إعادة توطين.

إن الإخفاق في التعرف على علامات تغير النظام الإيكولوجي سيعيق وبشكل خطير من قدرة المجتمع على التكيف وقد يفضي إلى انهيار اجتماعي واقتصادي. كما ستواجه الوكالات الحكومية أيضاً عوائق وصعوبات في جهودها للمساعدة إذا لم تكن قادرة على تحديد علامات التحذير هذه في مرحلة مبكرة للشروع في عملية

إعادة توطين المجتمعات المتأثرة. وقد تشمل العلامات أو المؤشرات المبكرة الخاصة بتعرض المجتمعات للخطر ما يلي: الأضرار المتكرر للبنية التحتية للمجتمع؛ والأخطار المحدقة، وعدم قدرة المجتمع على التوسع؛ وعدد حوادث الإخلاء؛ وعدد الأشخاص الذين يتم إخلائهم؛ والمعدلات المتوقعة للتغير البيئي؛ والإخفاق المتكرر لإجراءات التخفيف من الكوارث؛ وإمكانية الوصول إلى نظم النقل والمياه الصالحة للشرب ونظم الاتصال والطاقة والتخلص من النفايات. فكلما إدراك المجتمعات والوكالات الحكومية بضرورة وقوع إعادة التوطين سريعاً، كلما توفرت بسرعة الإمكانية لتحويل الأموال التي توجد حاجة ماسة لها من جهود الإنقاذ من الكوارث إلى جهود إعادة التوطين.

في عام ٢٠٠٦، قامت وحدات المهندسين العسكرية ببناء حاجز بحري جديد لحماية كيفالينا. وبعد يوم واحد من حفل الافتتاح، تسببت عاصفة في تدمير جزء أساسي من هذا الحاجز، مما ترك المجتمع المحلي معرضاً ومكشوفاً للمخاطر. وفي عام ٢٠٠٧، اضطر السكان لإخلاء المكان عندما هددت عاصفة أرواح أفرادها.

إن استراتيجيات إخلاء القرى بشكل مؤقت، وإعادة بناء البنية التحتية العامة وهياكل مكافحة تآكل الأرض، وبعدئذ إرجاع السكان لمواطنهم الأصلية لم تعد توفر الحماية الملائمة بينما أصبحت إعادة التوطين الدائمة هي الحل الناجع الوحيد لسكان كيفالينا، وكذلك لبقية مجتمعات السكان الأصليين بألاسكا. يجب الاستفادة من تجارب هذه المجتمعات في توجيه عملية إنشاء كل من المبادئ التي تؤمن لهم حقوق الإنسان والاستجابة المؤسسية التي تضمن لهم سلامتهم.

روبين برونين (rbronen@yahoo.com) هو المدير التنفيذي لمشروع عدالة الهجرة في ألاسكا (www.akijp.org)وزميل البرنامج التجريبي لتحفيز البحث التنافسي في مؤسسة العلوم القومية.

التحديات الصحية

مانويل كاربالو ، وتشلسي بي سميث ، وكارين بيترسون

لا يوجد أية حلول سهلة للعواقب الصحية والأمراض الناجمة عن النزوح المناخي والبيئي.

تعد الأمراض المنقولة بواسطة البعوض من الأمراض التي يمكن أن تبلي مسؤولي الصحة والعاملين في مجال الرعاية الصحية، إضافة إلى صناع السياسة، في زمن الهجرة الناتجة عن تغير المناخ. ولطالما انتقلت الملاريا وحمى الضنك مع الناس حيث أدت حركة العمال الدورية بين الأرياف والمدن في بعض البلدان إلى بروز مصادر جديدة لهذين المرضين في المناطق الحضرية. وقد وُجد أن انتشار حمى الضنك في مدينة ريو دي جانيرو مرتبط بالهجرة من الريف إلى الحضر وكذلك بالتدهور البيئي في المناطق الحضرية. وحتى المناطق معتدلة المناخ - حيث لا يتوقع المرء عادة أن يجد الملاريا والضنك – قد شهدت عدداً متزايداً من الحالات نتيجة تنقّل السيّاح وهجرة الأشخاص من البلدان التي ينتشر فيها هذين المرضين.

أما حمى شيكونغونيا، التي تم تشخيصها لأول مرة في إيطاليا عام ٢٠٠٧، فمن المتوقع حالياً تكرار حدوثها في أماكن أخرى أيضاً. كما أن بعض المناطق في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى التي يُحتمل أن تكون الأكثر تأثراً بارتفاع منسوب سطح البحر أو ارتفاع فيضان الأنهار هي مناطق تتوطن فيها الملاريا والضنك وحمى شيكونغونيا. وقد تؤدي التحركات السكانية من هذه المناطق إلى غيرها في نفس البلدان أو عبر الحدود، حيث يتيح ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة مناخاً مناسباً للبعوض، إلى انتشار واسع لهذه الأمراض.

وكذلك فقد ينتج عن تغير أنماط توزيع المياه إثر حدوث فيضانات متكررة، إلى جانب ارتفاع درجة الحرارة، والحركة القسرية للسكان، آثاراً بعيدة المدى أيضاً على الأمراض المرتبطة بالمياه كمرض البلهارسيا.

وتشير التقديرات إلى أن عدد المصابين بهذا المرض يبلغ ٢٠٠ مليون نسمة حول العالم كما أنه يتسبب في ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات[1]. وقد أظهرت مشروعات تنمية الموارد المائية في عدد من البلدان جلياً مدى السهولة التي يمكن أن ينتشر بها مرض البلهارسيا مع الحركة السكانية. كما يوجد أيضاً وسائل أخرى أقل وضوحاً لانتشار هذا المرض فعلى سبيل المثال انتقلت الحلزونات الناقلة للبلهارسيا الموجودة في البرازيل دون قصد من المجتمعات الريفية إلى الحضرية عبر شباك صيادي الأسماك.

وبالرغم أن العديد من التأثيرات الصحية المترتبة على النزوح السكاني المرتبط بتغير المناخ غالباً ما تكون ملموسة في «الجنوب»، إلا أنها لا تقتصر على البلدان النامية فحسب. فقد تشهد أمريكا الشمالية وأوروبا تزايداً كبيراً في عدد المهاجرين واللاجئين، وبالتالي تواجه كلا المنطقتين نوعاً جديداً أو أكثر خطورة من التحديات الصحية. وقد شهدت أغلب مناطق أوروبا الغربية بالفعل حالات جديدة من مرض السل جراء الهجرة المتزايدة من أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق التي بقيت فيها معدلات انتشار مرض السل مرتفعة أو تزايدت مع انتشار مرض الأيدز.

كما أن حركة السكان من المناطق الفقيرة في أوروبا والبلدان النامية قد أدت كذلك إلى تفشي مرض الالتهاب الكبدي (أ) و (ب) في دول أوروبية أخرى لم يكن هذا المرض يمثل مشكلة كبيرة فيها. فضلاً عن تركز انتشار حالات جديدة من فيروس نقص المناعة المكتسب والأمراض الجنسية المعدية الأخرى في العديد من مناطق أوروبا أكثر فأكثر ضمن الوافدين من البلدان التي كانت فيها وسائل منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية أقل نجاحاً مما كانت عليه في أغلب بلدان أوروبا الغربية. وقد ارتبطت هجرة أمريكا الشمالية أيضاً بتغير الأنماط والتحديات الصحية. فقد وُجد على سبيل المثال أن التحركات الموسمية للعمال الزراعيين من أمريكا الوسطى والجنوبية حيث يعيش نحو ١٣ مليون نسمة بالمرض المعروف باسم مرض شاغاس قد أدت إلى ظهور ما يقدر بـ ٥٠٠ ألف حالة إصابة جديدة في أجزاء من الولايات المتحدة مثل ولاية لويزيانا وجنوب ولاية تكساس وولاية كاليفورنيا، حيث يتوافد كثيرون من هؤلاء العمال الموسميين للبحث عن عمل.

ولا يشكل انتشار الأمراض المعدية التحدي الصحي الأوحد الذي ينتج عن الهجرة المتزايدة. ففي كل مكان تشير أدلة جديدة على علاقة بين عمليات الهجرة (حتى الهجرة المؤقتة) وإعادة التوطين من العوامل الرئيسية وانتشار الأمراض غير المعدية مثل إصابات القلب والأوعية الدموية وداء السكري من النوع الثاني. ولا يظهر أن الأشخاص المهاجرين أكثر عرضة لهذه الأمراض فحسب، بل تكون تأثيرات هذه الأمراض عليهم أسوأ من تأثيراتها على المقيمين، ويكفي أن المهاجرين قلما يستطيعون الحصول، لأي سبب كان، على نفس خدمات الرعاية الصحية التي يحصل عليها المقيمون وغالباً ما يعيشون على هامش خدمات الرعاية التي من الممكن أن توفر لهم المساعدة والرعاية الصحية.

وتنشأ المشاكل النفسية والاجتماعية أيضاً بسبب أن الهجرة دائماً ما تكون تجربة عصيبة. فهي تستلزم بطبيعة الحال قطع الروابط الأسرية، والمغادرة بدون ضمان النجاح في الحصول على عمل، وكذلك عدم معرفة كيفية استجابة المجتمعات المستقبلة لهم. وفي كثير من

الحالات تكون الطرق التي ينتقل عبرها المهاجرون للوصول إلى مقصدهم محفوفة بالمخاطر المؤثرة على الصحة. كما أنه في ظل مناخ سياسي يقاوم الوافدين الجدد ولا يتعاطف معهم، فقد تزداد بدرجة كبيرة حدة ومدى الصدمة النفسية الناشئة عن الهجرة.

فقد شرعت البلدان في كل مكان في وضع عراقيل افتراضية وحقيقية أمام الوافدين، وهو الأمر الذي زاد من صعوبة ليس فقط دخولهم إلى البلدان وإنما أيضاً تقديمهم إلى المجتمع ثم إدماجهم فيه. وقد أثبتت التجربة مراراً وتكراراً أنه حينما لا تتوفر للمهاجرين ظروف إقامة جيدة فإنهم يميلون إلى أن يكونوا أقل إنتاجية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ويكونون أكثر عرضة لمختلف المشاكل البدنية والنفسية والاجتماعية. كما يميل هذا النوع من المهاجرين إلى السكن في أقل المناطق جاذبية في المدن، وفي أرخص وأسوأ أماكن الإسكان وأبعدها عن خدمات الرعاية الصحية الأساسية. إذ أن أسلوب معيشتهم ونوع عملهم لا يوفران الكثير من الأمن الصحي. فمع الأجور الزهيدة التي يتقاضونها وندرة الاستقرار الوظيفي، فضلاً عن كفاحهم من أجل إرسال حوالات مالية إلى عائلاتهم والتي بأمس الحاجة لها ، كثيراً ما يقع المهاجرون في دائرة سوء التغذية وتدهور الصحة وقابلية الإصابة بأمراض جديدة.

خاتمة

إن الاستعداد لمواجهة الآثار الصحية المترتبة على الهجرة التي يفرضها تغير المناخ سيتطلب رسم خرائط للبيانات الوبائية الخاصة بالمناطق التي قد تصير مناطق «مرسلة» للأمراض وتلك التي قد تصير مناطق «مستقبلة». وقد يضطر بعض الناس إلى الانتقال من المناطق التي لها تاريخ من الأمراض المحددة إلى أماكن أخرى تكون فيها هذه الأمراض غير شائعة؛ في هذه الحالة لن تكون «المناعة الجماعية» قليلة أو معدومة فحسب بل قد لا يكون العاملون في القطاع الصحي على دراية بالأعراض والعلاجات اللازمة. وعلى العكس من ذلك فقد يضطر كثيرون آخرون للانتقال إلى مناطق يتعرضون فيها لمخاطر صحية لم يضطروا لمواجهتها من قبل ولا يتمتعون فيها بأية خبرة وقائية أو علاجية. ونظراً لأن العديد من المناطق الأكثر تضرراً تقع في دول ضعيفة اقتصادياً تفتقر بالفعل إلى موارد الصحة العامة، فإن مواجهة التحديات الصحية التي يفرضها النزوح الجماعي المحتمل للسكان من منطقة إلى أخرى تقتضي قدراً من الاهتمام أكبر بكثير مما تم توفيره حتى الآن.

مانويل كاربالو (mcarballo@icmh.ch) هو المدير التنفيذي للمركز الدولي للهجرة والصحة والتنمية (www.icmh.ch) في جنيف، سويسرا؛ وتشلسي بي سميث (csmith@icmh.ch) هي مساعدة أبحاث وتطوير بالمركز الدولي للهجرة والصحة والتنمية؛ وكارين بيترسون (kpettersson@icmh.ch) تعمل موظفة فنية في المركز الدولي للهجرة والصحة والتنمية.

١. www.who.int/schistosomiasis/en/

هايتي بعد إعصار جوستاف، ٢٠٠٨.

دراسة

الرعاة والرُحّل في كينيا

محمد آدو

لأثر المدمر لموجات الجفاف والفياضانات على المجتمع الرعوي في شمال كينيا.

شهدت كينيا على مدى المائة عام الماضية ٢٨ موجة جفاف شديدة، أربعة منها حدثت خلال العشرة أعوام الأخيرة. لقد كان لموجات الجفاف هذه تأثير مدمر على حياة الناس وسبل عيشهم وأصبح تغير المناخ الواقع الحالي لرعاة شمال كينيا والذين يقدر عددهم بثلاثة ملايين. إذ أن أسلوب المعيشة الذي اعتمدوا عليه على مدى آلاف السنوات قد وقع فريسة لتأثير تغير المناخ حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من مليون نسمة قد اضطروا بالفعل إلى التخلي عن الرعي.

وظهرت عدة قرى جديدة على طريق يمتد بطول ٨٠٠ كيلومتر إلى مدينة منديرا الواقعة في شمال كينيا. وتستضيف هذه القرى الآن أوائل «اللاجئين البيئيين» في شمال كينيا، والذين نطلق عليهم بلغتنا «الرعاة السابقين». وتعتمد سبل العيش في هذه المنطقة اليوم اعتماداً شبه كلّي على المعونات الغذائية الطارئة.

ويتنقل الرعاة في المعتاد من منطقة إلى أخرى بحثاً عن المرعى وكذلك بحثاً عن الماء لماشيتهم فهم يتنقلون مع ماشيتهم جراء موجات الجفاف، لذلك فإنه كلما حدث إجهاد مناخي – يتمثل في عدم سقوط الأمطار - يضطر الرعاة إلى الترحال بحثا عن مناطق الأمطار.

ومع زيادة تكرار وحدّة موجات الجفاف تعجز أراضي الرعاة عن توفير أسباب العيش مما يضطر الناس إلى الهجرة.

ولهذه الهجرة في الوقت الحاضر شكلين أولهما تخلي البعض تماماً عن أسلوب ونظام الحياة الرعوية حيث ينتقلون إلى المراكز الحضرية سعياً للحصول على فرص العمل المؤقت أو للاعتماد على هبات ومساعدة الأقارب الذين يمثلون عادة خط الدفاع الأول ضد الإجهاد المناخي. وثانيهما أن ينتقل الكثيرون للسكن بالقرب من المراكز الحضرية سعياً وراء المعونات الغذائية الطارئة. وهؤلاء في الغالب الذين هاجروا بحثاً عن فرص أفضل – أي المرعى والماء – إلى أماكن أخرى في شرق إفريقيا والقرن الأفريقي، لا سيما إلى الصومال وأثيوبيا المجاورتين. إلا أن هذه الطرق العابرة للحدود مغلقة في الوقت الحاضر بسبب الوضع الجغرافي السياسي. فلم يعد من الممكن أن يتنقل الناس حيث يشاءون للبحث عن فرص أفضل. والخيار الوحيد المتبقي أمامهم الآن هو العيش على هوامش المراكز الحضرية كنازحين داخلياً. فقد صار سبل عيشهم الأساسي الآن انتظار المعونات الطارئة.

وهناك بالتأكيد العديد من العوامل الأخرى التي تسبب الفقر في المنطقة والتي تجعل الناس أكثر عرضة لهذه الظروف المناخية، ولكن العامل الذي قلب الموازين والذي جعل سبل عيش الناس سبلاً غير كريمة هو تغير المناخ.

محمد أدو (madow@christian-aid.org) مواطن من شمال كينيا ويعمل حالياً مع منظمة المعونة المسيحية في شرق إفريقيا.

هذه المقالة نسخة محررة من عرض تم تقديمه في مؤتمر حول «تغير المناخ والهجرة القسرية» نظمه معهد بحوث السياسة العامة في لندن في ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

«...وضَعَ شعب الإنكا قواعد تفرض على كل المعنيين احترام الغابات بشكل دائم حيث فرضوا عقوبات مشددة على أولئك الذين يتسببون في تدميرها أو الإضرار بها. وقد أخبرنا والدي أنه يستعيد بذاكرته صورة التلال عند قمة جبل كوروبونا الجليدية وهي مليئة بالغابات. وبين الأشجار كانت المياه تتدفق من العيون والمراعي دائمة الخضرة. أما الآن، فلا نرى سوى قليل من الغابات، وبعضها صغير للغاية.

وتتمثل المشكلة في عدم وجود المياه واحتياج الناس إلى المال. وأنا أحاول أن أتحدث إلى الناس وأناشدهم بعدم قطع المزيد من الأشجار إذ لم تعد هناك مراعي خضراء أو عيون تتدفق بالمياه، لذلك يجب أن نقدر بشدة القلة القليلة المتبقية منها. إذ أن الغزلان والفهود والآن قمة جبل كوروبونا الجليدية، وكلهم من العجائب، في طريقهم إلى التلاشي».

غويليرمو إسكولاستيكو غونغورا بيسيرا

مزارع في غابة كيوينا هواماماركا في أنداراي، بيرو.

من موضوع «التكيف مع تغير المناخ: منظورات عملية»، الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، ٢٠٠٨. متوفر على موقع www.gtz.de/en/dokumente/en-climate-adaptation.pdf

الكوارث وكيف نستجيب لها

ريد باشر

من المنطقي مع تزايد فرص وقوع أحداث مناخية أكثر قسوة أن نقوم بتعزيز ودعم جهود الحكومات والمجتمعات الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

تتأثر البلدان الفقيرة بالمخاطر الطبيعية بشكل أكبر من غيرها نظراً لضعف قدراتها وإمكانيتها المتزايدة للتعرض للأخطار وانخفاض قدرتها على تطبيق تدابير الحد من المخاطر مقارنة بغيرها، في حين تميل البلدان الغنية إلى قدرتها على تحمل تكاليف اقتصادية كبيرة. ففي الفترة بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٥ تكبدت البلدان النامية والأقل نمواً ٨٤٥ ٨٨٤ حالة وفاة و٤٠١ مليار دولار من الخسائر الاقتصادية، في حين تكبدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٦١٩١٨ حالة وفاة و٧١٥ مليار دولار من الخسائر الاقتصادية. ويمكن للكوارث أن تعطل تقدم عملية التنمية في أي دولة عن طريق تدمير الإنتاج وإعادة توجيه الموارد الوطنية النادرة إلى أنشطة إعادة البناء، وهي بذلك تشكل تهديداً للأهداف الإنمائية للألفية. وجدير بالذكر أن خسائر غرينادا البالغة ٩١٩ مليون دولار نتيجة إعصار إيفان الذي ضربها عام ٢٠٠٤ كانت تعادل ٢,٥ مرة حجم ناتجها المحلي الإجمالي. كما أن الكوارث تسبب في ضغوطاً اجتماعية واقتصادية قد تسفر عن موجات كبيرة من النزوح والهجرة.

ومما يدعو إلى مزيد من القلق حقيقة أن عدد الكوارث المسجلة قد تضاعَف تقريباً على مدى العشرين سنة الماضية، وأن حجم التكاليف الاقتصادية المسجلة قد نما بمعدل أسرع حتى من ذلك. وقد أسفرت أعاصير مثل كاترينا وريتا وويلما مجتمعة في عام ٢٠٠٥ عن خسائر معلنة وقياسية قدرها ١٦٦ مليار دولار. وهناك توجه لإلقاء اللوم على تغير المناخ، الذي يؤثر بالفعل على الطقس، لكن ما يشكل أهمية أكبر هو انكشاف وتعرض المجتمعات بشكل متزايد للمخاطر الطبيعية، ولا سيما الفقيرة منها، وما ينجم عن ذلك من تراكم في مخاطر الكوارث الكامنة.

ومما لا شك فيه أن وجهة نظر الخبراء هي أن مخاطر الكوارث في تزايد[1] إذ يعيش مزيد من الأشخاص في أماكن خطرة ومساكن خطرة، ويزاولون أنشطة واسعة النطاق تزيد نسبة الخطر، مثل الاستقرار في السهول الفيضانية والسواحل المكشوفة للعواصف وسفوح التلال المعرضة للانهيارات الأرضية، وكذلك بناء المدارس والشقق التي ستؤول إلى الانهيار في الأعاصير أو الزلازل. كما يتم اقتلاع أشجار المنغروف الواقية لتحل محلها مزارع جمبري، وتردَم الأراضي الرطبة التي تشكل حاجز طبيعي ضد الفيضانات لتحل محلها مناطق صناعية، وتقطَع الغابات التي تمتص الأمطار من على سفوح التلال شديدة الانحدار وغير المستقرة. ويمكن النظر إلى الزيادة الملحوظة في حدوث الكوارث باعتبارها خطأً أحمر، نذيراً بعدم استدامة التنمية.

وغالباً ما يهمَل خطر الكوارث إلى أن يكشفه حدث كبير، وعندها يصدَم الناس ويتساءلون عن كيفية حدوث هذا القدر من الدمار. وتعقَد لجان للتقصي ويخضع المسؤولون في الدولة للمساءلة. وهذا هو الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة من الدروس وتحقيق التقدم. وفي هذا العصر التقني، يفترَض أننا نستطيع هندسة طريقنا للخروج من المشاكل لكن هذا لا يكون دائماً هو الحل. فالأسباب وراء الحالة غير الملائمة للسدود التي تحمي نيو أورلينز ووراء استجابة السلطات غير المنظَمة للإنذارات المناسبة التوقيت بشأن إعصار كاترينا ينكشف الآن من خلال التحليل المتمعن أنها وبدرجة أساسية ذات طبيعة اجتماعية وسياسية. وهذا درس شائع حول العالم. إذ أن العوامل الاجتماعية أيضاً تميز بشدة الآثار التي تخلفها الكوارث. وعلى وجه الخصوص، يعتبر نوع الجنس والعمر عوامل خطر مهمة، حيث تظهر الدراسات على سبيل المثال ارتفاع الوفيات بين النساء في تسونامي المحيط الهندي وبين المسنين في الموجة الحارة التي اجتاحت أوروبا عام ٢٠٠٣ وإعصار كاترينا عام ٢٠٠٥.

ومن المرجح أن يسفر تغير المناخ عن أحداث أكثر حدة من نوعية الأحداث المرتبطة بالكوارث، مثل حدوث موجات حارة، وظهور تغيرات في أنماط الطقس، وزيادة في مدة وحدّة موجات الجفاف، وزيادة في كثافة هطول الأمطار، وزيادة في تكرار الفيضانات الساحلية والداخلية. والمناطق الأكثر تأثراً هي المناطق القائمة المعرضة للأخطار: إفريقيا، نتيجة زراعتها المعيشية المعتمدة على الأمطار وقدراتها المنخفضة بوجه عام على الحد من المخاطر، والدلتات المنخفضة والمكتظة بالسكان في آسيا وإفريقيا، والجزر الصغيرة والمنخفضة.

وفي حين أن السيطرة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحد منها تعد هدفاً أساسياً في بؤرة النقاش الراهن حول تغير المناخ، تلوح أيضاً مشكلة التكيف مع التغيرات الحتمية التي نواجهها نتيجة للانبعاثات الماضية والجارية. وقد يكون التكيف مفهوماً غير مألوف إلا أن طرقه وأدواته تبدو شديدة الشبه بتلك الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث - كاستخدام خرائط المخاطر، وتحسين عملية التقسيم إلى مناطق، وإنفاذ ضوابط البناء، وزيادة أمن المستشفيات وغيرها من المرافق الحيوية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتوفير برامج التأمين، وتقديم برامج تمكّن المجتمعات من تقييم وإدارة المخاطر التي تواجههم. وهناك أمثلة عديدة لمبادرات الحد من مخاطر الكوارث التي تحقق معدلات عالية من نسب المنافع إلى التكاليف ومن ثم تقدم حلول «عدم الندم» لعملية التكيف مع تغير المناخ.

خطط وأطر العمل

بهذه الطريقة، أمامنا فرصة جديدة للحد من مخاطر الكوارث وفي الوقت نفسه التكيف مع تغير المناخ. ولحسن الحظ أن المفاوضين حول قضية تغير المناخ قد بدأوا يفكرون بنفس هذه الطريقة. إذ أن توجيهات التكيف لخطة عمل بالي تدعو إلى النظر في: «... استراتيجيات إدارة المخاطر والحد من المخاطر، بما في ذلك آليات تقاسم ونقل المخاطر مثل التأمين؛ واستراتيجيات الحد من الكوارث وسبل التعامل مع الخسائر والأضرار المرتبطة بآثار تغير المناخ في الدول النامية المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ».[2]

غير أن هذا التلاقي أسهل قولاً منه فعلاً، إذ في العادة يتم التعامل مع قضيتي مخاطر الكوارث وتغير المناخ على أنهما عمليتين سياسيتين منفصلتين ومن قبَل أجهزة حكومية مختلفة. لذا ستحتاج الوزارات المسؤولة عن سياسة تغير المناخ، مثل وزارات البيئة، إلى الاتصال بالوزارات المسؤولة عن الحد من مخاطر الكوارث، مثل وزارات الحماية المدنية أو المكاتب الجديدة للحد من مخاطر الكوارث التي يجري إنشاؤها بشكل متزايد لمعالجة الأسباب الجذرية للكوارث ولتقليص مخاطر الكوارث الوطنية. وعلى الجهة الأخرى، ستحتاج الوزارات والمكاتب المعنية بالحد من الكوارث والاستجابة لها إلى أن تعمل مع الجماعات المهتمة بتغير المناخ بغية الاستعداد لما يستجد من تغييرات في المخاطر المستقبلية.

وقد أدت المخاوف القائمة منذ زمن من تنامي التهديد الذي تشكله الكوارث، والتي ضاعفتها الصدمات الناجمة عن كارثة تسونامي المحيط الهندي، إلى تشكيل إطار عمل هيوغو المتفق عليه دولياً، والذي يهدف إلى استباق وتوجيه العمل على مدى العقد ٢٠٠٥-٢٠١٥ لتحقيق «الحد بشكل كبير من الخسائر، في الأرواح وفي الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات والبلدان».[3] إذ تؤكد هذه الوثيقة الرائدة على الحاجة إلى الربط بين سياسات الحد من مخاطر الكوارث وبين سياسات التنمية المستدامة وإلى تحويل الاهتمام نحو معالجة

الأسباب الجذرية لمخاطر الكوارث، بعيداً عن الانشغال التقليدي بالاستجابة إلى الكوارث. كما أن الوثيقة تخص بالذكر الحاجة إلى تشجيع دمج الحد من المخاطر ضمن استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، ومن الممكن بالمثل الأخذ بعنوانها الفرعي - «بناء قدرة الأمم والمجتمعات على استعادة حيويتها» - كشعار لاستراتيجيات التكيف.

ويوضح إطار عمل هيوغو خمس أولويات للعمل، تقوم على مراجعة متأنية للنجاحات والإخفاقات الماضية في الحد من مخاطر الكوارث:

- ضمان أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات قاعدة مؤسسية قوية للتنفيذ.
- تحديد وتقدير ورصد مخاطر الكوارث وتطوير آليات الإنذار المبكر.
- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة سلامة وقدرة على استعادة الحيوية على كافة المستويات.
- الحد من عوامل الخطر الأساسية.
- تعزيز التأهب للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة على كافة المستويات.

سكان القرى يشرعون في إعادة بناء منازلهم في منطقة دلتا إيراوادي البورمية بعد إعصار نرجس.

وتستخدم العديد من المنظمات الفردية والآليات الحكومية الآن إطار عمل هيوغو لبناء وتوجيه استراتيجياتها وبرامجها الخاصة المتعلقة بمخاطر الكوارث، ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الوزاري الآسيوي للحد من مخاطر الكوارث، والمرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش التابع للبنك الدولي[٤]، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية[٥]. وتوفر هذه الأولويات الخمس أساساً قوياً لوضع إجراءات ملموسة للحد من مخاطر الكوارث وللتكيف مع تغير المناخ على حد سواء.

إن العوامل التي تجعلنا عرضة للأخطار الطبيعية هي في الغالب من صنعنا نحن أنفسنا، حيث تنشأ من الطريقة التي نستغل بها الأراضي والطريقة التي نبني بها منازلنا ومدننا. غير أننا نستطيع بسهولة إدراج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيطنا وإدارتنا وكذلك تحقيق الاستفادة من المعلومات والأدوات وأطر السياسات المتوفرة - وبالأخص إطار عمل هيوغو - للحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث على مستوى العالم. فقد آن الأوان الآن لتصعيد مستوى العمل من أجل بلوغ هذه الغاية المهمة.

ريد باشر (reid.basher@un.org) هو منسق تطوير السياسات بالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة (www.unisdr.org) في جنيف.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على المواقع التالية:

www.emdat.be, www.un.org/climatechange/, www.ipcc.ch, www.unfccc.int, www.unisdr.org, www.preventionweb.net

١. الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٧. الحد من مخاطر الكوارث: الاستعراض العالمي ٢٠٠٧. انظر www.preventionweb.net/globalplatform/first-session/docs/session_docs/ISDR_GP_2007_3.pdf

٢. unfccc.int/resource/docs/2007/cop13/eng/06a01.pdf#page=3

٣. www.unisdr.org/eng/hfa/hfa.htm

٤. www.gfdrr.org

٥. www.wmo.int

دراسة

تغير المناخ والنزوح الداخلي في نيجيريا

أوجا أوليفر تشينيدو

أصبح تغير المناخ في نيجيريا واقعاً ملموساً يتطلب انتباهاً واهتماماً عاجلين

تعاني نيجيريا في الوقت الحالي من زيادة تفشي الأمراض، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وتزايد عدد موجات الحر، وعدم انتظام أنماط الطقس، وحدوث فيضانات، وقلة سقوط الأمطار في المناطق المعرضة بالفعل للتصحر في الشمال مما يتسبب في زيادة التصحر، وانخفاض إنتاج الغذاء في المناطق الوسطى، وتدمير سبل العيش بسبب ارتفاع منسوب المياه في المناطق الساحليه حيث يعتمد السكان على صيد الأسماك والزراعة. كما أن تغير المناخ يحوّل بعض الأراضي إلى أراضٍ غير صالحة للسكن ويؤثر على إمدادات المياه – الأمر الذي يهدد الاحتياجات الأساسية للسكان ويرفع معدلات النزوح. إذ أن إحدى أسهل الطرق للتكيف مع تقلب المناخ في نيجيريا هي الهجرة الداخلية.

وتبين قاعدة بيانات أحداث الطوارئ الدولية (EM-DAT)[1] أنه في عام ٢٠٠٧ تسببت الفيضانات في نزوح نحو ٥٦٥٠ شخص في نيجيريا، وأسفرت عن ٣٤ حالة وفاة مسجلة. وقد لوثت هذه الفيضانات مصادر المياه غير المحمية، مما عرض الناس لخطر الإصابة بالأمراض التي تنقلها المياه، وتسببت في أضرار بالغة للمحاصيل وفي اختلال موسم الزراعة (الأمر الذي أثر بالتأكيد على حصاد عام ٢٠٠٧). كما أنها تسببت في عزل بعض المناطق، وهو ما منع أكثر من ٥٠٠٠ طفل من الذهاب إلى مدارسهم وأعاق الوصول إلى الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، أدت الفيضانات في ولاية نيجر إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف نسمة. وفي عام ١٩٨٨، كانت الفيضانات في ولاية كانو قد دفعت أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة إلى النزوح. وهناك أكثر من مليون نسمة يعيشون في السهول المنخفضة لنهر النيجر مهددين للخطر. وتسجل الإحصاءات حدوث فيضانات كل عام في جميع الولايات الواقعة على نهر النيجر وروافده، مما يتسبب في حدوث كوارث بشكل متكرر. إضافة إلى ذلك، فإن الفيضانات المدمرة تغمر ثلثي ولاية بايلسا ونصف ولاية دلتا لمدة ثلاثة أشهر من كل عام. وفي المناطق التي تغمرها المياه، يتم إغلاق المدارس والأسواق لمدة تصل إلى عدة أسابيع في المرة الواحدة.

وفي مواجهة ظاهرة الاحترار العالمي، حدث تحول نموذجي في إدارة الكوارث نحو الحد من أخطار الكوارث والتأهب والاستجابة لها في سياق «إطار عمل هيوغو» (HFA)[2]. وتعمل نيجيريا على الوفاء بأولويات إطار عمل هيوغو[3] والتي تشمل ضمان أن يكون الحد من أخطار الكوارث أولوية وطنية ومحلية لها أسس مؤسسية قوية لتنفيذها، وتحديد أخطار الكوارث وتقييمها ورصدها وتحسين عملية الإنذار المبكر، واستخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان قدرة المجتمع على استعادة حيويته على كافة المستويات، والحد من عوامل الخطر الأساسية وكذلك تعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابة لها بفعالية على كافة المستويات

بعد ثمانية أعوام من إنشائها، حققت الوكالة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ ((NEMA بنيجيريا إنجازات عظيمة فيما يتعلق بالهياكل التي تم إعدادها لإدارة الكوارث. لكن من الواضح أنه في كثير من الحالات كان هناك تخاذل في تنفيذ المسؤوليات من جانب السلطات على مستوى الولاية والحكومة المحلية. إذ أن أغلب ضحايا الفيضانات لا يحصلون على تعويض أو إغاثة أثناء وقوع كارثة الفيضان؛ فإن حدث وجاءت هذه الإغاثة، تأتي عادة متأخرة جداً أو مرتبطة بشروط. حتى أنه في مواجهة الكوارث الخطيرة لا تُبذل أي جهود منسقة لإجلاء السكان. وبالرغم أن هذه الفيضانات تحدث بشكل سنوي تقريباً، لا يبدو أن الحكومة المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية تتخذ أي احتياطات وعادة ما يكون تدخّلها استجابياً أكثر من كونه وقائياً.

ومن بين أوجه القصور في القانون الذي أُنشئت بموجبه الوكالة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ سلبيته تجاه دور الحكومة المحلية في إدارة الكوارث، وعدم إدراج القضايا المتعلقة بالكوراث والطوارئ في دستور الدولة لعام ١٩٩٩، وكذلك عدم قدرة الحكومة الفيدرالية على فرض أي أنظمة أو توجيهات على أي من الولايات أو الحكومات محلية. ونتيجة لذلك، تعامَل المسائل المتعلقة بالكوارث والطوارئ على أنها أمور هامشية.

وعند مقارنة أداء نيجيريا بمبادىء إطار عمل هيوغو، نجد أنها تبدو بعيدة عن تعزيز قدرة المجتمعات التي تتعرض للكوارث على استعادة حيويتها. على سبيل المثال، فإن درجة التزام السياسات بالحد من الكوارث والاستثمار فيه لا زالت غير كافية؛ فلا توجد آليات للإنذار المبكر؛ ولا تُبذل أي جهود للتصدي لعوامل الخطر الأساسية أو الحد منها. إلا أنه يتم في الوقت الحالي إعداد مشروع سياسة وطنية لإدارة الكوارث. ولكي تؤتي هذه السياسة ثمارها فلا بد أن تتضمن إجراءات تعمل على:

- ضمان مساندة الأطر المالية والتشريعية الوطنية لإدارة الكوارث مع تحديد مسؤوليات واضحة ومحددة لكافة مستويات الحكم وكذلك للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
- تسهيل التعاون مع المؤسسات ذات الصلة المعنية بالأرصاد الجوية وبالهيدرولوجيا من أجل تطوير أنظمة للإنذار المبكر والتنبؤ بالمخاطر
- استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة الأمان وقدرة المجتمع على استعادة حيويته على كافة المستويات
- مساندة وترويج التخطيط السليم لاستخدام الأراضي وبناء المساكن على المستوى المجتمعي والمحلي ومستوى الولايات وكذلك المستوى الوطني.

أوجا أوليفر تشينيدو oliverujah@gmail.comأو oliverujah@yahoo.com هو زميل أبحاث في المعهد الأفريقي للاقتصاد التطبيقي (www.aiaenigeria.org) في ولاية إينوجو في نيجيريا.

١. www.emdat.be
٢. http://www.unisdr.org/eng/hfa/docs/final-report-wcdr-arabic.pdf
٣. انظر مقالة باشر في الصفحة السابقة، ص. ٣٥-٣٦.

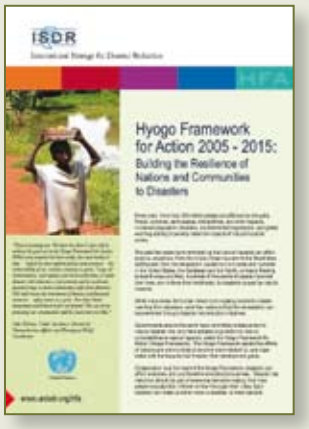

تتوفر نشرة معلومات ومطبوعات وثائق هيوغو على الموقع: www.unisdr.org/hfa

حقوق الإنسان ودورها في تخفيف مخاطر الكوارث

فالتر كيلين وكلودين هايني ديل

تجبر التزامات حقوق الإنسان الحالية البلدان على اتخاذ إجراءات لتخفيف مخاطر الكوارث الطبيعية أو الصناعية – ومنها الكوارث المرتبطة بتغير المناخ- بما يمنع من حدوث النزوح.

كانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أوضحت مؤخراً هذه الالتزامات عندما تناولت مسألة ما إذا كانت الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الصناعية تمثل انتهاكاً قانونياً من قبل الدولة لحقوق الإنسان أم لا، الأمر الذي يلزمها بدفع تعويضات للناجين. وتجعلنا السوابق القانونية للمحكمة فيما عرض لها من قضايا مماثلة نخرج بنتيجة مؤداها أن الفشل في اتخاذ الإجراءات الملائمة التي كان من شأنها أن تمنع أو تخفف من عواقب الكوارث غير المتوقعة يمثل انتهاكاً للحق في الحياة ومن ثم يستتبع مسؤولية الدولة بموجب القانون الدولي. وفي هذا الخصوص، نتناول اثنين من الأحكام التي أصدرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك في قضية أونيريلديز وقضية بوداييفا.

تتناول قضية أونيريلديز[1] تبعات حدوث انفجار غاز الميثان في إحدى مقالب القمامة العامة، والتي تستخدمها العديد من مناطق المدينة، والواقعة على منحدر يطل على إحدى الوديان في أومراني في اسطنبول. وقد أحاطت نفايات الحريق بعشرة منازل فقيرة في الجوار المباشر لمقلب القمامة وتوفى ٣٩ شخصاً جراء هذا. وقبل هذه الواقعة بعامين، كان الخبراء قد حذروا السلطات من خطر حدوث هذا الانفجار ولكن السلطات لم تتخذ أي خطوات لحل المشكلة – وذلك إما بحرق الغازات التي تراكمت في موقع التخلص من النفايات أو إخلاء المنازل المجاورة.

أما في قضية بوداييفا[2] فحدثت وقائعها في يوليو ٢٠٠٠ عندما اكتسح أحد الانهيارات الطينية مدينة تيرنوز، وهي مدينة واقعة في المنطقة الجبلية من وسط القوقاز، وبما أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص ودمار الكثير من المباني. وقد حدث هذا الانهيار نتيجة نهر جيرهوزانسو والذي يمر عبر المدينة وكانت تلك الحادثة هي الأخيرة في سلسلة من الحوادث المماثلة. وكانت تيرنوز تحميها عدة سدود متنوعة لاحتجاز الطين إلا أنها تعرضت لأضرار جسيمة نتيجة الانهيارات الهائلة التي حدثت في عام ١٩٩٩ ولم يتم إصلاحها منذ ذلك الحين، وذلك بالرغم من التحذيرات التي أطلقها معهد الأرصاد الجوية بالمدينة. وقبل الكارثة بأسبوعين، كان المعهد قد أبلغ وزارة الإغاثة من الكوارث حول الخطر الوشيك لحدوث الكارثة وطلب إنشاء نقاط رصد في الأجزاء العليا من النهر وأن يتم إطلاق تحذير طوارئ إذا استلزم الأمر، إلا أن الوزارة لم تقم بتنفيذ أي من الإجراءات المقترحة.

انهيار أرضي يدمر ٣٠ منزلاً ويسفر عن مقتل ٢٤ شخصاً وفقد العديد من الأشخاص. الفلبين، سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨.

وقبل الكارثة الرئيسية بيوم واحد، ضربت موجة من الطين والحطام المدينة واكتسحت بعض المناطق السكنية – ولكن دون أن ينجم عن ذلك أي إصابات. وأمرت السلطات الملحية بإخلاء الأجزاء المتضررة من المدينة ولكنها لم تمنع السكان من العودة إلى منازلهم في اليوم التالي عندما انخفض مستوى الطين، ولكن حدث في هذا اليوم أن ضرب الانهيار الطيني الرئيسي المدينة ولقي ثمانية أشخاص على الأقل مصرعهم من جراء ذلك.

الإهمال البشري مهلكٌ

في كلتا القضيتين، حاول أقارب القتلى الحصول على تعويض من السلطات المحلية، إلا أن المحاكم رفضت مطالبهم مطالباتهم وقررت إلى أن أسباب الوفيات كانت طبيعية ولم يكن من الممكن التنبؤ بها أو منعها؛ ومن ثم فشلت محاولة تحميل الدولة المسؤولية. واستأنف الأقارب قضيتهم أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي قالت بأن كلتا الدولتين قد انتهكتا واجبهما في حماية الحياة حيث أخفقتا في اتخاذ الإجراءات الوقائية وطالبتهما بدفع تعويض كبير.

وقد أقامت المحكمة حكمها بناء على الاعتراف بحق حماية الحياة من تبعات الكوارث من خلال التأكيد على أن الحق في الحياة «لا يتناول الوفيات الناجمة فقط عن استخدام القوة من قبل هيئات الدولة ولكنه أيضاً [...] يضع التزاماً مؤكدا على عاتق الدول لاتخاذ الخطوات الملائمة لحماية حياة السكان الواقعين تحت نطاق سلطاتها» ومؤكدة على أن «هذا الالتزام الإيجابي يستتبع واجباً رئيسياً من جانب الدولة لأن تضع الإطار التشريعي والإداري الذي يحقق الردع الفعال لكل ما يتهدد الحق في الحياة[٣]» وإلى جانب إقرار المحكمة في قضية أونيريلديز بهذا الحق في سياق المخاطر الناجمة عن الأنشطة الصناعية وغيرها من «الأنشطة الخطرة»، قامت بتوسيع هذا النهج ليغطي الكوارث الطبيعية في قضية بوداييفا.

وفي تنفيذ التزاماتها بالحماية، تتمتع الدول بمرونة كبيرة فيما يتعلق بالخيارات العملياتية التي ينبغي عليها اتخاذها من حيث الأولويات والموارد. ورغم ذلك، فقد أوضحت المحكمة بشكل بين أن أي دولة تصبح مسؤولة عن الوفيات على أراضيها إذا حدثت بسبب إهمال السلطات لواجبها في اتخاذ الإجراءات الوقائية في حال تبين لها بشكل واضح وجود خطر طبيعي وكانت الوسيلة الفعالة لتخفيف الكارثة متاحة لهم.

وفي قضية أونيريلديز، خرقت تركيا هذا الالتزام لأن السلطات البلدية، ورغم وعيها بهذا الخطر، قد فشلت في اتخاذ إجراءات السلامة الضرورية وأجازت بناء المساكن في منطقة الخطر. أما في قضية بوداييفا، فقد وجدت المحكمة صلة سببية بين العيوب الإدارية الخطيرة التي أعاقت تنفيذ الإجراءات الضرورية وبين وفاة الضحايا.

خاتمة

تتضمن عدد من المواثيق والعهود الأخرى نفس الالتزام بحماية الحياة وسوف يحذو حذو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على الأرجح العديد من التشريعات الأخرى في القضايا المماثلة. والخلاصة هي أن حق الفرد في الحياة وما يرتبط بهذا الحق من التزام من جانب الدولة بحماية الحياة يتطلب، وذلك فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والتي من بينها تلك التي تحدث نتيجة لتغير المناخ، ضرورة قيام السلطات بما يلي:

- سنّ وتطبيق القوانين التي تتناول جميع الجوانب ذات الصلة بتخفيف خطر الكوارث وإنشاء الآليات والإجراءات الملائمة للتعامل معها
- اتخاذ الإجراءات الإدارية الضرورية ومنها رصد المواقف التي يحتمل أن تنشأ منها مخاطر
- إعلام السكان بالمخاطر والمجازفات المتوقعة التي قد تتهدد حياتهم
- إجلاء السكان عن المناطق المعرضة للضرر
- إجراء تحقيقات جنائية ومقاضاة المسؤولين بسبب إهمالهم في أداء واجباتهم في حالات الوفيات الناجمة عن الكوارث الطبيعية
- تعويض الناجين من أقارب الضحايا الذين قتلوا نتيجة لإهمال هذه الواجبات.

ولهذه المعايير في حقوق الإنسان أهمية عملية عظيمة، ذلك أنها تُمكّن الضحايا الفعليين أو المحتملين للكوارث الطبيعية من مطالبة السلطات باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الوفيات. أما بالنسبة للوكالات الإنسانية، فإنها تسلط الضوء على أهمية إتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدارة الكوارث.

فالتر كيلين (walter.kaelin@oefre.unibe.ch) هو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق النازحين داخلياً. أما كلودين هايني ديل (rsg.idps@gmail.com) فهي المنسقة المعنية بالكوارث الطبيعية لفريق عمل مجموعة الحماية باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية أونيريلديز ضد تركيا، القضية رقم ٩٩/٤٨٩٣٩، حكم جلسة ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤.
٢. المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية بوداييفا وآخرون ضد روسيا، القضايا رقم ٢٠٠٢/١٥٣٣٩ و ٢٠٠٢/٢١١٦٦ و٢٠٠٢/٢٠٠٥٨ و ٢٠٠٢/١١٦٧٣ و ٢٠٠٢/١٥٣٤٣، الحكم الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٨.
٣. قضية بوداييفا، الأقسام ١٢٨-١٢٩

الاضطهاد وتغير المناخ

لقد تعرضت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ للنقد اللاذع لأنها لا تتصدى لمشكلات اليوم المتمثلة في العنف العام والكوارث الطبيعية والهجرة الجماعية. والأهم من ذلك أن هذه الاتفاقية لم تتطرق إلى موضوع «الاضطهاد»، وهو مفهوم يمكن لنا بالتأكيد العمل على تطويره، إذ أن الانتهاكات الشديدة أوالمنتظمة لحقوق الإنسان تعتبر بطبيعة الحال نوعاً من «الاضطهاد»، ولكن هل يمكن للمرء في النهاية أن يتحدث عن الاضطهاد المرتبط بتغير المناخ؟ ومن هم المضطهدون في هذه الحالة؟ هل هي الدولة التي عجزت مباشرة عن حماية مواطنيها من آثار تغير المناخ أم الدول التي تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية تغير المناخ أم كليهما؟ فقد يؤدي هذا النوع من التفكير إلى وضع أعراف دولية مبتكرة. وقد رأينا بالفعل دعاوى قضائية مرفوعة على الدول الرئيسية الملوثة للبيئة - وأبرزها الدعوى التي رفعها شعب إنويت على الولايات المتحدة[٢] – استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان ومفهوم المسؤولية المشتركة.

علاوة على ذلك، حددت الاتفاقية الحالات التي تعجز فيها الدولة عن توفير الحماية أو التي يتعرض فيها شخص للاضطهاد دون أن تقدم له الدولة ما يكفي من الحماية أو أي حماية على الإطلاق. فإذا كان هناك تمييز ضد جماعة عرقية أو دينية أو قومية أو اجتماعية أو سياسية وتُركت هذه الجماعة لتعيش في منطقة معرضة للتدهور البيئي أو الكوارث المفاجئة، ولم تعمل الحكومة على توفير الحماية لهم من خلال خطط للتكيف مثلاً، فقد يذهب المرء إلى أن بعض أفراد هذه الجماعة سيصبحون لاجئين بسبب الاضطهاد الذي يتعرضون له لأحد الأسباب المعترف بها. وقد تكون هناك أيضاً حالات من الاضطهاد المباشر المرتبط بالبيئة حيث يستغل المضطهدون التدمير البيئي لتقويض سبل عيش الناس.

فيكرام أوديدرا كولمانسكوغ (vikram.odedra.kolmannskog@nrc.no)، مجلس اللاجئين النرويجي.

١. انظر www.earthjustice.org ومقال روبن برونن في ص . للتعرف على قانون تغير المناخ بوجه عام انظر www.climatelaw.org.

تغير المناخ والهجرة والمساعدات الإنسانية

جينيتي كيرش – وود ويا كوب كوريبورج وآن – ماري ليند

لقد تجاهلت أغلب شرائح قطاعات المجتمع الإنساني حتى عهد قريب مشكلة تغير المناخ بسبب اعتقادها الخاطئ أن التخفيف – ممثلاً في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري- سوف يقلل من الحاجة للتكيف مع آثار تغير المناخ. ويبدو أن الأحداث الجارية ستثبت لنا الآن خطأنا.

من الواضح لنا الآن أن درجة الاستعداد والاستجابة الإنسانية لأحداث الطقس المتطرفة وغيرها من التغييرات تتسم بضآلتها، بيد أنها باتت تمثل جانباً فائق الأهمية في المناقشات التي تتناول التكيف مع تغير المناخ. وثمة اتجاهان هنا يحتلان صدارة هواجس المجتمع الإنساني في هذا الشأن. أولاً، أن تغير المناخ يزيد من حدوث وشدة الحوادث الطبيعية الخطيرة المتطرفة[1]. ثانياً، أن تغير المناخ يبدل من أنماط انتشار الأمراض مثل الملاريا وحُمى الضّنك (الحمى الدنجية) والتي تعد أكثر الأمراض إهلاكاً في أوضاع الطوارئ الإنسانية. وتكتسي بعض الاتجاهات، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، أهمية هائلة على المدى الطويل بيد أنها لا تحتل مراتب الاهتمام الأولى لدى دوائر التخطيط في منظمات الإغاثة الإنسانية.

وتكمن أهمية خبرة الوكالات الإنسانية فيما يمكن أن تحققه من استعداد واستجابة للكوارث المرتبطة بالمخاطر والصراعات ومواقف النزوح القسري. وسوف يكون تغير المناخ بمثابة 'مُضاعف للتهديدات' حيث سيؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية في كل من المجالات الرئيسية من عملنا. وقد بات تغير المناخ يُشكل على نحو متسارع أبرز العوامل المساهمة – وإن لم يكن المسبب الوحيد- في زيادة الاحتياجات الإنسانية. فقد أدى إلى تفاقم حالة الاستضعاف الإنسانية القائمة والتعرية البيئية، والتي تهدد بدورها بالتسبب في زيادة حدة الصراع على الموارد الشحيحة والسيطرة عليها – وهو الأمر الذي يحمل في طياته احتمالات التسبب في حدوث الهجرة والصراعات المسلحة. وسوف يصبح مستوى الاستضعاف الإنساني القائم على الأرجح العامل الحاسم في توزيع الاحتياجات الإنسانية المستقبلية المرتبطة بتغير المناخ.

وتتسع حالياً مساحة الرقعة الجغرافية المعرضة لمخاطر الفيضانات، وبما يضع مناطق جديدة، وغالباً أقل استعداداً، تحت الخطر. فبين ديسمبر ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٧، تعرضت سواحل مدغشقر وموزامبيق لخمسة أعاصير حلزونية متتابعة أثرت العديد منها على نفس المناطق وتسببت في موجات متعددة من النزوح السكاني. كما أن الرقم الذي يمثل عدد الكوارث الناجمة عن الفيضانات والمسجلة على مدار العشرين عاماً الأخيرة قد زاد بنسبة ٣٠٠٪ - وذلك من ٥٠ إلى أكثر من ٢٠٠ كارثة. وفيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، باتت الفيضانات والعواصف الآن هي التي تدفع بجل الاستجابات الدولية للكوارث ذات الهجوم المفاجئ. فمن بين النداءات العاجلة الستة والعشرين للأمم المتحدة الصادرة منذ يناير ٢٠٠٦، جاء ١٨ نداءاً منها استجابة لحوادث الفيضانات والعواصف الحلزونية.

برنامج الأغذية العالمي يقدم معونات غذائية بعد تعرض مدغشقر لإعصار إيفان في فبراير/شباط ٢٠٠٨.

كذلك فإن تزايد حدة الحوادث المناخية المتطرفة والمرتبطة بتغير المناخ سوف يزيد كل من احتمالات حدوث الجفاف والرقعة الجغرافية المؤثرة عليها. ورغم أن الجفاف في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستجابة الإنسانية، إلا أنه عندما يأتي مقترناً بالاستضعاف البشري يمكن أن يؤدي إلى كوارث 'بطيئة الهجوم'. ويؤدي تزايد حدة فترات الجفاف والقحط، مقترناً بالاستغلال غير المستدام، للأرض إلى زيادة حدة التصحّر في المناطق المستضعفة بالفعل، وهذا من شأنه أن يقلل من قدرة هذه المناطق على دعم الوجود السكاني البشري بها.

ورغم ما سبق، فإن الصورة ليست قاتمة بالكامل. فرغم تزايد عدد الكوارث المسجلة على مدار العقدين الماضيين تزايدت أيضاً القدرة على التكيف وإبداء المرونة معها. فعندما تتحلى المجتمعات بالاستعداد، فإنها تصبح أقل عرضة للنزوح الدائم في مواجهة أي حادثة خطيرة. ويمكن للمبادرات ذات التخطيط الجيد للحماية البيئية وتخطيط عملية استغلال الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية وإنشاء المستوطنات أن تقلل بشكل كبير من المخاطر التي تجلبها الكوارث.

الحصول على الاحتياجات الأساسية

سوف يؤثر تغير المناخ على كل من مقدار المياه وعذوبتها، حيث تزداد احتمالات زيادة ملوحة مصادر المياه العذبة في المناطق الساحلية وكذلك حدوث ضغوط على الأنظمة الحالية لإدارة المياه، وذلك كله بسبب الفيضانات. كما أن الجفاف سوف يؤدي إلى تفاقم الملوحة وتدهور الأنظمة المائية.

كذلك فإن الجفاف مقترناً بانعدام القدرة على التنبؤ بالمناخ سوف يؤثران على الغلة الزراعية. فالزراعة تغذيها مياه الأمطار التي من المتوقع أن تنخفض كميتها إلى

النصف في بعض البلدان الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكلفة السلع الغذائية الأساسية قد زادت بنسبة ٥٠٪ خلال الأعوام الخمسة الماضية، كما باتت التبرعات الغذائية العينية في تناقص. وهذا يدلنا على حاجتنا لتغيير ممارساتنا الزراعية تغييراً سريعاً وزيادة الغلة الزراعية إذا أردنا تخفيف أو منع الزيادة في سوء التغذية.

وسوف يكون المجتمع الإنساني في جميع الأحوال مُطالباً بالاستجابة بشكل أكثر تكراراً لأشكال انعدام الأمن الغذائي المرتبطة بالجفاف والتي تؤدي لمستويات طارئة من سوء التغذية، خاصة في أوضاع الطوارئ المعقدة والتي يكون فيها الأطراف التنمويون أقل قدرة على التدخل.

كذلك فقد بـدأت الارتـفـاعـات في درجـة الحرارة والناجمة عن الإحترار العالمي في توسيع الرقعة التي

تستطيع فيها أمراض مثل الملاريا وحمى الضنك أن تنتشر فيها. ورغم أن التجمعات السكانية في المناطق المشهورة بسودان المرض فيها تملك درجة من المناعة المحلية إزاء هذه الأمراض، إلا أن التجمعات السكانية الجديدة التي تتعرض لها لأول مرة هي الأكثر عرضة للإصابة بها[٢].

النزوح والهجرة

ثمة جدل متزايد حول ما إذا كانت التجمعات السكانية المتأثرة بتغير المناخ هي فئة 'جديدة' في حاجة للحماية وما إذا كانت الأطر القانونية القائمة كافية لحمايتها أم لا. وفي دوائر مجتمع العاملين في المساعدات الإنسانية وتقليل المخاطر، أصبح ينظر إلى هذه التجمعات السكانية نفسها باعتبارها تقع ضمن سجل الحالات القائمة والمستفحلة.

ومن الواضح أن تغير المناخ سوف يسهم في زيادة النزوح المؤقت والهجرة طويلة الأجـل. وتشير نتائج نمذجة التغيرات الأطول أمداً الحادثة بامتداد الشرائط الساحلية للبلدان والناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر إلى أن الحكومات قد يكون مطلوباً منها دعم الانتقالات الكبيرة للتجمعات السكانية الساحلية بعد عام ٢٠٨٠ تقريبا. ورغم ذلك، وخلال الفترة حتى عام ٢٠٣٠، لن يصبح ارتفاع منسوب سطح البحر على الأرجح أحد أكبر مسببات الهجرة والاحتياجات الإنسانية. وقبل هذه الفترة، سوف يكون انعدام الحول والقوة أمام الفيضانات وحـوادث القحط والجفاف على الأرجـح هو المحرك الرئيسي لحركات النزوح المؤقت وسوف يؤدي إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية. وقد تصبح مخاطر الفيضانات أكثر شدة في المناطق الساحلية وبين التجمعات السكانية المتنامية في المناطق الفقيرة في الحضر. كذلك فإن القحط وزيادة عدم الأمن الغذائي قد يزيدان من الهجرة في بعض الحالات، خاصة إلى المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، أشارت الدراسات التي أجريت على منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في التسعينات إلى أن ما يقرب من ٧ ملايين نسمة – من بين ٨٠ مليون نسمة يُعتبرون غير آمنين غذائياً – قد لجئوا للهجرة كأحد استراتيجيات التواؤم أثناء فترات الجفاف والقحط[٣].

وإلى جانب ما سبق، فإن زيادة الاستضعاف وتزايد حدة المنافسة على الموارد الأساسية قد يؤدي إلى تفاقم الهجرة وزيادة احتمال نشوب الصراعات والنزاعات. وينبغي على أنظمة العمل الإنساني أن تتوقع حدوث عدد لا يستهان به من الكوارث في مناطق الصراعات مثل أفغانستان والصومال وهاييتي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسوف تكون هذه الصراعات على الأرجح بمثابة الوقود الذي يشعل حركات الهجرة والقلاقل المجتمعية وهو ما سيستدعي بالتالي الحاجة لزيادة المساعدات الإنسانية الدولية المقدمة.

ما مدى تطور هذه المشكلة؟

سوف يأتي النطاق الحقيقي لهذه النزعة وآثارها الإنسانية قائماً على مزيج معقد من العوامل، وبما يجعل من محاولات وضع نماذج تنبؤية لها أمراً في غاية الصعوبة. وستعني العلاقة البينية المعقدة بين الاستضعاف والتعرض للمخاطر والإمكانيات القائمة أنه لن يكون من الممكن التنبؤ بشكل دقيق بتدفقات الهجرة المرجح أن تحدث نتيجة تغير المناخ بأكثر من قدرتنا على 'التنبؤ' بحدوث الحروب. وسوف يكون لتزايد القحط والجفاف في أي منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة للغاية نفس أثر الجفاف والقحط في أي منطقة مأهولة سكانياً. وقد يكون من الممكن التعامل مع نقص المياه في المناطق الغنية إلا أنه قد يؤدي إلى فراغ المجتمعات الأفقر من سكانها. وسوف تأتي احتياجات التجمعات السكانية المختلفة المتأثرة أكثر تنوعاً.

ومن ثم، سوف يكون من المهم أن نضع تحليل التوجهات على الأقل ضمن أطر زمنية أكثر اتساعاً وذلك للتمييز بين آثار الهجرة الإنسانية قصيرة الأجل وبين تلك التي قد تصبح أكثر تطرفاً ولكنها أطول أجلاً في طبيعتها.

في عام ٢٠٠٨، اختار مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الـوكـالات تغير المناخ وأثـره على الأعمال الإنسانية باعتباره أحد الأولويات الإستراتيجية لأجندة اللجنة. وفي أبريل تم استعراض ورقة بحثية خلال اجتماع المدراء، وكان الغرض منها وضع الآثار الإنسانية لتغير المناخ ضمن إطار إدارة مخاطر الكوارث الأشمل وتحفيز النقاش حول استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. ونصت، من جملة أمور أخرى، وتحديداً فيما يتصل بالهجرة القسرية، على ما يلي:

«من المرجح أن النزوح سيزداد، إذ ستصبح الأرض أقل إنتاجية وستتضاءل الخيارات المعيشية، وسيضع استمرار التحضر غير الرسمي وتوسع أحياء الفقراء مزيداً من الضغوط على الأراضي المكتظة بالسكان وسيخلق مناطق كوارث ساخنة محتملة. في هذا السياق، ستتطلب مخاطر التمييز وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اهتماماً خاصاً فضلاً عن الحاجة لمراجعة نظام الحماية الدولي الراهن للتصدي بفاعلية أكبر للتحديات التي تشكلها أنواع مختلفة من الهجرة القسرية الناجمة عن التدهور البيئي.

سيتطلب التغير البيئي إجـراءات على شتى النطاقات إقليمية، بالإضافة إلى المستويات الوطنية ودون الوطنية. ولذا يجب أن ينصب التركيز على تعبئة ومساندة جهود المجتمعات المحلية التي تواجه العبء الأثقل. وتحتاج جميع القطاعات- العامة والخاصة، والمدنية والعسكرية- إلى تكثيف الاهتمام والموارد المكرسة للتكيف مع تغير المناخ».

١. - www.humanitarianinfo.org/iasc/content/Princip
٢. - توجد نسخة كاملة من الورقة «وثيقة المعلمات الأساسية: التحرك الإنساني وتغير المناخ» متوفرة على الرابط: www.humanitarianinfo.org/iasc/content/documents/princip/20080430-1470/Humanitarian Action and Climate Change.doc

ومن الضروري كذلك أن نقر بعدم قدرتنا – الآن ومستقبلاً – على عزل تغير المناخ باعتباره السبب الأوحد لأي من الهجرة أو النزوح. فقد يسهم تغير المناخ في حدوث النزعات البيئية والاجتماعية ويجعل من الصعب على السكان المستضعفين النجاة في المكان الذي يتواجدون فيه. وسوف يكون إرساء الصلة السببية المباشرة بين حادثة خطيرة معينة وبين تغير المناخ ثم الهجرة أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

علينا أن نتوخى الحذر في تناولنا للفئات الجديدة مثل 'المهاجرين البيئيين' و'المهاجرين نتيجة تغير المناخ' وذلك حتى لا ننتقص من الحقوق القائمة. وقد وضعت الكثير من المؤلفات التي حاولت أن تربط بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقواعد القانونية المتعارف عليها بشأن النزوح الداخلي وحتى مواقف الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية. وتنهض إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن حقوق الإنسان في الكوارث الطبيعية[٤] كمثال على هذه الجهود. ولا ينبغي أن يؤدي خلق فئات تصنيفية جديدة، وربما متقاطعة، إلى التقليل من المكاسب التي تحققت بصعوبة في هذه المناطق.

كذلك ينبغي ألا نخلط بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، كما لا ينبغي أيضاً في سياق الكوارث ألا نخلط بين الهجرة قصيرة الأمد والنزوح طويل الأمد. وكانت قدرة بنغلاديش تحديداً على مساعدة ثلاثة ملايين نسمة على الانتقال طوعياً بعيداً عن الأضرار في أعقاب إعصار سدر هي التي ساعدت في إنقاذ آلاف الأرواح في نوفمبر ٢٠٠٧. وفي سياق الكوارث سريعة الهجوم، نجد حتى النزوح القسري قصير الأجل مُعترف به قانوناً في ظل ظروف معينة، ذلك أن قدرة الانتقال تحديداً هي التي تنقذ الأرواح. وتعود الغالبية العُظمى من هؤلاء النازحين إلى أوطانها ويمكن – بل ويجب- دعمها في إعادة البناء على نحو يلائم طبيعة المخاطر. وينبغي ألا يتم تضمين السكان المتأثرين بالكوارث في حساباتنا الخاصة 'بالمهاجرين المدفوعين بأسباب بيئية'.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

استنتاجات

نشهد حالياً لحظة زمنية شديدة الأهمية، فنحن نعرف ما يكفي لتمكيننا من منع أحداث الهجرة الكبيرة المرتبطة بتغير المناخ- وذلك إذا تمكنا من إرساء الرؤية والعمل القادرين على تحقيق التغير الحقيقي.

ورغم ذلك، ينبغي أن يقر صناع السياسات بأنه على مدار العقدين القادمين سوف تتمثل واحدة من كبرى آثار تغير المناخ في زيادة الأنواع القائمة من الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالمناخ. ومن ثم فإن رفع الاستثمارات الحالية في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها يكتسي أهمية بالغة. ويوفر لنا إطار عمل هيوجو لعام ٢٠٠٥ إطاراً لكيفية خفض مخاطر الكوارث ويشمل هذا الإطار نظم الإنذار المبكر والاستعداد للاستجابة باعتبارهما أبرز أولوياته[٥]. وسوف تستدعي الحاجة تكييف آليات الاستعداد والاستجابة الحالية للكوارث مع أوضاع الصراعات والتصدي لقضايا مثل الهجرة والحماية ومنع الصراعات.

طرح الأسئلة المناسبة

ديفيد ستون

ماذا يعني تغير المناخ للعائدين المحتملين إلى، على سبيل المثال، جنوب السودان ـ وهي الأرض التي فر منها الكثيرون خلال عقود عديدة ماضية؟ هل سيتمكن الأشخاص الذين عاشوا في المخيمات خلال السنوات المتفرقة من القدرة على استئناف كسب الرزق عن طريق الإنتاج الزراعي، بل هل حتى سيرغبوا في ذلك؟ هل لا تزال المحاصيل التي اعتادوا زراعتها منتجة في منطقة قد تكون الآن أكثر جفافًا وسخونة عما قبل؟ هل قام أي أحد بتقييم مدى توافر المياه الجوفية وحجمها؟ هل الأشجار المتنوعة التي تزرعها وكالات المعونة والتنمية لإعادة تأهيل البيئة في المناطق التي سبقت وأن استضافت لاجئين أو نازحين داخليا هي الأكثر ملائمة لمناخ قد يكون متغيرًا؟

ولا نعرف الإجابة عن بعض هذه الأسئلة لا تكون معلومة، ولا يرجع سبب ذلك بالضرورة إلى أن معظم الأشخاص لا يستطيعون استخلاص النتائج بل لأنه ـ بوجه عام ـ لا يقوم مخططو ومديرو عمليات الإعانة والتنمية بطرح هذه الأسئلة.

إن هناك حاجة ملحة إلى تقديم المساعدة الفعالة والمركزة والمناسبة في أماكن تواجد العائدين، على سبيل المثال عندما يهجر الأشخاص أماكن المخيمات أو الشبيهة

لاجئون سودانيون عائدون يحمّلون شاحنات في مخيم العبور «إيكاف» قرب يومبي، أوغندا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧.

بقايا منزل دمره إعصار نرجس.

ولا يقل أهمية عن الاحتياجات السابقة إجراء تحليل استباقي للتكاليف المحتملة لزيادة أنشطة الاستجابة للكوارث التي تقوم بها الأطراف الإنسانية الدولية. ووفقاً لدائرة التتبع المالي الإنساني التابعة للأمم المتحدة، يصل حجم تمويل استجابات الكوارث الطبيعية حالياً إلى حوالي ٨٠٤ مليون دولار – أي ١٠٪ من إجمالي التمويل الإنساني البالغ ٧,٧ مليار دولار. ويقدر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٧[٦] أن ثمة حاجة، نتيجة لتغير المناخ، لمبلغ ٢ مليار دولار إضافي سنوياً لتعزيز الاستجابة للكوارث بحلول عام ٢٠١٥ (رغم أن هذا الرقم لا يزال قيد المناقشة). ومن الضروري الخروج بإجابة لعدد من الأسئلة المهمة مثل ما إذا كان من المتوقع أن يأتي مزيد من التمويل من 'سلال' تمويل التكيف مع تغير المناخ أو التمويل الإنساني أو التنموي أم لا، ورغم أن هذه التساؤلات لم تجد لها إجابة حتى الآن إلا أنه قد يكون لها أثر كبير على الأنظمة الناشئة التي تستهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة.

ورغم إمكانية أن نشهد بعض التحسينات في الأوضاع، إلا أن تعقيد كل من النمذجة المناخية والأنظمة الاجتماعية سيعني استحالة الخروج بتوقعات ذات مصداقية للتوجهات المستقبلية الخاصة بجوانب مثل الهجرة والصراع والتحول الحضري وما يستتبعه كل ذلك من تكاليف مالية. إن علينا أن نعمل قياماً على تحليل سليم للتوجهات السابقة – بالاستعانة بأفضل التخمينات. وبدون تحليل محسن للجوانب المختلفة من المشكلة، فإن التعريفات القانونية التي نحاول بها رصد آثار تغير المناخ على حياة البشر لن تكون ذات معنى.

جينتي كيرش- وود (kirsch-wood@un.org) هي مسؤولة الشؤون الإنسانية في دائرة سياسات الكوارث والاستضعاف في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (http://ochaonline.un.org)، أما ياكوب كوريبورج (jakan@kemin.dk) فقد عمل في السابق في دائرة الكوارث والاستضعاف في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويعمل حالياً في موضوع جهود التكيف الدولية مع تغير المناخ في وزارة المناخ والطاقة الدانمركية، أما آن- ماري ليند (lindea@un.org) فهي مسؤولة الشؤون الإنسانية بقسم النزوح ودعم الحماية بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد كتبت هذه المقالة على مسؤولية مؤلفيها الشخصية ولا تعبر الآراء الواردة فيها بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو الحكومة الدانمركية.

١. ب هويوس وآخرون، مركز أبحاث علم أوبئة الكوارث.، النشرة الإحصائية السنوية للكوارث ٢٠٠٦، بروكسيل، مايو ٢٠٠٧، الصفحات ١٨-٢٥.
www.em-dat.net/documents/Annual%20Disaster%20Statistical%20Review%202006.pdf
٢. انظر المقال الذي كتبه كاربالو وسميث وبيترسون، الصفحات ٣٣-٣٤.
٣. مايرز (٢٠٠٥) قياماً على بحث ن. مايرز و ج. كينت (١٩٩٥)، الهجرة البيئية: أزمة ناشئة على الساحة العالمية، المعهد المناخي، واشنطن دي سي.
٤. http://www.humanitarianreform.org/humanitarianreform/Portals/1/cluster%20approach%20page/clusters%20pages/Protection/IASC_Op%20Guidel&Manual%20on%20HR&Nat%20Disasters_2008.pdf
٥. www.unisdr.org/eng/hfa/
٦. http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2007-2008/chapters/arabic/

بالمخيمات نهائيًا ويصبح بمقدورهم العودة إلى مواطنهم الأولى ومحاولة إعادة تأسيس حياتهم من جديد وكسب أرزاقهم. في معظم المواقف من هذا النوع لا يحصل الأشخاص إلا على أدنى مستويات الدعم ـ وعلى أساس مرة واحدة فقط. وفي الغالب لا يكون بمقدور الأسر التي تحاول إعادة بناء حياتها وكسب أرزاقها أن تحصل على القوت الكافي ولا يصبح لديها خيار سوى الاتجاه إلى استغلال البيئة كمصدر للكسب والدخل.

تواجه العديد من المجتمعات في شمال أوغندا هذا الوضع، فتصبح غير قادرة على الوفاء بأسعار الوقود والغذاء ولا يتوفر لديها إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة. وبينما ينتظر الأشخاص نضج أول محصول لحصاده، نجدهم يتجهون إلى صناعة الفحم النباتي غير الشرعية كوسيلة للدخل ثم تصديره إلى جنوب السودان حيث تزيد أسعار السوق بمقدار خمس إلى ست أضعاف التكلفة المحلية في أوغندا. ويجب توقع أن يكون لقطع الأشجار لصناعة الفحم النباتي والزراعة آثار سلبية وطويلة المدى على هذه المناطق، أي على الأشخاص الذين سيعيشون هناك مرة أخرى بالإضافة إلى آثارها البيئة.

ديفيد ستون (david.stone@proactnetwork.org) هو مدير شبكة بروأكت «ProAct»، وهي منظمة غير حكومية معنية بالعواقب البيئية للنزوح البشري (http://proactnetwork.org).

في الوقت الذي تحرص فيه الوكالات على مواكبة هذه القضية بهمة والظهور بمظهر «الوكالات المسؤولة»، هناك مخاطر تتمثل في التغافل عن بعض المتطلبات الأساسية أو تنحيتها جانباً عن عمد؛ إذ في زخم النقاش والنشاط الدولي، نادراً ما يتواجد الأشخاص الذين من الأرجح أنهم هم أنفسهم ضحايا تغير المناخ، ونادراً ما تتم استشارتهم فيما يتعلق بوضعهم أو احتياجاتهم أو الخيارات الممكنة التي من الجائز جداً أن تشكل رفاهيتهم مستقبلاً. ولا يتم تمكينهم أو تشجيعهم على الدخول في النقاش العالمي. إن جزء من السبب وراء تجاهلهم يعزى إلى المستوى الذي يؤخذ إليه الحوار والقرارات والموارد المخصصة. ومن جهة أخرى، ثمة سبب آخر وهو الأكثر دهشة وهو يتمثل في أن أغلب هؤلاء الأشخاص والمجتمعات لا يعلمون أنهم، أو على وشك أن يكونوا، في مواجهة سلسلة من الأحداث التي من المرجح أن تغير حياتهم، وربما للأبد.

ديفيد ستون، شبكة بروآكت

المناطق الحرجة - التوقعات والخطوات المقترحة

جوك بيكر وتشارلز إيرهارت وديفيد ستون

قامت دراسة حديثة استخدمت تقنيات رسم الخرائط بتحليل مدى العرضة للكوارث خلال الـ ٢٠ - ٣٠ سنة القادمة بإلقاء الضوء على «المناطق الحرجة» المحتملة وتقديم رؤى للتخفيف من الآثار الناجمة. من الظاهر أننا نشهد تغيراً في المناخ يفوق حتى أسوأ التوقعات مما يعني أننا سنشهد عواقب لمثل هذه التغيرات من حيث الكلفة البشرية يصعب سبر غورها.

ويتوفر لدينا كم متزايد من الأدلة المتعلقة بوقع وأثر الكوارث المرتبطة بتغير المناخ على عدد أكبر من المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتعمل «التنمية السيئة» والصراعات والحكم السيء على إضعاف مرونة المجتمعات وتؤثر سلبًا على بيئتهم وتجعل من الصعب مقاومة آثار المخاطر وتبطئ من عملية إعادة بناء سبل العيش بعد وقوع الكارثة. لقد بدأت المنظمات البشرية الآن تدرك أن تغير المناخ لا يعني «أن الأمور ستسير كما هي عليه» فطبيعة ونمط المخاطر والكوارث الطبيعية تتغير ومن المرجح جدًا أن تستمر في ذلك.

من المحتمل أن يؤثر تغير المناخ العالمي على كل شخص على كوكب الأرض بدرجة ما سواء أكان ذلك على شكل تغير اجتماعي أو نفسي أو اقتصادي أو بيئي أو مزيج من ذلك، إلا أن البعض سيتأثر على نحو دائم أكثر من غيرهم. وعادة ما يكون هؤلاء من الفقراء وتكون المجتمعات الأكثر تعرضًا للمخاطر هي تلك التي لديها معلومات ضئيلة عن الأخطار الوشيكة وغالبًا ما تكون الأقل قدرة على إعادة بناء حياتها وأسباب العيش بعد محنة النكسة.

ساد العرف على أن تكون الاستجابة المعتادة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والقومية والحكومية هي مجرد التحرك من أجل الاستجابة، فلا يتم توجيه الاهتمام الكافي لمواجهة آثار الكارثة مبكرًا وبالطبع لا يتم في الواقع القيام بشيء حيالها. ولقد قامت دراسة حديثة بتكليف من منظمة كير (CARE) الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) بمحاولة تحديد المناطق والمجتمعات التي تكون أكثر تعرضًا للإصابة بالكوارث المرتبطة بالمناخ.[١]

ما هي «المناطق الحرجة»؟

قامت الدراسة بالبحث في الآثار البشرية المحتملة لتغير المناخ خلال الـ ٢٠ - ٣٠ سنة القادمة باستخدام تقنيات أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)، حيث تم رسم خرائط لمخاطر معينة ترتبط بتغير المناخ كالفيضانات والأعاصير والجفاف بالنسبة إلى العوامل المؤثرة على قابلية تعرض البشر للأضرار. وتعمل الخرائط الناتجة على تحديد «المناطق الحرجة» ذات المخاطر البشرية المرتفعة المرتبطة بتغير المناخ.[٢]

من المتوقع أن تزداد كثافة وتكرار ومدة ومدى المخاطر المرتبطة بالطقس في أجزاء عديدة من العالم خلال ٢٠ إلى ٣٠ سنة. وبذلك يجب على العديد من الدول والمناطق التي تعاني حاليًا من كوارث ترتبط بالطقس أن تتوقع أن تسوء الظروف على المدى القصير.

- المناطق الحرجة المعرضة للفيضانات تم تحديدها في إفريقيا (وبالأخص في منطقة الساحل والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات العظمى ووسط وجنوب شرق إفريقيا) ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى والجزء الغربي من أمريكا الجنوبية.

- المناطق الحرجة المعرضة للجفاف تقع بصفة أساسية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا (وبالأخص أفغانستان وباكستان وأجزاء من الهند) وجنوب شرق آسيا (وبالأخص بورما وفيتنام وإندونيسيا).

- المناطق الحرجة المعرضة للأعاصير تشمل موزامبيق ومدغشقر وأمريكا الوسطى وبنغلاديش وأجزاء من الهند وفيتنام والعديد من دول جنوب شرق آسيا الأخرى.

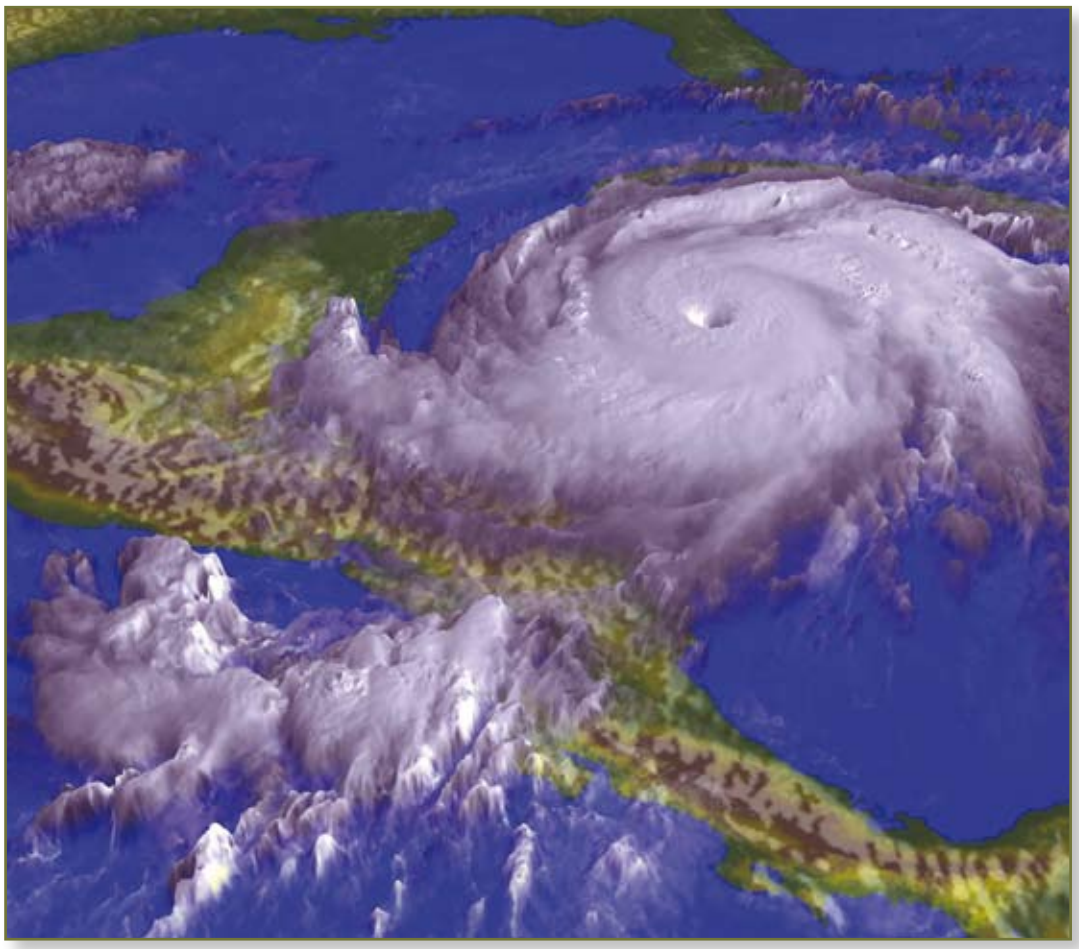

إعصار ميتش

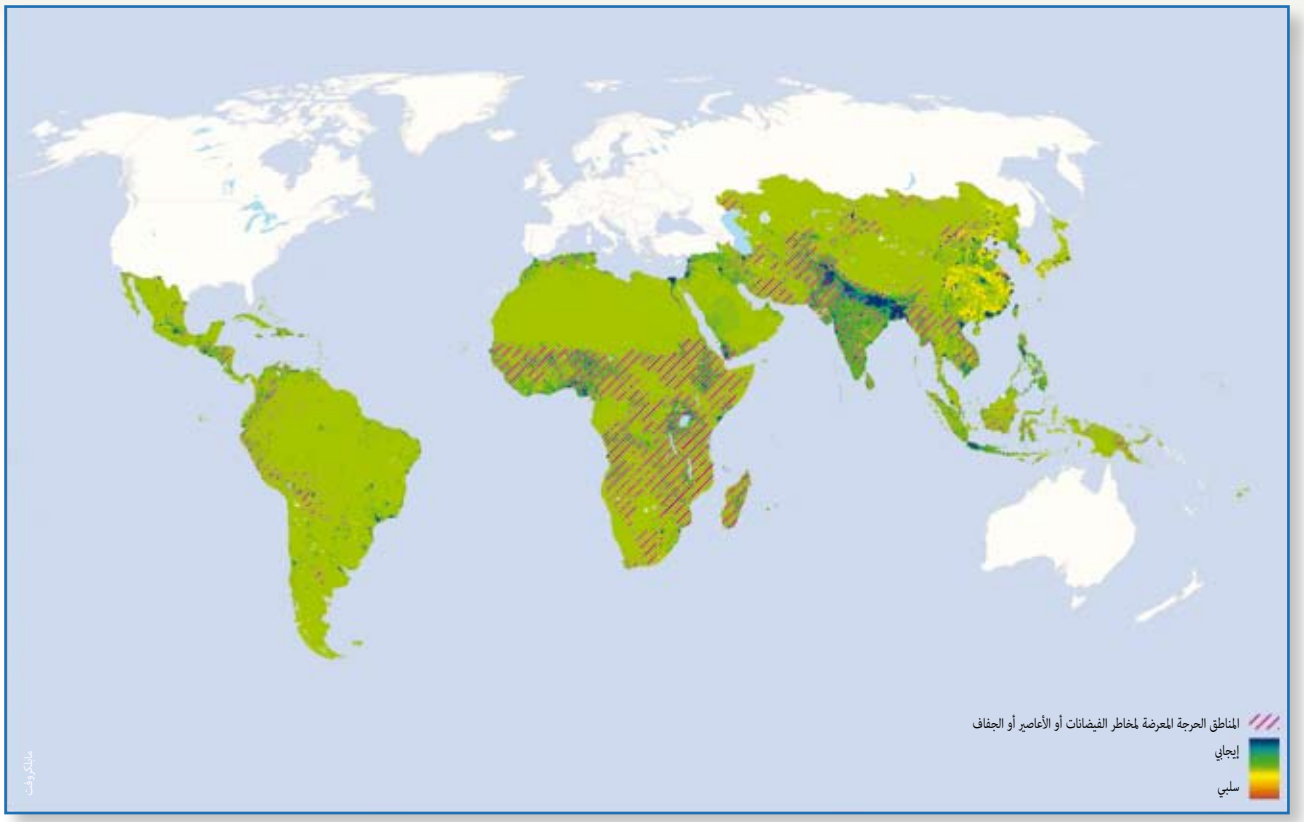

توضح الخريطة أدناه[٣] المناطق الحرجة للمخاطر البشرية الناجمة عن الفيضانات والأعاصير والجفاف (مجتمعة) مُسقطة على درجة الكثافة السكانية في المناطق المشار إليها. وتمثل المناطق ذات اللون الأزرق والمظللة بخطوط حمراء مناطق شديدة الكثافة السكانية والتي تُعد أيضًا بقعًا ساخنة. يمكن تفسير هذه المناطق بأنها تواجه مخاطر أعلى للنزوح السكاني في المستقبل كنتيجة لمخاطر مناخية.

المناطق التي تواجه خطر التعرض لأكثر من واحدة من المخاطر المرتبطة بالمناخ تستحق اهتمام خاص. وتشمل هذه المناطق معظم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالأخص الساحل الشرقي، ومعظم جنوب آسيا. علاوة على ذلك تصبح بعض المناطق بقعًا ساخنة معرضة للخطر في كل من الثلاث مخاطر المذكورة أعلاه وتشمل هذه جنوب شرق إفريقيا وأجزاء من جنوب وجنوب شرق آسيا. يمكن استخدام نفس الطريقة في عمل خرائط تعطي رؤية أكثر تفصيلاً لقابلية التأثر بالكوارث بالاعتماد على عدد المتغيرات الطبيعية والبشرية والاجتماعية والمالية والجسمانية. فعلى سبيل المثال تظهر المستويات العالية لقابلية التأثر بالكوارث مؤشرات قومية للحكم ومخاطر الصراع بينما تظهر القابلية الأقل للتعرض للكوارث زيادة الكمية المتاحة من المياه والأراضي الخصبة. ومع ذلك فالرسالة الواضحة التي تنبثق عن هذه الدراسة هي أن المؤشرات المرتفعة للمخاطر لا ينتج عنها بالضرورة مستويات مرتفعة مشابهة من القابلية البشرية للتعرض للأضرار. من التوقعات إلى اتخاذ الخطوات تقترح الدراسة أيضًا بعض الخطوات الهامة:

- زيادة الاستثمار في الحد من أخطار الكوارث، وهذا يعني التركيز على تقليل قابلية التأثر بالكوارث بدلا من الاعتماد على الاستجابة وردود الفعل إثر حدوث حالات الطوارئ، وبالأخص في الدول الفقيرة التي تميل إلى التعرض للمخاطر ولكنها تواجه زيادة في حوادث الطقس الشديدة. وتحتاج الاتفاقيات المستقبلية حول كيفية التكيف مع التغير في المناخ إلى أن تعكس بوضوح أهمية تقليل مخاطر الكوارث والاستعداد للاستجابة.
- ضمان توفير استجابات أكثر سرعة وملائمة للكوارث، حيث يعمل التغير في المناخ على زيادة الحاجة إلى استجابات بشرية «ذكية» تحافظ على سبل العيش بجانب إنقاذ الأرواح.
- الاستثمار في أنظمة تخطيط وتحليل محسنة للمخاطر وقابلية التأثر بالكوارث لتقييم المخاطر الناشئة عن تغير المناخ على نحو أفضل. تشمل هذه الاستثمارات تحسين تقنيات رصد المناخ من أجل تحسين التخطيط وتحسين موثوقية التنبؤات الجوية والممارسة السليمة النموذجية. وحينئذ تكون هناك حاجة إلى ترجمة هذه المعلومات إلى سياسة لضمان تقديم الدعم المناسب للأشخاص الذين تكون لديهم قابلية للتأثر بالكوارث ويتأثروا بتغير المناخ.
- وأخيرا وليس آخرًا بأية حال، الحد من تغير المناخ حيث من المحتمل بدون بذل جهود الحد من هذا التغير أن نشهد فشل العديد من الجهود المبذولة لتقليل قابلية التأثر بالكوارث ـ حتى لو استخدمنا أنظمة نمذجة أكثر دقة.

جوك بيكر (baker@careinternational.org) هو منسق الجودة والمساءلة لفريق كير للطوارئ (www.careinternational.org). تشارلز إيرهارت (ehrhart@careclimatechange.org) هو منسق تغير المناخ في كير، أما ديفيد ستون (david.stone@proactnetwork.org) فهو مدير شبكة بروأكت ProAct (http://proactnetwork.org) وهي منظمة غير حكومية معنية بالعواقب البيئية للنزوح البشري.

لمزيد من المعلومات عن هذه الدراسة قم بزيارة موقع الإنترنت www.careclimatechange.org

١. ثو، أندرو ودو بلوا، مارك (٢٠٠٨) «تغير المناخ والعرضة للكوارث: الاتجاهات الناشئة عن التخطيط والمناطق الحرجة للمخاطرة بالنسبة للعوامل البشرية» مابلكروفت.
٢. مع الأخذ في الاعتبار مدى تعقُّد علم تغير المناخ وقياسات القابلية البشرية للتأثر بالكوارث، نجد أنه يجب تفسير تلك النتائج على أنها استرشادية فقط. كما يكون من الضروري القيام ببحث إضافي أكثر تفصيلاً على كل من المستويين المحلي والإقليمي لتحسين الموثوقية.
٣. تم تطوير هذه الخريطة وغيرها مما تمت الإشارة إليه في هذا المقال بدعم من فرع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) لدراسات السياسة والتنمية، ومع ذلك فإن الآراء المذكورة هي خاصة بالمؤلفين ولا تمثل بالضرورة الرأي الرسمي للأمم المتحدة.

«التدابير الحميدة»: التعاون والتنمية

فيكرام أوديدرا كولمانسكوغ

من الواجب على المجتمع الدولي التكفل بعملية التكيف في أكثر الدول تعرضاً لتغير المناخ وتأثراً به.

من الضروري أن تشكل الوقاية والتخفيف عن هذه الدول أولويات جهود عملية التكيف. لكن وبعد أن أصبح الاحترار العالمي واقعاً مفروضاًفرض نفسه بالفعل، فإن هناك بعض التداعيات التي تجعل التكيف هو الاستجابة الوحيدة المتاحة والملائمة. ويؤكد الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على أهمية التعامل مع قضية التكيف مع تغير المناخ في الدول الضعيفة، خاصة التي تسمى فيها هذه الاستجابات بتدابير «التدابير الحميدة» - أي التدابير التي تثبت جدواها في النهاية بغضّ النظر عما إذا حدثت آثار تغير المناخ التي تنبأنا بها أو كيف حدثت. ويشير التقرير[1] الصادر عن الفريق أن معظم التحليلات الخاصة بالتكيف تبين أن التكيف الناجح يتطلب تغييرات هامشية أكثر مما يتطلب تغييرات جذرية في الأماكن ومسارات التنمية.

ويتضح من أبحاث الصراع البيئي ودراسات الهجرة/اللاجئين أن مواجهة عوامل الصراع والهجرة القسرية يمكن أن تساعد على منع حدوث أسوأ الآثار المترتبة عن تغير المناخ. فالآثار التي تنتج عن تغير المناخ قد تكون سبباً في نشوب الصراعات، ولكن ينبغي ألا تصل إلى مستوى الصراعات العنيفة. ويلاحظ أن القدرات اللازمة للتكيف بنجاح مع تغير المناخ تشبه بل وتطابق في كثير من الأحيان اللازمة اللازمة للتنمية بوجه عام وكذلك الحد من مخاطر الصراع والهجرة القسرية. لذلك فإن بعض طرق التكيف تكون بتعزيز وتطوير هياكل الدولة وإمكاناتها فضلاً عن العدالة الاقتصادية والعدالة في التوزيع. وبهذه الطريقة، يمكن لسياسات تغير المناخ التي تراعي عنصري الصراع والهجرة، أن تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، كما يمكن للسياسات الإنسانية والتنموية المقاوِمة لتغير المناخ أن تشكل استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه الظاهرة.

ورغم أن مسؤولية تغير المناخ وآثاره تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول المتقدمة، إلا أنه على الدول الضعيفة أيضاً مواجهة حقيقة الهجرة القسرية والصراعات. فالمسؤولية الرئيسية للدول هي حماية البشر على أراضيها. وجدير بالذكر أن عملية التكيف تعتمد بدرجة كبيرة على توافر الموارد والمعلومات والبنية التحتية، إلا أن دور الدولة ومؤسساتها وغيره من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمن الأمور الحيوية لمنع الصراعات والنزوح في سياق تغير المناخ.

وفي عالمنا اليوم الذي تسيطر عليه العولمة والخصخصة والتجارة الحرة تزداد صعوبة فصل السياسة في دولة واحدة وإلقاء اللوم على دول منفردة وحدها. إذ أن جزءً كبيراً من اقتصاد الدول الضعيفة غالباً ما تسيطر عليه شركات دولية تعود ملكيتها في نهاية الأمر للدول الغربية وغالبا ما تتواجد مقراتها الرئيسية فيها. وتهدف هذه الشركات إلى الربح وقد تكون لها مصلحة في اختلال الدول وتكون معارضة بطبيعتها لتدابير التكيف والتخفيف. كما أن تجارة السلاح توضح دور الشركات الكبرى عبر الوطنية في المساهمة في احتدام الصراعات ونزوح السكان. وقد باءت محاولات الحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة بالفشل عدة مرات نظراً لأن شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية بدعم من حكومتها قد ضربت بالضوابط عرض الحائط تحت شعار حرية السوق. لذلك لا بد أن ننظر إلى التحديات التي تواجه الدول النامية في هذا السياق الأكبر. فإذا أردنا معالجة مسببات الهجرة القسرية والصراع، ينبغي أن نسعى أيضاً إلى تحديد هذه المسببات في سياسات الدول المتقدمة وممارساتها.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/أليه ونسر

لاجئون يجمعون المياه من بركة راكدة في مستوطنة النازحين داخلياً في هرجيسا، الصومال، ٢٠٠٦.

ومن الممكن لتغير المناخ أن يخلق مفهوماً جديداً وأقوى للتضامن. إذ أنه يفسح الطريق للتعاون في مواجهة المشكلات العالمية كالصراع والنزوح. وظاهرة تغير المناخ تذكرنا بأن كل الأشياء ترتبط ببعضها البعض. فحتى ولو كان العالم منقسماً وكانت الشعوب مصنفة بطرق عديدة فما زال يجمعنا كوكب واحد هو كوكب الأرض الذي نحن جميعاً جزء منه.

فيكرام أوديدرا كولمانسكوغ (vikram.odedra@nrc.no) هو مؤلف التقرير الصادر عن مجلس اللاجئين النرويجي بعنوان «تدفقات اللاجئين في المستقبل»، المتوفر على الإنترنت على الموقع:
www.nrc.no/arch/_img/9268480.pdf

١ www.ipcc.ch

المستقبل هو الحاضر

كريغ ل. جونستون

لقد فشل جيلنا في الوفاء بالتزاماته لمنع تغير المناخ، لذا فإن أي خطوة نتخذها الآن، مهما كان مرحَباً بها، لن تغير التوجهات الحالية بالكامل. ونحن في أمس الحاجة الآن إلى الاستعداد لمواجهة العواقب الإنسانية لتغير المناخ.

أولاً، نحن في أمس الحاجة إلى فهم أفضل لحجم وخصائص هذه القضية، كما نحتاج إلى البيانات التي تساعدنا على التخطيط الفعال. فقد اصطدمنا بجدار التحليل الصخري في فهمنا لعواقب هذه القضية وسيكون علينا أن نواجه قدراً هائلاً من الغموض. إذ أن تغير المناخ قد يأخذ العديد من الأشكال المختلفة فيما يتعلق بكيفية تأثيره على الهجرة أو حتى على تدفقات اللاجئين. والمطلب الأول هو الحصول على تحليل أفضل للبيانات.

وتتمثل النقطة الثانية في تحديد الجهات التي ستعالج هذه القضية. فهي مشكلة عالمية تقتضي اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي والدولي. ولا شك أن للأمم المتحدة دوراً يجب أن تلعبه، فقد وضع الأمين العام هذه القضية ضمن الأولويات على مستوى المنظومة بأكملها.

والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مكلفة رسمياً بحماية ومساعدة اللاجئين وعديمي الجنسية. وجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين يضطرون إلى النزوح إنما ينزحون هرباً من الصراعات أو الاضطهادات الناجمة عن اضطرابات مدنية فجّرها تغير المناخ. فهؤلاء الذين يفرون من بلادهم بسبب أن تلك البلاد لم يعد لها وجود قد يصيرون عديمي الجنسية ومن ثم تصبح المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عنهم. وفي كل هذه المواقف، تكون المفوضية مسؤولة ومكلفة رسمياً بتوفير الحماية لهؤلاء.

وقد طُلب من المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مراراً المساعدة في الطوارئ الدولية التي تسببها الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والعواصف العنيفة، لا لأن المفوضية مسؤولة عمن يتأثرون بهذه الأحداث ولكن لأنها تملك الخبرة والمقدرة اللازمين لتقديم المساعدة كما أن عليها التزام إنساني بأن تفعل ما بوسعها في هذه المواقف. واستطراداً يمكن القول بأنه من الصعب أن نتصور حالة طوارئ دولية حقيقية من النزوح القسري ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن تغير المناخ ولا تضطلع فيها المفوضية بدور رئيسي. لذا فإنه يتعين علينا أن نكون على استعداد لتحمل نصيبنا من هذه المسؤولية. كما أننا نحتاج إلى تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لمزيد من الأطر القانونية الدولية لمعالجة هذه القضايا أو ما إذا كانت الآليات القائمة المصحوبة بالتنسيق الدقيق والمكثف تكفي لمعالجتها.

ومَن الذي يتحمل التكاليف؟ هناك اقتراح بأن يتحمل التكاليف هؤلاء الذين تسببوا في المشكلة. وبرغم أنه لا توجد دولة أو مجموعة دول تسلم من اللوم في هذه القضية، فما من شك أن الدول الصناعية في العالم تتحمل الجزء الأكبر من هذا العبء. ولكن في اعتقادي أنه بدلاً من إلقاء اللوم يمكننا تحقيق نفس النتيجة بأن نطلب من أصحاب الأموال والتقنيات تحمّل قدر من المسؤولية وتأدية واجبهم تجاه الإنسانية. وقد أظهرت دراسات أخيرة أنه برغم أن الاستثمار المطلوب يعد كبيراً، إلا أن العائد الاقتصادي يكون كبيراً أيضاً. وخلاصة القول، ينبغي أن تكون الدول المتقدمة في العالم قادرة على تحمل هذا العبء إن توفرت الإرادة لذلك. وإذا توفر التمويل فأنا على ثقة بأنه يمكن إيجاد الآليات الدولية اللازمة لمواجهة هذه المشكلة. لكن المشكلة الحقيقية هي في توافر التمويل.

وهناك مسألة أخرى تتطلب اهتماماً عاجلاً، وهي مَن الذي سيقبل بهؤلاء الذين هاجروا قسراً عندما يعجزون عن العيش في بلدانهم؟ واستناداً إلى التجارب التي مررنا بها حتى الآن، أتنبأ بأن التعامل مع إعادة توطين هؤلاء الذين دفعهم تغير المناخ إلى النزوح سيكون مهمة عسيرة وربما مستحيلة.

نازحون بسبب الفيضانات، السودان، أغسطس/آب ٢٠٠٨.

ونحن لسنا بصدد قضية ستؤثر علينا في المستقبل. فالمستقبل هو الحاضر. ونحن بصدد أزمة عالمية تقتضي دعوة موحدة للتحرك.

كريغ ل جونستون (johnstone@unhcr.org) هو مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. هذا المقال يستند إلى كلمة ألقاها في مؤتمر عن «تغير المناخ والهجرة القسرية» نظمه معهد أبحاث السياسة العامة في لندن، ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٨.

التكيف والتعاون

بريتا هاينة ولورنز بيترسن

أصبحت قضية التكيف مع تغير المناخ قضية مهمة سواء على مستوى السياسات الدولية التي تتناول قضايا المناخ أو على مستوى التنفيذ العملي على أرض الواقع.

يركز التكيف على خفض الاستضعاف (خاصة الفقراء) ومن ثم الحيلولة دون حدوث النزوح أو نشوء الصراعات على الموارد الشحيحة. والبلدان النامية أكثر عرضة بصفة خاصة لتبعات تغير المناخ، خاصة متى كانت معايش سكانها تعتمد اعتماداً مباشراً على الظروف الطقسية والمناخية. ويشكل الفقر في حد ذاته أحد أهم أسباب انعدام الحول والقوة في مواجهة تبعات تغير المناخ.

هذا مواجهة المخاطر المتغيرة بيد أنه قد يعني كذلك استثمار الآثار الإيجابية لتغير المناخ والبناء عليها.

ومن المهم هاهنا التمييز بين المحركات غير المناخية، مثل السياسات الحكومية أو النمو السكاني، وبين المحركات المناخية الفعلية. فالمحركات المناخية قد تكون عمليات تتسم بتغيرات بطيئة الهجوم مثل ارتفاع مستوى سطح

الوكالة الألمانية للتعاون الفني/جيزكا فريشون

ويجعل غياب القدرات (الفنية والبشرية والمالية) من الصعب التكيف مع الظروف المتغيرة وتخفيف المخاطر. وبتعبير آخر، فإن تغير المناخ سوف يزيد، وقبل كل شيء، من حدة المشاكل الموجودة بالفعل في البلدان النامية، والتي ستواجه بصفة عامة صعوبات في التكيف مع هذه التحديات الإضافية.

ويعني التكيف مع تغير المناخ إعادة فحص و، إذا استلزم الأمر، تعديل سياساتنا وبرامجنا واستثماراتنا وأخيراً سلوكياتنا على ضوء معرفتنا بتغير المناخ وآثاره. وقد يعني البحر وتراكم الأملاح في الأراضي الزراعية والتصحُّر وتنامي شُح المياه. أما الحوادث المناخية فهي أخطار هائلة تضرب ضربتها بشكل مفاجئ مثل الفيضانات الناجمة عن الرياح الموسمية والأعاصير والفيضانات المفاجئة الناجمة عن ذوبان البحيرات الجليدية. وكل هذه المحركات تسهم في زيادة أعداد السكان المعرضين للتأثر والقاطنين في الأراضي الهامشية المعرضة لتغير المناخ. وبينما تتطلب العمليات المناخية – والتي تتسم بطول أمدها بطبيعتها- التعامل معها من خلال استراتيجيات تكيف طويلة الأمد، فإننا نجد الحوادث المناخية من جهة أخرى تتطلب وضع

إجراءات لإدارة مخاطر الكارثة. وإجمالاً فإن تطبيق استراتيجيات التكيف وتطبيق الإدارة الناجحة لمخاطر الكوارث سوف يسهمان في تقليل من مستوى استضعاف السكان إزاء هذه المخاطر.

استراتيجيات التكيف

يستدعي التكيف بذل جهود جماعية من الأطراف المختلفة والعاملة على مستويات مختلفة وعلى امتداد كافة القطاعات. وتتضمن كل إستراتيجية تكيف ثلاثة خطوات رئيسية. الخطوة الأولى هي الوقوف على صورة واضحة للآثار المناخية المتوقعة من أجل تقييم مدى ضعف المجتمعات والأنظمة الإيكولوجية أمامها. وعلى خلاف إدارة مخاطر الكوارث، تذهب هذه الخطوة في تقييمها لأعمق من مجرد تقييم المخاطر وأشكال الاستضعاف الفورية؛ كما أنها تشمل كذلك تقييماً للنزعات المستقبلية أو النطاق المستقبلي للتغيرات المناخية المتوقعة. أما الخطوة الثانية فتتمثل في الموازنة بين الآثار المناخية وبين أشكال الاستضعاف المحتملة لاشتقاق إجراءات التكيف الممكنة والملائمة. كذلك يسهم حساب التكاليف المالية والاقتصادية لهذه الإجراءات من

خلال إجراء تحليل التكلفة والعائد في تحديد الإجراءات ذات الأولوية منها. أما الخطوة الثالثة والأخيرة في هذه السلسلة من الخطوات فهي تحديد الجوانب الإدارية للموضوع. فمن أقدر الأطراف على تولى مهمة معينة، وماذا ستكون وسيلته في إدارة المخاطر؟ ومن خلال إتباع هذه السلسلة من الخطوات، يصبح من الممكن وضع أي استراتيجيات تكيف سواء كانت محلية أو وطنية أو إقليمية.

وقد تم تطبيق هذه الخطوات الثلاث ضمن عدد من مشروعات وبرامج التعاون التنموي الألماني التي تركز على التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. ولكن على ضوء أبعاد هذه المشكلة، فإن التعاون التنموي الدولي لا يسهم إلا بجزء يسير من القدرات الضرورية لتحقيق إجراءات التكيف. ومن ثم، يقع على التعاون الدولي دور مهم في مساعدة الحكومات المحلية في وضع وتطوير استراتيجيات التكيف وتخطيط الأولويات.

إدارة مخاطر الكوارث – التكيف مع مخاطر المناخ في موزامبيق

يتمثل الهدف الرئيسي من إدارة مخاطر الكوارث في خفض خطر الكارثة على المجتمعات القاطنة في المناطق التي تهددها المخاطر الطبيعية (إدارة المخاطر) وإعدادها للتغلب على الكارثة إذا ضربتها (الاستعداد). وفي موزامبيق، نجح التعاون التنموي الألماني في تنفيذ برنامج مجتمعي ينهض كنموذج على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه إدارة مخاطر الكارثة في التكيف الناجح مع الحوادث المناخية.

وتعد موزامبيق واحدة من أفقر البلدان في العالم، كما يتأثر مستجمع أمطار نهر بوزي في ولاية سوفالا بالفيضانات شديدة الخطورة كما تضرب الفيضانات والأعاصير بصفة منتظمة المجتمعات المجاورة للنهر. وقد أثرت الفيضانات في عام ٢٠٠٠ على ما يقرب من ٤,٥ مليون نسمة وأزهقت أرواح ٨٠٠ نسمة. ووفقاً للتقارير الواردة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، سوف تشهد موزامبيق عل الأرجح زيادة أكبر في حوادث الهطول الغزير للأمطار وانتشاراً أوسع وأكثر حدة لموجات الجفاف.

> «لقد أدركنا أن بوسعنا إنقاذ الكثير من الأرواح من خلال توفير القدرات والهياكل الأفضل لإدارة الكارثة على جميع المستويات في مناحي المنع والاستعداد والاستجابة لمثل هذه الكوارث المناخية»
>
> موازيه فيسينتي بينيسين، مدير المعهد الوطني للأرصاد الجوية

وفي عام ٢٠٠١ – وبعد الفيضان بعام واحد- استهلت منظمة GTZ برنامجاً للتنمية الريفية يتضمن تعليم إدارة مخاطر الكوارث[1]. وقد كشفت إحدى عمليات تحليل المخاطر عن أن ثلث سكان المنطقة معرضون بشكل خاص لخطر الحوادث الطبيعية المتطرفة. وبناء عليه، تم تحديد أكثر المناطق عرضة للخطر بشكل مفصل، وذلك إلى جانب تحديد المناطق ذات الأراضي المرتفعة والتي يمكن استخدامها لأغراض الإخلاء المؤقت. وعلى أساس تحليل المخاطر الذي تم إجراؤه، تم إنشاء لجان محلية لإدارة الكوارث في تسعة مجتمعات وتدريبها بمساعدة خبراء من كوستاريكا وهندوراس. كما قام القرويون والمتطوعون كذلك بإنشاء نظام محلي للإنذار المبكر ويقوم على قدرات بسيطة نسبياً. وتم أخذ قراءات كميات الأمطار المتساقطة ومستويات سطح النهر يومياً في سبع محطات قياس؛ وهي تفيد في إعطاء إنذار مبكر بالكارثة عند الضرورة. وتقوم لجان إدارة الكوارث المحلية باستلام هذه التحذيرات، وذلك بصفة أساسية من خلال إذاعة راديو كوميونيتاريو دو بوزي(الناطقة باللغة البرتغالية)، ثم إعلام سكان المنطقة بها – باللهجة المحلية، وهي لهجة نداو- وتنظيم عملية النقل والإخلاء. وكانت ترجمة هذه التحذيرات إلى اللهجة المحلية عاملاً مهماً في نجاح هذا المشروع.

وعلاوة على ذلك، تم وضع مقرر دراسي وجداول محاضرات في أربعة مدارس تابعة للمشروع لرفع الوعي بين الأطفال والشباب حول آثار تغير المناخ وتعويدهم على معنى إدارة مخاطر الكوارث في سن مبكرة. وقد تم إدراج هذين الموضوعين بالفعل في المناهج المحلية.

ونتيجة لهذه الأنشطة، زاد وعي القرويين وممثلي الحكومات المحلية بهذه القضايا، كما تم دمج إجراءات إدارة مخاطر الكوارث للتكيف مع تغير المناخ في الخطة التنموية للمنطقة. ويجعل النظام المتماسك والقائم حالياً لإدارة مخاطر الكوارث من الممكن إطلاق التحذيرات المبكرة من حوادث الفيضان وقد أثبت النظام كفاءته بالفعل في ذلك. فخلال المواسم الممطرة من عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ضربت الفيضانات الغزيرة المنطقة مرة أخرى ولكن معظم السكان نجحوا في الفرار والنجاة بأنفسهم. وفي الوقت نفسه، تم إجراء المزيد من أشكال المعايرة والتنقيح للنظام لرفع كفاءته أكثر وأكثر.

ويُعزى نجاح هذا المشروع إلى ما تميز به من مستوى مرتفع من المشاركة والانتماء من قبل سكان نهر بوزي. ويصف موازيه فيسينتي بينيسيني هذا المشروع باعتباره «نظام إنذار مبكر متمحور حول السكان»، ويقوم على المعرفة المحلية والعادات والقيم الثقافية. ومع قيام كبار المجتمع المحلي وأطباءه ومعلميه جميعهم بالتطوع للخدمة في لجان إدارة الكوارث المحلية، أصبح تولي المسؤولية أمراً يلقى احتراماً كبيراً في هذه المجتمعات. إلا انه تظل هناك بعض التحديات مثل المحافظة على عمل النظام والمحافظة المستمرة على وعي السكان بالمخاطر المناخية والانتفاع بأساليب الاستعداد للكارثة.

وقد شاركت العديد من المناطق الأخرى تجارب وخبرات بوزي، حيث وضعت الخطط لإنشاء آليات محلية لإدارة مخاطر الكوارث في هذه المناطق. وقد أظهر سكان بوزي أن الكوارث والتهديدات الناجمة عن المناخ يمكن مواجهتها بكفاءة من خلال العمل المجتمعي المتمتع بالتماسك واللامركزية وكذلك القدرة على تحقيق التنظيم الذاتي بتكاليف منخفضة.

نشر الوعي بالتكيف في اندونيسيا

يتسم التكيف بأنه مهمة متشابكة المجالات، حيث يتطلب تنسيق الجهود بين الأطراف المختلفة داخل وخارج الدولة. ويتلقى التكيف دعمه من الأنشطة التي تبذلها الوزارات المعنية (مثل وزارات البيئة والمالية والتخطيط) وكذلك الوزارات المسؤولة عن تحديد ووضع أولويات صرف الميزانية بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة مثل معاهد الخدمات الجيولوجية وخدمات الأرصاد الجوية ومؤسسات الوقاية من الكوارث. وتستطيع الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة المساعدة في توفير الإطار اللازم لتنسيق أنشطة التكيف وبما يحقق صناعة القرار المتبصرة وحشد الدعم الوطني والدولي وتطوير الهياكل المؤسسية الملائمة للتكيف.

وتواجه اندونيسيا عجزاً متزايداً عن درء آثار تغير المناخ، والتي منها آثار ارتفاع مستويات سطح البحر والتغيرات في مستويات هطول الأمطار والأحداث الطقسية المتطرفة. وتشير التوقعات المناخية إلى أن متوسط معدلات سقوط الأمطار في المواسم الممطرة سوف يزيد في معظم أرجاء اندونيسيا بينما من المتوقع أن يزيد طول فترة الموسم الجاف وبما يزيد من خطر حدوث الفيضانات أثناء المواسم الممطرة وخطر حدوث موجات الجفاف في الموسم الجاف. وسوف يكون لهذا أثره على موارد المياه والزراعة والزراعة الغاباتية والصحة والبنية التحتية.

ويقول الدكتور سوتاردي من وزارة الأشغال العامة الاندونيسية والسكرتير التنفيذي لشراكة مياه اندونيسيا[2] أن «معظم الناس لم يضعوا بعد قضية الاستعداد لتغير المناخ ضمن قائمة اهتماماتهم اليومية. فلا يزالون يرون أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد 'زيادة كبيرة فقط' أثناء الموسم الممطر أو 'نقص كبير فقط' في الأشهر الجافة». ورغم ذلك، تسبب كيفية تحقيق التكيف مع تغير المناخ قلقاً وهاجساً كبيراً للحكومة الاندونيسية. وكانت وزارة البيئة من جانبها قد بدأت في وضع نهج استراتيجي وطني في التخطيط للتكيف. وتشمل التحديات التي يواجهها هذا النهج توافر ونشر المعلومات المهمة ووسائل التخطيط والتوعية بالقضية بين صناع القرار وإشراك الوزارات المختصة والإدارات المحلية والتي تمثل مشاركتها أمراً مهماً في تنفيذ التكيف.

وتعمل منظمة GTZ حالياً على مشروع يهدف للمساعدة في تعزيز قدرة وقدرات صناع القرار على نشر

ودمج قضايا تغير المناخ في عمليات التخطيط التنموية. كما يقدم المشروع مساعدته في تقييم أشكال الاستضعاف ومدى القدرة على درء الآثار الاقتصادية للمخاطر المناخية بالإضافة إلى تحديد أولويات خيارات التكيف في قطاع المياه. كما يصب المشروع تركيزه كذلك على تحقيق التعاون بين المؤسسات المختلفة بخصوص التكيف. وهذه الأهداف جميعها والممثلة في تقييم المخاطر وأشكال الاستضعاف وتحديد خيارات التكيف تؤدي إلى زيادة الوعي وتبصر عملية صناعة القرار بالمعلومات اللازمة في إدارة موارد المياه وما ورائها. وكذلك فإن من شأن دمج هذه الإجراءات في التخطيط المالي والتنموي أن يسهم في رفع مستوى الإدارة المستدامة للموارد العامة. وأخيراً، فإن إتباع أسلوب منهجي في تحديد الأولويات سوف يكون له مردوده في تحسين كفاءة الإجراءات التي تخفض مستوى الاستضعاف إزاء تغير المناخ.

وخلال هذا المشروع، ظهرت أهمية توفير المعلومات المهمة على المستويات المختلفة وللأطراف المختلفة بشكل واضح. ففي قطاع المياه، نجد أهمية كبيرة للمعلومات الفنية التفصيلية في تبصير عملية صناعة القرار بينما يتطلب رفع الوعي وجود قدر أكبر من المعارف المتراكمة. كذلك فإن لتحسين القدرات المؤسسية للتعاون فائدة حيوية على جميع المستويات.

الهجرة كاستجابة تكيّف

قد تصبح إحدى المناطق في وقت من الأوقات عاجزة عن دعم وسائلها في توفير القوت، وهنا يضطر السكان للهجرة إلى المناطق التي تتوافر فيها فرص أفضل في المعيشة. وبصفة عامة، فإن مجتمع التكيف الدولي يميل لوصف الهجرة باعتبارها 'فشلاً في التكيف'. ورغم ذلك، فإن الهجرة تظل (وكانت هكذا لزمن طويل) استجابة تكيفية للضغوط المناخية في الكثير من المناطق.

كذلك فإن الهجرة المؤقتة يمكنها على سبيل المثال في أوقات الضغوط المناخية أن تسهم في رفع دخل العائلة (من خلال العمل بأجر في مكان آخر) وتُقلل من استنزاف الموارد المحلية. ففي بتسوانا على سبيل المثال، نجد الكثير من الفقراء في الحضر يعتمدون على الماشية والأراضي الزراعية في بلداتهم الريفية للحصول على الغذاء واحتياطي الدخل. ورغم ذلك، ونظراً لأنهم لا يقيمون في بلداتهم الريفية، فإنهم لا يكونون مستحقين قانوناً للإغاثة في حالات الجفاف وقد يتعرضون لخسائر هائلة وبدون تعويض في حال قلت الأمطار[٣].

إن من شان السياسات التي ترمي للتحجيم من الهجرة بينما تغفل في نفس الوقت عن أسباب هذه الهجرة وظروفها أن تزيد من استضعاف الفقراء. ومن ثم، ينبغي على استراتيجيات التكيف الوطنية (والإقليمية) أن تعمل على الاعتراف بالهجرة باعتبارها أحد خيارات التكيف – وذلك مثلاً من خلال الاعتراف بأن السكان قد يعيشون ويتركون أصولهم وممتلكاتهم في أكثر من مكان واحد. وفي هذا الصدد، يمكن للتعاون التنموي أن يسهم في تحسين من قدرة الحكومة المحلية على التعامل مع الهجرة باعتبارها أحد الخيارات المطروحة واستيعاب الهجرة بدلاً من محاولة تقويضها.

الفيضانات في مقاطعة موتارارا، موزمبيق، ٢٠٠٧.

بريتا هاينة (Britta.heine@gtz.de) تعمل مع برنامج الحماية المناخية للبلدان النامية بمقر GTZ في إيخبورن بألمانيا (www.gtz.de/en/). أما لورنز بيترسن (Lorenz.Peterson@gtz.de) فهو رئيس برنامج الحماية المناخية. ولمزيد من المعلومات، انظر www.gtz.de/climate.

انظر أيضاً: GTZ (٢٠٠٨): تغير المناخ والأمن. تحديات للتعاون التنموي الألماني. ويمكن الحصول على نسخ إلكترونية أو ورقية لهذا التقرير بإرسالكم طلباً إلكترونياً على العنوان climate@gtz.de

١. هو لصالح الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ).
٢. www.inawater.com
٣. تاكولي، سيسيليا (٢٠٠٧): 'الهجرة والتكيف مع تغير المناخ'، آراء التنمية المستدامة، المعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED) www.iied.org/pubs/pdfs/17020IIED.pdf

دراسة

كيريباس: النزوح والتكيف

ماريان لوخري وجين ماك آدم

يواجه شعب كيريباس، إضافة إلى ضرورة تطوير استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، احتمالية إمكانية الانتقال وإعادة التوطين الدائم في مكان آخر.

وفقاً لما أعلنه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC[1]) فإن ارتفاع مستوى سطح البحر من المتوقع أن يهدد البنى التحتية الحيوية والأنظمة الداعمة لأسباب العيش لدى العديد من مجتمعات جزر المحيط الهادي. وبحلول منتصف القرن الحادي والعشرين من المتوقع أن يقلل تغيّر المناخ من إمدادات المياه إلى مستوى لا يكفي لسد الحاجة في الفترات التي تقل فيها الأمطار. ويتأهب بالفعل عدد كبير من سكان جزر كارتريت في بابوا غينيا الجديدة للنزوح إلى جزيرة بوغينفيل بحلول عام ٢٠٠٨، ويتوقع العلماء أنه بحلول منتصف هذا القرن ستكون تلك الجزر ودولتي توفالو وكيريباس الواقعتين على المحيط الهادي مهددين بالفناء التام.

وجمهورية كيريباس عبارة عن جزيرة واحدة تتألف من ٣٢ جزيرة مرجانية منخفضة السطح تبلغ مساحتها الإجمالية ٨١١ كم٢ في غرب ووسط المحيط الهادي. ويشترك أفراد شعب كيريباس جميعهم في لغة واحدة هي اللغة الجيلبرتية. كما تضم كيريباس أكبر جزيرة مرجانية في العالم وهي جزيرة كيريماتي أو كريسماس. وتعلو معظم أرض كيريباس عن مستوى سطح البحر بأقل من ثلاثة أمتار وبمتوسط عرض يبلغ بضع مئات الأمتار فقط.

ويبلغ عدد سكان جمهورية كيريباس حوالي ٩٢ ألف نسمة، يعيش قرابة ٥٠ ألف منهم في جنوب تاراوا، وهي منطقة ذات كثافة سكانية عالية بحيث يصل فيها معدل النمو السكاني إلى ٣ بالمائة سنوياً. ويشتغل معظم سكان كيريباس في أنشطة الكفاف، بما في ذلك صيد الأسماك وزراعة الموز وجوز الهند (المجفف). وتعتبر تربة الجزر المرجانية فقيرة للغاية وفرصة التنمية الزراعية فيها ضئيلة، ولكن مناطق صيد الأسماك وفيرة كما يشكل جوز الهند المجفف والأسماك الجزء الأكبر من الإنتاج والصادرات. ومع ذلك تسجل كيريباس أعلى معدلات الفقر في المحيط الهادي.

كما تعتبر كيريباس واحدة من أكثر الدول تعرضاً لآثار تغير المناخ. وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها وجود مساحة كبيرة من الأرض المنخفضة ولا يجد السكان سبيلاً إلى الأرض المرتفعة، ومصادر الدخل المحدودة لهذه الدولة، وكذلك تركّز غالبية السكان في الجزيرة المرجانية الرئيسية. لذا فإن هذه العوامل، مضافاً إليها التغيرات المتزايدة في المناخ، تشكل تهديداً للأمن الغذائي والمائي وللصحة والبنية التحتية في كيريباس كما تعوق قدرة حكومة كيريباس على تحمل الكوارث المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ.

وفي عام ٢٠٠٤ أقر شعب كيريباس في الإعلان المعروف بإعلان «أوتن تاي»[2] أن تغير المناخ بفعل الإنسان من شأنه أن يخلف نطاقاً واسعاً من الآثار السلبية على شعوب جزر المحيط الهادي، بما في ذلك:

- تناقص الأرض الساحلية والبنية التحتية بسبب التعرية والفيضانات وهبوب العواصف.
- زيادة في تكرار وحدّة الأعاصير بما يهدد حياة البشر وصحتهم ومساكنهم ومجتمعاتهم.
- تناقص الشعاب المرجانية بما يؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية التي تمثل مصدر العيش الرئيسي لسكان الجزيرة.
- التغيرات في أنماط سقوط الأمطار حيث تزداد موجات الجفاف في بعض المناطق ويكثر هطول الأمطار في مناطق أخرى بما يؤدي إلى فيضانات.
- المخاطر على إمدادات مياه الشرب نتيجة للتغيرات في سقوط الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر، والإغراق.
- تراجع زراعة قصب السكر والبطاطا الحلوة والقلقاس والمنيهوت بسبب درجات الحرارة شديدة الارتفاع والتغيرات في سقوط الأمطار.
- المخاطر على صحة الإنسان مع كثرة الإصابة بحمى الضنك والإسهال.

ومن الواضح أن أفراد شعب كيريباس على دراية بالتأثيرات التي يخلفها تغير المناخ على بيئتهم وأنماط الصيد فيها. غير أنهم لا يثقون في علم تغير المناخ وكثيراً ما ينسبون التغيرات التي يشهدونها لأفعال الرب لا لتصرفات البشر. إذ يعتقد البعض أن التغيرات الحالية والأمواج العاتية إشارات لغضب الرب من آثام البشر. في حين يعتقد البعض الآخر أن مستقبل كيريباس، على الرغم من كآبته، سيكون في أمان لأن الرب قد وعد في سفر التكوين بأن العالم لن يشهد أبداً طوفاناً آخر كطوفان نوح. ومن شأن هذين التفسيرين أن يحدا من شعور شعب كيريباس بأنه قادر على مواجهة تغيرات المناخ التي يمر بها.

وبغض النظر عن التفسير، فإن ضخامة المشكلة التي تواجه شعب كيريباس تثير التساؤل حول ما إذا كان التكيف مع تغير المناخ ليس أكثر من تأجيل للمحتوم. وأكد تقرير أصدره البنك الدولي عام ٢٠٠٦، بعنوان «متى لا في حال»[3]، على حتمية وقوع هذه الأحداث المناخية القاسية لدول مثل كيريباس – وعلى احتمال أن تصبح أشد قسوة. إلا أن التقرير لم يذكر أنه قد يتعين على السكان أن يهاجروا للنجاة بأرواحهم من هذه الأحداث المناخية القاسية. لذلك يقع العبء على عاتق دول المحيط الهادي في تولي إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية ودمج خطط التكيف في سياسات التنمية الوطنية.

إعادة التوطين؟

وفي الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ أشار رئيس كيريباس أنوت تونغ إلى حاجة الدول إلى أن تأخذ على محمل الجد خيار إعادة التوطين – وهو الشكل الأخير من أشكال التكيف مع تغير المناخ، كما أقر بأن الأشكال الأخرى من التكيف قد لا تجدي نفعاً الآن، وأن هذا هو الوقت المناسب لمناقشة ما يجب عمله في العقود القادمة.

وخيار الهجرة ليس بالأمر الغريب على شعب كيريباس، ففي الأربعينات تعرضت جزيرة بانابا الكيريباسية للتدمير بفعل عمليات استخراج الفوسفات، الأمر الذي أسفر عن انتقال الغالبية العظمى من السكان إلى جزيرة رابي الواقعة في دولة فيجي. كما شهدت كيريباس حركة سكانية إلى جزيرة جنوب تاراوا المرجانية مما نتج عنه وجود أكثر من نصف إجمالي السكان على هذه الجزيرة. وكرد فعل لارتفاع نسبة الكثافة السكانية في هذه الجزيرة قامت حكومة كيريباس في التسعينيات بنقل قرابة ٥٠٠٠ نسمة إلى الجزر المرجانية البعيدة.

وتتعرض البنية التحتية لكيريباس لضغط هائل. إذ أن العديد من المساكن تفتقر إلى أنظمة الصرف الصحي الحديثة وعادة لا تكون متصلة بشبكة المجاري الرئيسية (إن وجدت). لذلك كثيراً ما تُستخدم الشواطئ والأراضي الزراعية لأغراض الاستحمام وقضاء الحاجة. إضافة إلى ذلك فإن شبكة المجاري في جنوب تاراوا عمرها يزيد على ٢٥ سنة، وبسبب محدودية التمويل لم يتم إنشاؤها بطول كاف لتوصيل مياه الفضلات إلى ما هو أبعد من الشعاب، مما يؤدي إلى رجوع كمية كبيرة من الفضلات

إلى الجزيرة مع المد والجزر. وهذا الأمر، مضافاً إليه قسوة الأحوال الجوية وشدة ارتفاع المد والجزر، معناه أن إمدادات المياه المحلية معرضة بالفعل للخطر، مع تلوث المياه الجوفية وبحيرة تاراوا. وتستلزم هذه الضغوط التي يتعرض لها السكان استجابة عاجلة لشعب كيريباس.

وقد دعا الرئيس تونغ إلى إجراء مناقشات عاجلة حول خيارات التكيف، بما فيها الهجرة، المتاحة أمام شعب كيريباس. وقال أنه يتطلع بصفة خاصة إلى إتاحة المزيد من الخيارات لهجرة اليد العاملة بحيث يتمكن أفراد العائلة من إعالة أقربائهم في كيريباس عن طريق تحويل الأموال. ولا يثير الدهشة أن تكون أستراليا ونيوزيلندا ضمن الدول التي طلب منها الرئيس تونغ قبول المزيد من هجرة اليد العاملة من كيريباس. إلا أن هذا الأمر يعتبر استجابة قصيرة الأمد لحين تطوير استجابة شاملة وجذرية في العقود القادمة.

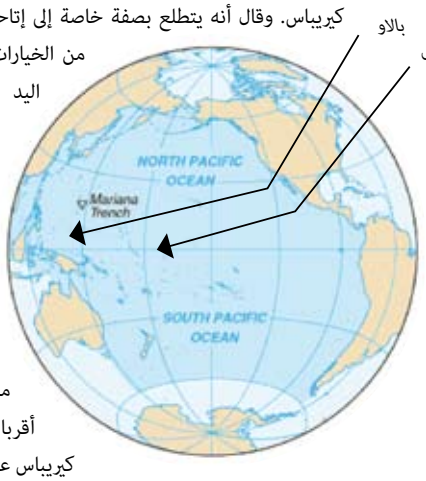

كما قامت جهات كبرى كالبنك الدولي[٣]، بالتعاون مع شركاء مثل الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية (وهما برنامجي المعونة الخارجية للحكومتين الأسترالية والنيوزيلندية)، والاتحاد الأوروبي بالاستثمار في مشروعات التكيف مع المناخ مثل رفع الوعي الشعبي في كيريباس بتأثيرات تغير المناخ وتطوير البنية التحتية كإنشاء حواجز أكثر ارتفاعاً ومتانة لمقاومة أمواج البحر. أما المشروع الذي لم ينفَذ بعد، فهو إقامة منتدى لمناقشة الخيارات الواقعية المتاحة، وكذلك إنشاء مؤسسة معنية بمساعدة سكان كيريباس على التفاوض حول أفضل استجابة لمحنتهم العالقة.

كما ناشد مؤتمر كنائس المحيط الهادي في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ كنائس المحيط الهادي بأن تكون أكثر ترحاباً وتعاطفاً مع السكان في كيريباس وتوفالو وجزر مارشال الذين يريدون أن يعاد توطينهم في دول المحيط الهادي. ودعا بيان المؤتمر أيضاً إلى تطوير سياسة هجرة إقليمية تمنح المواطنين الأكثر تضرراً من تغير المناخ الحق في أن يعاد توطينهم في دول المحيط الهادي أو الدول الإقليمية الأخرى التي يختارونها.

فقد بات النزوح جراء تغير المناخ أمراً واقعاً لدى كثير من شعوب ودول العالم. رغم ذلك فما زالت حاجة النازحين إلى المساعدة والحماية تعالجها بالدرجة الأولى أكثر دول العالم فقراً وضعفاً على نحو تدريجي وبطيء دون أن تلقى اهتماماً أو دعماً من المجتمع الدولي.

ماريان لوخري (maryanne.loughry@googlemail.com) هي المدير المعاون للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين باستراليا (www.jrs.org.au). وجين ماك آدم (j.mcadam@unsw.edu.au) هي مدير برامج القانون الدولي ومحاضر أول بكلية الحقوق، جامعة نيوساوث ويلز (www.law.unsw.edu.au).

١. تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، «تغير المناخ عام ٢٠٠٧: قاعدة العلوم الفيزيائية: ملخص لصناع السياسة»، www.aaas.org/news/press_room/climate_change/media/4th_spm2feb07.pdf
٢. www.oikoumene.org/index.php?id=2607
٣. البنك الدولي، «Not If but When : التكيف مع المخاطر الطبيعية في منطقة جزر المحيط الهادي» (٢٠٠٦) http://siteresources.worldbank.org/INTPACIFICISLANDS/Resources/Natural-Hazards-report.pdf
٤. من خلال الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية www.undp.org/gef (GEF)

دراسة

بالاو: حماية الشعاب المرجانية

جيسي كاميرون – غليكنهاوس

يشكل تغير المناخ تهديداً مدمراً للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية. فعندما تموت الشعاب المرجانية، يتعرض الأمن الاقتصادي والغذائي للتهديد، مما يرغم السكان على النزوح.

تعد النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية موطناً لنحو مليون نوع من الأحياء البحرية وهي من بين أكثر النظم الإيكولوجية إنتاجاً على كوكب الأرض، وتعد حيوية بالنسبة للإمداد الغذائي. إذ يعتمد أكثر من مليار نسمة على مصائد الأسماك المرتبطة بالشعاب المرجانية حول العالم. علاوة على ذلك، تدرّ رياضة الغوص والسياحة المتعلقة بالشعاب المرجانية دخلاً يقدر بملايين الدولارات كل عام. إلا أن آثار تغير المناخ – كارتفاع حرارة المحيطات، وتحمّض المحيطات، وحدّة العواصف، وارتفاع منسوب مياه البحر – تهدد بتدمير النظم الإيكولوجية الخاصة بالشعاب المرجانية[١]. وقد أدي الاحتباس الحراري غير المألوف بالفعل إلى ابيضاض قدر هائل من المرجان في جميع أنحاء العالم وكذلك إلى تدمير أكثر من ثلث النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في بالاو، وهي دولة جزيرة تقع في غرب المحيط الهادي.

> «... إن تدمير شعابنا المرجانية يساوي تدمير بلادنا»، حسبما قال ستيوارت بيك في كلمة له أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

وتحاول بالاو التكيف مع هذا التغير بطرق عدة. أولاً يقوم شعب بالاو بحماية الشعاب في بلاده لزيادة قدرتها على مقاومة تهديدات تغير المناخ؛ إذ أن الشعاب الصحية تكون أقل عرضة للتدمير من جراء الارتفاع غير المألوف لحرارة المحيطات من الشعاب المجهدة. كما تتعاون مراكز الغوص المحلية مع الوكالات الحكومة وغير الحكومية المعنية بالبيئة للتأكد من أن السياحة لا تترك أثراً سلبياً على الشعاب المرجانية، واتّباعاً للتقاليد البالاوية، يحظر ارتياد بعض مناطق الشعاب في أوقات الإجهاد الإيكولوجي وارتفاع درجات الحرارة.

وقد احتلت بالاو موقع الصدارة في تعزيز ممارسات الصيد المستدامة التي تساعد على حماية الشعاب المرجانية، كما أنها تعمل مع جزر المارشال وولايات ميكرونيسيا المتحدة وغوام وجزر ماريانا الشمالية على زيادة حماية الشعاب المرجانية، فقد أنشأوا معاً مبادرة «تحدي ميكرونيسيا»، حيث اتفقوا على حفظ ٣٠٪ من الموارد البحرية القريبة من الشاطئ و٢٠٪ من الموارد البرية بحلول عام ٢٠٢٠[٢]. ويغطي المشروع مساحة ٦,٧ ميل مربع من المحيط وسيساعد في حماية أكثر من نصف جميع الأنواع المعروفة من الشعاب المرجانية.

ثانياً، يشترك أفراد من الشعب البالاوي مع المركز الدولي للشعاب المرجانية[٣] ببالاو في بحث العوامل التي تجعل أنواعاً معينة من الشعاب المرجانية أكثر مرونة لمواجهة ارتفاعات درجات الحرارة، فضلاً عن الوسائل التي تساعد في تسريع نمو الشعاب وانتعاشها.

ثالثا، فقد قادت بالاو الجهود الدولية للحد من التدمير والإجهاد غير الناجم عن تغير المناخ للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية. وتعمل هذه الجهود مثلاً على حظر استخدام شبكات الصيد التي تجر على قاع البحار، إذ أنها من الممارسات التدميرية التي تدمر الشعاب المرجانية.

وأخيراً، فقد تزعمت بالاو الجهود الرامية إلى رفع مستوى الوعي الدولي حول التهديدات التي يشكلها تغير المناخ للنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية، وهو الأمر الذي أدى إلى إدخال إضافات على مشاريع النصوص والقرارات فضلاً عن طرح القضية للمناقشة في منتديات دولية مثل مجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة.

تحتاج البلدان التي تضم نظماً إيكولوجية للشعاب المرجانية إلى:

- تقليل الإجهاد غير المناخي للنظم الإيكولوجية الخاصة بالشعاب المرجانية، بما في ذلك ممارسات الصيد المدمرة وصرف الكيماويات.
- تنويع الإمداد الغذائي ليشمل مصادر غذائية غير سمكية.
- إعداد خطط طوارئ لتقديم معونة غذائية مؤقتة لصيادي الكفاف وأسرهم؛ حيث أن ابيضاض المرجان يمكن أن يحدث في غضون أسابيع في درجات الحرارة المرتفعة، ومن الممكن أن يساعد تقليل الضغط الناتج عن الصيد في انتعاش المرجان.
- وضع خطط طوارئ ثنائية أو متعددة الأطراف لإعادة توطين الأشخاص في حالة أن دماراً هائلاً للشعاب المرجانية يهدد الأمن الاقتصادي والغذائي.
- ضمان المساندة والمشاركة الشعبية في هذه الخطط، وإن أمكن ذلك، إعطاء الناس فرصة اختيار مواقع إعادة التوطين.
- التأكد من أن جميع خطط إعادة التوطين تتضمن تقديم تدريب وظيفي حتى تظل التجمعات السكانية متمتعة بالاكتفاء الذاتي بعد إعادة توطينها.

جيسي كاميرون غليكنهاوس

جيسي كاميرون غليكنهاوس

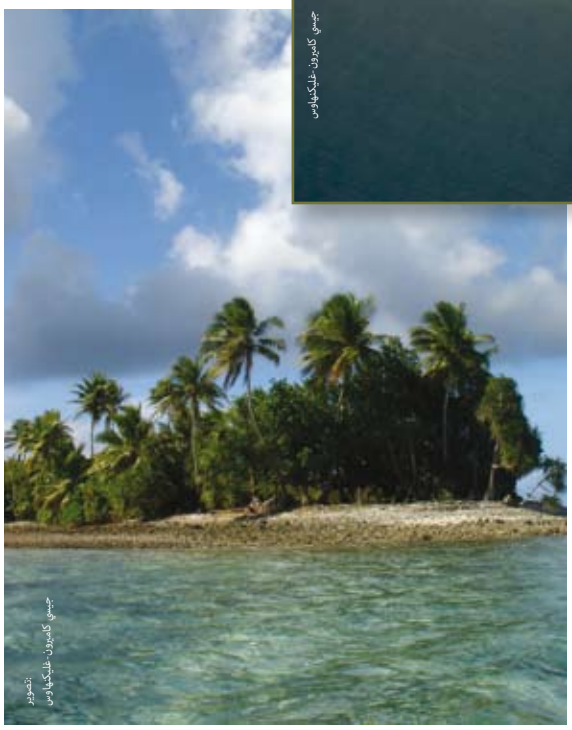
جيسي كاميرون غليكنهاوس
تصوير

جيسي كاميرون-غليكنهاوس (CameronGlickenhaus@gmail.com) كان مدرساً في جزيرة إيجيت الواقعة في جزر المارشال من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. وهو مستشار تغير المناخ للبعثة الدائمة لبالاو لدى الأمم المتحدة (www.palauun.org)، كما أنه ينهي حالياً رسالة الماجستير في الشؤون العالمية حيث يركز على موضوع الطاقة والبيئة وذلك في مركز الشؤون العالمية التابع لجامعة نيويورك (www.scps.nyu.edu). هذا المقال وكذلك التوصيات السياسية الواردة فيه لا يعبرون عن موقف بالاو.

١. تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الفريق العامل الثاني، ملخص لصانعي السياسات ٢٠٠٧. www.ipcc.ch/pdf/assessment-report/ar4/wg2/ar4-wg2-spm.pdf

٢. النص على الرابط: http://cnmicoralreef.net/MC%20Declaration%20of%20Commitment.pdf و www.nature.org/success/art16924.html

٣. www.picrc.org

دراسة

المجتمعات المحلية وجهودها للتكيّف مع تغير المناخ في بنغلاديش

جيمس بندر

ثمة حاجة ملحة لوضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ في بنغلاديش إلا أنه يلزم أن يقوم على تنفيذها المجتمع بأكمله.

فيما يتعلق بآثار تغير المناخ، قلة من الأماكن فقط في العالم هي التي ستعاني من نطاق الآثار الهائلة وشدة التغيرات على النحو الذي سيظهر في بنغلاديش. وسوف يكون لهذه التغيرات جميعاً والناجمة عن الإحترار العالمي آثارها السلبية على سكان بنغلاديش، وهو بلد يعيش ما يقرب من نصف سكانه بالفعل تحت خط الفقر، وتهدد الهجرة القسرية بعواقب وخيمة.

وبنغلاديش هي ثالث أكثر دول العالم عرضة لخطر ارتفاع منسوب سطح البحر من حيث عدد السكان المعرضين للكارثة كما تنتمي لأعلى عشر بلدان من حيث النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية منخفضة الأراضي[1]. وحالياً يعيش ما يقرب من ٤٠ مليون نسمة في المناطق الساحلية في بنغلاديش. وعلى الأرجح أن فقد الأراضي الساحلية نتيجة غرقها في مياه البحر في هذه المنطقة المستضعفة – حيث تتنبأ الدراسات حالياً أن يزيد هذا الفقد إلى نسبة ٣٪ بحلول الثلاثينات من القرن الحالي، و ٦٪ بحلول الخمسينات[2] و ١٣٪ بحلول عام ٢٠٨٠- سوف يؤدي إلى تدفق مطرد في السكان النازحين. إلا أنه توجد إلى جانب ذلك عدد من المشكلات الأخرى الأكثر غدراً والمرتبطة بارتفاع منسوب سطح البحر.

أولاً، إن ارتفاع منسوب سطح البحر يعني انخفاض درجة ميل الأنهار، وبما ينجم عنه بطء تصريف مياه هذه الأنهار إلى البحر. وسوف يأتي هذا مقترناً بزيادة في هطول الأمطار في أحواض أنهار جانجس-ميجنا-براهمابوترا وذوبان جانب أكبر من أنهار الهيمالايا الجليدية نتيجة الرياح الموسمية، وهو ما سينجم عنه فيضانات أشد تدميراً. وكان فيضان عام ١٩٩٨ قد أغرق ما يقرب من ٦٨٪ من البلاد لمدة ١٠ أسابيع، وأدى بذلك لنزوح ٣٠ مليون نسمة نزوحاً مؤقتاً.

ثانياً، إن الأعاصير الحلزونية قد تصبح أكثر حدوثاً كما يحتمل أن تصير أكثر ضراوة. وسوف يعني ارتفاع منسوب سطح البحر أن الارتفاع الفجائي في العاصفة التي تصحب الأعاصير سوف يدفع بماء البحر إلى عمق أكبر من اليابسة. وكان أحد الأعاصير التي ضربت البلاد في عام ١٩٩١ قد قتلت ١٣٨,٠٠٠ نسمة وأصابت ما يقرب من ١٣ مليون آخرين، نتيجة لارتفاع العاصفة بمقدار ٧,٢ متر. وقد يتخطى هذا الارتفاع مستقبلاً الأمتار العشرة، وبما سيجعل الماء يخترق أعماق أكبر داخل يابسة البلاد والتي ينخفض ارتفاع ثلثها أراضيها بمقدار خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر.

ثالثاً، سوف يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة الملوحة في المناطق الساحلية المحيطة، وبما يؤدي إلى نقص هائل في غلة المحاصيل ويعرّض مصادر المياه العذبة للخطر.

وقد يؤدي نقص الغذاء الناجم عن فقد الأراضي الزراعية في المنطقة الساحلية وموجات الفيضانات والجفاف الحادثة في أماكن أخرى في البلاد، إلى أعداد غفيرة ليس فقط من النازحين داخلياً وإنما كذلك من اللاجئين. وتتعرض هنا للخطر بشكل خاص أقليات الأديفاسي القبلية – مثل قبائل جارو وسانتال في الشمال والغرب وقبيلة شاكما وغيرها من القبائل الأخرى التي تقطن بقاع تلال شيتاجونج؛ فقد خسر هؤلاء أجزاء كبيرة من أراضيهم وأراضي آبائهم نتيجة تعديات المستوطنين القادمين من الأجزاء المكتظة سكانياً من بنغلاديش وقد باتوا يتمركزون الآن في مناطق إما معرضة للجفاف أو أراضي زراعية تلالية.

التكيف الذي يقوده المجتمع

ثمة حاجة ملحة لوضع آليات للتكيف مع تغير المناخ وتطبيقها في بنغلاديش. ويمكن لاستراتيجيات التكيف أن تشمل ما يلي:

المعهد الدولي للتنمية المستدامة/شبكة عقلوضات الأرض

حواجز حماية على ضفاف نهر براهمابوترا، بنغلاديش.

- عدم فعل أي شيء – وهو اقل الاستراتيجيات مثالية على نحو ما هو واضح، ولكنه رغم ذلك أحد الاستراتيجيات الشائعة بسبب غياب الإمكانيات التكيفية

- تقاسم الخسائر: وحيث لا يتحمل المتأثرون بالكوارث التكلفة الكاملة لآثار تغير المناخ؛ وتشمل هذه الإستراتيجية مخططات التأمين بالإضافة إلى المعونات الدولية.

- تخفيف التهديدات: وهذا يشمل، على سبيل المثال، تغيير أنماط زراعة المحاصيل الزراعية أو بناء حوائط صد الأمواج على الجزر لحماية الصناعات.

- منع الآثار: ويتطلب تحقيق هذه الإستراتيجية في العادة التخطيط لها قبل حدوث الكارثة والقيام باستثمارات مثل بناء السدود الكبيرة لحماية المناطق من الفيضانات.

- تغيير الاستغلال: من خلال الاستغلال المختلف للموارد مثل الزراعة السمكية للجمبري في المناطق الغارقة حديثاً.

- تغيير المواقع: وذلك بنقل المنازل والمصانع لمناطق أكثر أماناً.

- الترميم: بترميم المناطق المتأثرة سابقاً بآثار تغير المناخ وإعادتها إلى وضعها السابق (رغم أن هذا بالطبع لا يمنع عنها التعرض لنفس الضرر في المستقبل)

وبغض النظر عن نوع الإستراتيجية المتبناة في هذه الحالات، فينبغي أن يتولى المجتمع المحلي بنفسه مسؤولية بدءها وقيادة تنفيذها متى أمكن لأن سكان القرى الملحين هم غالباً الخبراء الحقيقيون بتغير المناخ. وبدلاً من تنفيذ العمليات عالية التقنية والمكلفة والتي تتم الاستعانة فيها بالمجهودات الخارجية والتي غالباً ما لا تكون قد سبقت تجربتها ميدانياً من قبل، فإنه يجب أن يتم إعطاء الأولوية لاستخدام وتعديل آليات التكيف التقليدية التي تطورت لدى المجتمعات في بنغلاديش وغيرها من المجتمعات في أنحاء العالم.

وقد يتضمن ذلك في المناطق المالحة استخدام الأساليب المحلية العتيقة مثل استخدام القدور الفخارية التي تتم صناعتها محلياً والتي تقوم بحصد وتخزين مياه الأمطار من أسطح المنازل، واختيار أنواع الأرز القابلة للزراعة في المياه المالحة والتي كانت تتم زراعتها تقليدياً بجوار البحار، أو زراعة أحزمة الأشجار التي لا تتأثر بالمياه المالحة مثل أشجار المنجروف على امتداد المناطق الساحلية لمنع دخول المياه المالحة إلى اليابسة. وفي المناطق المعرضة موسمياً للفيضانات، قام المحليون من جنوب غرب بنغلاديش بتصميم أطواف مصنوعة من قاعدة من خشب البامبو، يتم عليها تجميع زهور الياقوتية المائية ثم تُغطى بنباتات مائية أخرى أو الأغلفة الخارجية لثمار جوز الهند لتشكل قاعدة معدة وجاهزة للزراعة. وقد أصبحت هذه الحدائق العائمة، والتي تتم زراعتها في الموسم الممطر وتطفو على سطح مياه الفيضانات الموسمية (المونسون)، شائعة ومستخدمة بكثرة في الكثير من المناطق الأخرى في جنوب بنغلاديش.

وفي أحيان أخرى يتطلب التكيف إنشاء بعض أشكال البنية التحتية، والتي قد تكون مباشرة وبسيطة مثل رفع الآبار الأنبوبية على المنصات الخرسانية من أجل توفير مصدر نظيف لمياه الشرب فوق مياه الفيضان. وكانت الملاجئ الخرسانية الواقية من الأعاصير والمقامة على ركائز على امتداد السواحل قد أنقذت حياة آلاف الأشخاص – ويتم استخدامها أحياناً كمدارس أو مكاتب في غير أوقات الطوارئ (وقد تتطلب مثل هذه الإجراءات التكيفية الحصول على مساعدات هندسية فنية خارجية).

وإلى جانب ما سبق، أثبتت الأساليب الزراعية المستخدمة مع الأراضي الجافة- والتي كانت تُستخدم لقرون طويلة في المناطق المعرضة بشكل كبير للجفاف في مناطق أخرى من العالم - فائدتها باعتبارها وسائل ملائمة للتكيف مع تغير المناخ في المناطق التي تعاني من نقص في هطول مياه الأمطار في الشمال الغربي من بنغلاديش. وتشمل هذه الأساليب زراعة محصولين أو أكثر في حقل واحد وغيرها من أساليب زراعة الغابات، ووضع الحزم ووإنشاء الجدران المنخفضة في الحقول من أجل تخزين المياه الشحيحة الساقطة، وكذلك استخدام خليط الأسمدة وأوراق الشجر للاحتفاظ برطوبة التربة وزراعة النباتات المقاومة للجفاف ونشر الزراعات الشجرية على جوانب الطرق من أجل حماية الأراضي الزراعية من هبوب الرياح. وهكذا بات التحدي هنا يكمن في نشر الاستعانة بكل من هذه الممارسات الجيدة المحلية والأجنبية في كافة المناطق المعرضة لمخاطر تغير المناخ.

يبرا – مشتل خضروات عائم، بنغلاديش.

خاتمة

سوف تطال آثار تغير المناخ كافة مناحي العمل التنموي، لذا فثمة حاجة لدمج سياسات التخفيف والتكيف في جميع المشروعات والبرامج القائمة. إن تغير المناخ يضع التجمعات السكانية، خاصة في البلدان منخفضة الأراضي مثل بنغلاديش، تحت خطر الاضطرار للنزوح. وعليه ينبغي زيادة الاهتمام والتمويل المقدم لدعم مبادرات التكيف التي تمكن المجتمعات من الحفاظ على سبل معيشتها رغم الظروف البيئية المناوئة والتي تمكن العائلات من البقاء على أراضيها.

جيمس س. بندر
(cbsdpconsultant-climatechange@yahoo.co.uk)
هو استشاري التنمية والكوارث الطبيعية في برنامج التنمية الاجتماعية التابع لكنيسة بنغلاديش[٣].

ولمزيد من الأمثلة والصور التي توضح أساليب التكيف المحلية، أنظر موقع حلقة العمل الدولية الثانية حول التكيف القائم على الجهود المجتمعية إزاء تغير المناخ، والتي أقيمت في داكا في بنغلاديش في فبراير ٢٠٠٧:
www.iisd.ca/ymb/sdban

١. www.tiempocyberclimate.org/portal/bulletin.htm
٢. www.ids.ac.uk/climatechange/orchid
٣. يلخص تقريره الأدبيات المنشورة التي تتناول أثر تغير المناخ على بنغلاديش، ونجد أساليب وطرائق التكيف الممكنة على الرابط التالي: http://english.nca.no/article/view/7764/1/449

المرأة وتغير المناخ

منظمة المرأة للبيئة والتنمية (WEDO)

رغم أن تغير المناخ يؤثر علينا جميعاً إلا أن له آثار غير محايدة جنسانيا.

يؤدي تغير المناخ إلى زيادة التفاوتات القائمة بين الجنسين، مما يبرز الاختلاف بين الرجل والمرأة في مدى التأثر بتغير المناخ والقدرة على التعامل معه. إذ يرتفع عدد الوفيات والمصابين من النساء عند حدوث الكوارث الطبيعية عن الرجال وذلك بسبب عدم تحذيرهن أو عدم قدرتهن على السباحة أو عدم استطاعتهن الخروج وحدهن من المنزل. كما أن النساء اللواتي يعانين من الفقر تزداد أحوالهن المعيشية سوءً عندما يفقدن سبل عيشهن وكذلك يزيد تعرضهن للتفاوت والتهميش بسبب نوعهن.

كما أن المسؤوليات التي تضطلع بها المرأة في الأسرة تجعلها أكثر عرضة للتأثر بالتغير البيئي، والذي تزيد حدته بسبب الآثار المترتبة على تغير المناخ. فالمرأة تتأثر من خلال الأدوار المتعددة التي تقوم بها، إذ تقوم بإنتاج الطعام وتوفيره، والإشراف على صحة الأسرة، وتقديم الرعاية لها، فضلاً عما تقوم به من دور اقتصادي. وتزداد مسؤوليات المرأة وأعبائها عند وجود عوائق تحول دون الحصول على الاحتياجات الأساسية والموارد الطبيعية، كالمأوى والمأكل والأرض الخصبة والماء والوقود. وكذلك تدعو موجات الجفاف وإزالة الغابات وسقوط الأمطار المتقطع إلى ضرورة أن تبذل المرأة مزيداً من الجهد من أجل توفير الموارد وسبل العيش. وفي مثل هذه الأوضاع، لا يتوفر للمرأة الوقت الكافي لتحصيل الدخل، أو الحصول على التعليم أو التدريب، أو المشاركة في الهيئات الإدارية. كما تترك الفتيات المدرسة بشكل دائم لمساعدة أمهاتهن على جمع الخشب والماء.

وكذلك تؤدي الصراعات التي تنشب بسبب نقص الموارد الطبيعية إلى زيادة التفاوتات القائمة بين الجنسين، بينما تخلف عملية إعادة توطين الأشخاص أثراً بالغاً على شبكات الدعم الاجتماعي والروابط الأسرية – وهي آليات لها قيمة محورية في حياة المرأة وفي قدرتها على المواجهة.

استراتيجيات التعامل

رغم ذلك من الممكن أن تلعب المرأة أيضاً دوراً إيجابياً في إحداث التغيير والمساهمة في استراتيجيات التكيف مع سبل العيش، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تتيح للمرأة فرصة فريدة لتتحدي وتغير وضعها النوعي في المجتمع. فقد أظهرت المرأة رغبتها وقدرتها على الاضطلاع بدور فعال في المهام التي تعتبر تقليدياً مهام «رجالية» في الاستجابة للكوارث وتعبئة المجتمعات للتعامل مع الكوارث وكذلك في التأهب للكوارث وتخفيف آثارها.

وفي الغالب لا تمتلك المرأة أصولاً تساعدها على التعافي من الكوارث الطبيعية بنفس القدر الذي يمتلكه الرجل، وهي عادة لا تملك أرضاً تستطيع بيعها للحصول على دخل في حالات الطوارئ. ومن بين المشكلات التي تعترض النساء عند احتياجهن للتكيف مع تغير المناخ عدم وجود أرض أو مأوى تجعلهن يشعرن بالأمان، وافتقارهن إلى الممتلكات والموارد الأخرى، وصعوبة الحصول على المواد والموارد المادية، وغياب المهارات والمعلومات المناسبة، وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية والمواد الأخرى، فضلاً عن العوائق الثقافية التي تحد من وصول المرأة إلى الخدمات.

ومع ذلك، فقد بدأت المرأة على مستوى العالم أن تتكيف مع تغير المناخ وتستطيع التعبير عما تحتاجه لتوفير سبل عيشها والحفاظ عليها بصورة أكثر فعالية. وتقدم الاستراتيجيات المحلية للتكيف مع تغير المناخ دروساً قيمة. ففي دراسات أجريت على مناطق تعاني من مشكلة الفيضانات، تضمنت استراتيجيات وآليات المرأة للتكيف ما يلي:

- الانتقال إلى الأماكن الأكثر أمناً: الأماكن الأكثر ارتفاعاً، وتجهيز أماكن مؤقتة للمأوى، وزيادة ارتفاع قواعد منازلهن أو بيوتهن، والهجرة
- حفظ الممتلكات: محاولة تخزين البذور ونقل الماشية إلى أماكن أكثر ارتفاعاً
- التعديلات الغذائية: تفويت بعض الوجبات أو تناول أطعمة غير تقليدية (كنبات ورد النيل)
- حفظ الطعام لاستخدامه في أوقات الجدب
- توفير الطاقة: الاستفادة من تقنيات الطاقة البديلة
- تعديل الممارسات الزراعية: مثل التحول إلى المحاصيل و/أو الأنواع ذات القدرة على مقاومة الفيضانات أو الجفاف، أو تطبيق ممارسات زراعة المحاصيل المتعددة والمحاصيل المتداخلة، أو البحث عن وسائل بديلة للري، أو التحول إلى زراعة أنواع المحاصيل التي يمكن تسويقها بسهولة أكبر أو إلى تربية حيوانات أخرى (البط بدلاً من الطيور الداجنة في بنغلاديش)
- إدرار الدخل أو ادخار المال: العمل في وظائف عمالية، أو اقتراض المال من مقرضين، أو ادخار جزء من دخلهن، أو بيع الماشية
- الرعاية الصحية البديلة: استخدام الطب التقليدي
- العمل التنظيمي والجماعي: مثل إنشاء جماعات وشبكات للعون الذاتي في المجتمع، والادخار الجماعي، أو أنظمة للعمل الجماعي

استجابات السياسات

لا زالت بيئة السياسات لم تدرج بالكامل الصفتين الخاصتين بنوع الجنس والمتمثلتين في مدى التأثر بتغير المناخ والقدرة على التكيف. إذ أنه غالباً ما يتم التعامل مع القضايا البيئية، بما فيها السياسات والقوانين والبرامج، على أنها محايدة فيما يتعلق بنوع الجنس. وينعكس هذا في التمثيل غير الكافي للمرأة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[1] وبروتوكول كيوتو[2].

ورغم الأدلة الدامغة على وجود صلة مباشرة بين العلاقات بين الجنسين وآثار تغير المناخ والتكيف معه، فما زال صوت المرأة ومشاركتها في هياكل وعمليات صنع القرار غير كافيين. وغالباً ما تفشل المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، وكذلك إجراءات تغير المناخ وآلياته على المستوى الوطني، في رسم استراتيجية فعالة تراعي الفروق بين الجنسين، ولا توجد سوى أدلة قليلة على أن هناك جهود محددة تستهدف المرأة في أنشطة التكيف التي تمولها البرامج الثنائية ومتعددة الأطراف. وعندما تقع كارثة غالباً ما يتم إهدار الفرصة الفريدة التي تُسنح لتغيير الأدوار التقليدية للجنسين.

ويمكن إجراء تقييم أشمل لتأثر المرأة بتغير المناخ من خلال برامج العمل الوطنية للتكيف[3] وكذلك من خلال تقدير مدى التأثر بالمخاطر الطبيعية. وتؤكد العديد من برامج العمل الوطنية للتكيف على مدى تأثر المرأة بتغير المناخ وعلى أهمية المساواة بين الجنسين بالمعنى الشامل. غير أن القليل من هذه البرامج توضح كيفية تأثر المرأة بتغير المناخ، ناهيك عن كيفية تعريفها كعامل قوي وفعال في إحداث التغيير. إذ تعجز الأنشطة ذات الأولوية في العديد من برامج العمل الوطنية للتكيف عن إدراج المرأة باعتبارها من المساهمين ومن الفئات المستهدفة.

وفي حين أن برامج العمل الوطنية للتكيف تأخذ في الاعتبار الجوانب المتعلقة بنوع الجنس، فما زالت هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بتغير المناخ. ومن الممكن أن تكون الأهداف الإنمائية للألفية[٤] واستراتيجيات الحد من الفقر[٥] بمثابة وثائق مرجعية هامة في هذا الصدد. كما تلعب مجموعات المجتمع المدني دوراً هاماً في حشد الجهود للقيام بعمل محوري يدعم الفئات المهمشة وفي مراعاة اعتبارات العدل بين الجنسين - ومن ثم فهي ذات أهمية في تعزيز القدرة على الاستجابة الجنسانية عند تغير المناخ، الأمر الذي يعزز الأمن البشري.

إذ أن زيادة إدراج المرأة وكذلك إدراج منهج قائم على نوع الجنس في عملية التكيف مع تغير المناخ وصنع القرار قد يبطل التوزيع غير العادل لآثار تغير المناخ. ومن شأن زيادة الإدراج أن يحسن عملية صنع القرارات الخاصة بالتكيف مما يحد من الآثار السلبية على المجتمع بأكمله، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تعزيز الأمن البشري.

هذا المقال مأخوذ من تقرير بعنوان «نوع الجنس وتغير المناخ والأمن البشري»، وهو تقرير صدر عام ٢٠٠٨ عن منظمة المرأة للبيئة والتنمية (WEDO www.wedo.org) بالتعاون مع منظمة أبانتو للتنمية (org.rowa-abantu.www) في غانا، ومنظمة ActionAid في بنغلاديش (www٣. bangladesh/org.actionaid)، ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (sn.enda.www) في السنغال. وشارك في إعداد التقرير: إيرين دنكلمان وخورشيد علام ووحيدة بشار أحمد وياسين ديان غوي ونورين فاطيما وروز منساح كيوتين.

للاطلاع على التقرير الكامل يرجى زيارة الموقع www.wedo.org/library.aspx?ResourceID=269

وللحصول على المزيد من الموارد حول القضايا الجنسانية وتغير المناخ/الكوارث، انظر الشبكة المعنية بالقضايا الجنسانية والكوارث على الموقع www.gdnonline.org

١. http://unfccc.int/2860.php
٢. http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/2830.php
٣. http://unfccc.int/national_reports/napa/items/2719.php
٤. www.un.org/millenniumgoals/
٥. www.imf.org/external/NP/prsp/prsp.asp

«لقد ساهمتُ بتشكيل وإدارة جماعة صغيرة في دائرتي. ولم ترغب جاراتي في بادئ الأمر بتكوين مثل هذه الجماعة، ولكنني شجعتهن، وأخبرتهن أنه لكي يتسنى لنا الحفاظ على حياتنا فلا بد أن ننظم جهودنا. فهن سيتعلمن كيفية التأهب لمواجهة الأعاصير ثم يُطلعن الأخريات على ما تعلمنه.»

فاطمة - نائبة رئيس مجلس إدارة لجنة التأهب للكوارث في المجتمع، كوكريموكري، بنغلاديش.

تعميم معلومات مخاطر تغير المناخ

مارتن فان آلست

يلعب التواصل في قضايا تغير المناخ دوراً حيوياً في إدارة مخاطر الكوارث بفعالية.

إن المخاطر الكارثية التي يشكلها تغير المناخ آخذة في التزايد، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الأكثر ضعفاً. وبدلاً من الشروع في تنفيذ برامج جديدة لمواجهة هذه المخاطر الجديدة في حد ذاتها، يتمثل التحدي في دمجها في أعمالنا الإنسانية. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يدرك ويتفهم حقيقة أن الطرق التقليدية للتفكير في الاستجابة للكوارث لم تعد ملائمة للتطبيق. إذ أن التأهب للأخطار الطبيعية والحد منها والاستجابة لها هو ما يقوم به العاملون في المجال الإنساني بالفعل، وذلك بالتعاون مع الأشخاص الأكثر تعرضا للخطر. ولكن في مواجهة تغير المناخ علينا أن نبذل المزيد من الجهد، وأن نبذله بشكل أكثر ذكاءً، فنتحول من الاستجابة للمخاطر ونستفيد من المعلومات المناخية ذات الصلة.

ربما تكمن الحلول في أنظمة الإنذار المبكر، أو المساكن المقاومة للعواصف، أو المحاصيل البديلة التي تستطيع النمو في التربة الزراعية التي تزيد بها نسبة الملوحة بسبب تسرب المياه نتيجة ارتفاع مستويات البحار أو الفيضانات الساحلية. أو قد تكمن في التدابير الشائعة: تعليم الأطفال كيفية التصرف في حالات الطوارئ، ووضع خطط الإجلاء، وتشكيل فرق العمل، وتحديد طرق الفرار، ووضع جداول زمنية خاصة بالكوارث، وزراعة الأشجار فوق التلال وعلى السواحل لمواجهة الانهيارات الأرضية وارتفاع الأمواج. وفي الواقع، لا يختلف العديد من هذه الاستراتيجيات الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ عن إدارة المخاطر التقليدية. ولا يكمن الفرق المهم بينهما في المخرجات بقدر ما يكمن في العملية؛ إذ أنه في ظل المناخ المتغير يتعين علينا إعادة تقييم أنماط المخاطر وتوصيل المعلومات عن تلك المخاطر المتغيرة ومواجهتها بدلاً من التأهب للكوارث التي شهدناها في الماضي، أو انتظار الاستجابة للكوارث التي يتزايد عددها زيادة مطردة.

وقد أثبتت الأعمال الرائدة التي يقوم بها الصليب الأحمر في ساموا أن التكيف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادي لا يعني مجرد بناء جدران بحرية باهظة

الفائز في مسابقة إعداد ملصقات عن تغير المناخ في المدارس في نيكاراغوا، ٢٠٠٦، التي نظمتها جمعية الصليب الأحمر في نيكاراغوا.

التكلفة. إذ تبدأ العملية بالاتصال الداخلي وإعادة تقييم الأولويات وإعادة التفكير في الاستراتيجيات والمناهج.

عند البدء في تناول هذه المشكلة، قام ماكا سابولو، المسؤول المعني بالتأهب للكوارث وتغير المناخ لدى جمعية الصليب الأحمر في ساموا، بقيادة ورش عمل شارك فيها عاملون ومتطوعون يعيشون في الجزيرتين الرئيسيتين في ساموا. إذ أنهم أجروا مناقشة حول ما المقصود بتغير المناخ، وماذا يعني تغير المناخ لسكان الجزيرتين، وكيف يمكن للصليب الأحمر المساعدة في مواجهته. وبعد ذلك التقوا بقادة المجتمع والحكومة لمناقشة كيفية دمج تغير المناخ ضمن إدارة الكوارث. وقد أسفرت هذه العملية عن عقد اتصالات جديدة مع إدارات الأرصاد الجوية والبيئة والصحة والمكتب الوطني لإدارة الكوارث وهيئة المياه والمنظمات غير الحكومية. وسرعان ما وُجدت مخاوف مشتركة بشأن مشكلات منها النقص المتزايد في المياه. كما أن دولة ساموا تحتفظ ببعض أقدم سجلات الطقس في منطقة المحيط الهادي وهي تُظهر زيادة مطردة في درجة الحرارة وانخفاض في سقوط الأمطار. وقد أكدت المحادثات التي تعقد داخل المجتمع أن ندرة المياه أصبحت مشكلة كبرى، وأن الإدارات الحكومية أعطت هذا الموضوع أولوية قصوى.

وكانت إحدى الخطوات الأكثر عملية التي اتخذتها الجمعية الوطنية للصليب الأحمر هي تقديم المساعدة في تفسير المعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية والإنذارات الخاصة بالطقس. إذ أن كل قرية من قرى ساموا تقريباً يختلف فيها تعريف اتجاهات الشمال والجنوب والشرق والغرب، مما يجعل من الصعوبة إلى حد ما إصدار إنذارات مبكرة أو توجيه الأفراد إلى أماكن المأوى عند وقوع حدوث حالة من حالات الطوارئ. ويعكف الصليب الأحمر في ساموا الآن على المساعدة في تفسير معلومات الأرصاد الجوية والإنذارات الخاصة بالطقس.

لقد نظّم الصليب الأحمر في ساموا مسابقات للأعمال الدرامية وعروض العرائس وإعداد الملصقات، حيث تضمنت موضوعي تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. كما أعدت بعض جمعيات الصليب الأحمر الأخرى في منطقة المحيط الهادي، كتلك الموجودة في جزر سليمان وتوفالو، مسابقات لإعداد الملصقات حول هذا الموضوع.

وقد أدت التطورات الأخيرة في العلوم والتقنية إلى نمو ملحوظ في وضع التنبؤات التي يمكن أن تساعد في تخفيف الآثار السلبية للظروف المتوقعة. ومع هذه التنبؤات التي تتراوح من تنبؤات موسمية بهبوب رياح موسمية شديدة إلى تحولات في أنماط سقوط الأمطار نتيجة تغير المناخ، تواجه الإنسانية تحديين جديدين: ليس فقط التأهب لمواجهة المناخ الذي يمكن التنبؤ به، بل أيضا تعديل عمليات اتخاذ القرار بحيث تتضمن إمكانية توافر معلومات جديدة.

التنبؤ لا يكفي

يتعين على الناس أن يفهموا الإنذارات وأن يثقوا بها، ولا بد أن يمتلكوا القدرة على الاستجابة بطريقة ملائمة. ففي عام ٢٠٠٠، شهد حوض نهر ليمبوبو في جنوبي إفريقيا سقوط أمطار شديدة الغزارة استمرت لعدة أيام نتيجة هبوب أعاصير غير معتادة. وقد أدرك الخبراء أن ذلك سيؤدي إلى فيضان شديد – بشكل لم تشهده المجتمعات الريفية في موزمبيق من قبل. ومع ذلك لم يعلم بهذا الفيضان سوى عدد قليل جدا من القرى.

ولم يتوفر الكهرباء أو أجهزة الراديو في معظم القرى، غير أن الناس كانوا يستطيعون فيما سبق التنبؤ بالفيضانات بملاحظة حركة النمل. إذ يبني النمل بيوته تحت الأرض، وعندما يرتفع مستوى المياه الجوفية، يغادر النمل أعشاشه - وعندئذ يعلم الناس أن مستوى المياه آخذ في الارتفاع. أما في هذه الحالة فقد أتي الفيضان بسرعة إلى درجة أنه لم يكن هناك وقت لارتفاع مستوى المياه تحت الأرض أو تحرك النمل قبل فيضان مياه النهر. وعندما توجه أحد الأشخاص ممن علموا بتنبؤات الخبراء بسيارته إلى قرية معينة ليحذر أهلها ويطلب منهم إخلاء القرية، سأله رئيس القرية: «من أنت ولماذا ينبغي أن أفعل ما تقوله؟ فقد اعتدنا منذ أيام أجدادنا أن الفيضانات لا تحدث إلا بعد أن يغادر النمل بيوته. ولكن النمل لا يتحرك الآن وأنت تطلب مني أن أغادر قريتي؟»

ومثلما حدث في معظم أنحاء وادي ليمبوبو، فإن العديد من الناس لم يغادروا القرية، مما أسفر عن غرق حوالي ٧٠٠ شخص. فالمناخ العالمي يتغير وتتزايد عدم الثقة في المعلومات التقليدية لأن خبراتنا الماضية لا تنطبق بالضرورة على المخاطر الحالية والمستقبلية. وفي ضوء ذلك، يتمثل الحل في تعلّم كيفية توصيل المعلومات الجديدة عن الظروف المستقبلية بطرق يمكن فهمها والوثوق بها.

ورغم أن معظم الناس في المجتمعات الضعيفة قد شهدوا بالفعل أحداثًا قاسية غير معتادة، فإنهم غالبا ما يفسرون هذه الأحداث بأن وراءها قوى خارقة للطبيعة، فهم يفسرون هذه الأحداث على أنها نوع من العقاب الإلهي أو غضب حل بهم من الأجداد. ويؤدى هذا النوع من التفسير إلى اعتقاد أن الأمور إما ستعود سريعا إلى طبيعتها أو أنه لا بد من التسليم بالقضاء والقدر وعدم التحرك. ففي إحدى ورش العمل التي نظمها الصليب الأحمر، قالت سيدة تعيش في موزمبيق وتعمل بالفلاحة: «إذا أراد الرب أن يعاقبني، سيعاقبني مهما فعلت».

إلا أنه يمكن تغيير هذا الشكل من التفكير عن طريق توصيل المعلومات الجديدة. فقد قالت نفس السيدة بعد أن تعلمت أبسط أساسيات عملية تغير المناخ وشاهدت فيلم فيديو قصير يتناول آثار الفيضانات الأكثر تكراراً في الأرجنتين وبنغلاديش: «كنت أعتقد أن المجتمع الذي أعيش فيه هو الوحيد الذي عوقب بهذه الشدة، وأن هذا لن يحدث مرة أخرى. ولكني أرى الآن النساء في جميع أنحاء العالم يعانين بطرق مشابهة؛ ولذلك قد يكون هناك تغير حقيقي في الأمطار حالياً ومستقبلاً، وربما أستطيع أن أفعل شيئاً إزاء ذلك».

والآن يستخدم نظام الإنذار بالأعاصير الذي أعدته حكومة موزمبيق نظاماً يعتمد على شفرة الألوان بعلامات تشير إلى اقتراب حدوث الأعاصير. وقد ساعد الصليب الأحمر في موزمبيق في تصميم هذا النظام وتنفيذه، حيث طرح أسئلة على التجمعات السكانية حول طرق التنبؤ التقليدية وزودهم بمعلومات عن طرق التنبؤ الجديدة. وأُنشئ نظام يمكن فهمه بسهولة يعتمد على الأجهزة اللاسلكية والأعلام والصفير لنشر الإنذارات. كما تم تحديد طرق الفرار وغيرها من خيارات الاستجابة ونشرها على مستوى المجتمع. وقد ساهم هذا الأمر إلى حد بعيد في تقليل حجم الخسائر البشرية أثناء الأعاصير الشديدة التي اجتاحت البلاد بعد ذلك.

تم تنظيم عدد من الأنشطة في فعاليات منتدى حول تغير المناخ في كولومبيا. وقام أطفال المدارس في قريتين بتأليف وتمثيل مسرحية تتناول تغير المناخ. كما صنع طلاب الاتصالات بجامعة هافيريانا لافتات وأعدوا مواد للأطفال لتعريفهم بماهية تغير المناخ وما يستطيع الأطفال فعله للمساهمة في منع تغير المناخ ومواجهة مخاطر الكوارث المتزايدة. ونظم الطلاب أيضا عرضا للعرائس حقق نجاحا باهرا يصورون فيه الأرض على أنها شخص مريض ارتفعت درجة حرارته. يتوفر نص المسرحية، وموسيقاها، باللغة الأسبانية لدى مركز المناخ التابع للصليب الأحمر/الهلال الأحمر.

سيظل تغير المناخ يلازمنا وهو يزيد بالفعل من صعوبة الأعمال الإنسانية. ومن المتوقع أن تزداد الأمور سوءا. لذا علينا أن نتسم بالذكاء والكفاءة، ليس لمواكبة التغيرات فحسب بل أيضا للتنبؤ بها قبل حدوثها.

مارتن فان آلست (MvanAlst@redcross.nl) و المدير المشارك وخبير قضايا تغير المناخ في مركز الصليب/الهلال الأحمر لقضايا المناخ وتعتمد هذه المقالة على دليل المناخ الصادر عن الصليب الأحمر/الهلال الأحمر والذي أعده كل من مارتن فان آلست، ومادلين هلمر، وكارولين دي جونج، وفلور موناسو، وإليك فان سلويس، وبابلو سواريز، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧. الإصدار الكامل متوفر على الإنترنت على الموقع:
www.climatecentre.org

وضع نموذج لتغير المناخ والهجرة

كريستوفر سميث ودومينيك كيفتون وشارون وود

تعتبر أساليب وضع النماذج التجريبية الطريقة الوحيدة لوضع نموذج محاكاة فعال للهجرة الناتجة عن مجموعة معقدة من الضغوط والفرص

هناك قدر هائل من عدم اليقين في التنبؤ بالهجرة الناجمة عن تغير المناخ. بداية، لا نعرف مدى وحجم التغيرات المناخية المسؤولة عن دفع وجذب المهاجرين. ثانياً، هناك تباين كبير بين السياقات الفردية والتصورات وسلوك هؤلاء المتأثرين بالتغيرات المناخية.

يمكن استخدام أسلوب وضع النموذج القائم على العامل لمحاكاة العلاقة بين تأثير العوامل البيئية والتباين وتغير المناخ والهجرة. وفقاً للقواعد الموضوعة لموقف محاكاة بعينه، فإن كل «عامل» (يمثل شخص أو أسرة) يقدر موقفه الشخصي والمخاطر المناخية وقدرته على الفعل وسلوك وآراء الآخرين، ثم يصنع القرارات الملائمة لتحقيق أهدافه.

إحدى مميزات وضع النموذج القائم على العامل هو أنه يستوعب أن سلسلة من التفاعلات بين الأفراد قد تسفر عن محصلات أكثر تعقيداً مما كان يمكن التنبؤ به من حاصل جمع سلوك أفراد كثيرين. ولذلك يعتبر وضع النموذج القائم على العامل وسيلة فعالة لتحليل سلوك الأفراد الذين يتفاعلون لكنهم قد يفكرون ويفعلون بشكل مختلف عن بعضهم البعض والذين يُظهرون أيضاً صفات مستجدة حديثاً. وهناك سمة مهمة في سياق تغير المناخ وهي قدرة وضع النموذج القائم على العامل على السماح بمحاكاة السيناريوهات التي لا توجد لها نظائر تاريخية (مثلاً، الخبرة المستمدة من الأحداث المناخية الماضية).

الهجرة

عند وضع النموذج القائم على العامل لمحاكاة أثر تغير المناخ على الهجرة، يكون من الأهمية بمكان النظر في تأثير الهياكل الاجتماعية والمؤثرات المؤسسية وأفعال الأفراد. وعندما تكون المخاطر المتصورة من تغير المناخ أكبر من درجة محددة، ينظر الفرد في التكيف والخيارات المتوفرة- والتي قد تتضمن التكيف أو الهجرة، أو إستراتيجية غير متكيفة مثل الرفض أو أشكال التكيف المعيشي غير الفعالة. إن العملية المعرفية الأساسية التي يمر بها كل عامل لدى النظر في الحافز المناخي، والانتقاء الناتج لاستراتيجيات التكيف، تؤيد بالأدلة تشكيل وضع النموذج القائم على العامل. من جهة أخرى، في السياق الفردي لمجموعة الخبرات المتفردة لكل عميل على حدة، فإن السياق الفردي لمجموعة الخبرات والانحيازات والأصول والتصورات المتفردة بكل عامل على حدة هو الذي يحدد الاختلافات فيما بين العمال الفرادى واستجاباتهم المختلفة لكل من الحافز البيئي وأفعال الآخرين.

وبغية تحديد سمات العمال وقواعد تفاعلهم خلال وضع النموذج القائم على العامل، فإن الأمر يقتضي معرفة تفصيلية ببلد محدد.[1] ومع توفر البيانات الملائمة التي يمكن من خلالها تطوير قواعد التفاعل وعتبات الفعل بالنسبة للعمال، فمن الممكن الشروع في استجابة مجتمع ما لسيناريو مناخي فعلي أو متوقع لمحاكاة كيفية استجابة ذلك المجتمع المتوقعة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. وبتطوير النموذج القائم على العامل من بيانات شاملة، فمن الممكن تقدير الدرجة التي قد تأثرت بها حركات الهجرة الأخيرة بالحافز المناخي وعزل تأثير المناخ عن الدوافع المتعددة من وراء الهجرة.

إن تطوير نموذج لمحاكاة التدفقات المهاجرة القائمة يعطي فرصة للتحقق من حساسية دوافع الهجرة إلى المناخ ومن عتبات ومعدلات الأحوال المناخية التي أدت إلى الهجرة على حد سواء. وكنتيجة لهذه الاكتشافات، فمن الممكن أيضاً استخدام هذا النموذج لتحديد السيناريوهات حيث توجد احتمالية كبيرة لهجرة المجتمعات والأفراد. وهذا يمكن أن يؤدي إلى نهج لوضع النماذج يقوم على العامل ويستطيع توفير توقعات أكثر تفصيلاً حول عدد الأشخاص المدفوعين إلى إعادة التوطين كنتيجة لأوضاع بيئية مما كان ممكناً في السابق.

كريستوفر سميث(c.d.smith@sussex.ac.uk) هو باحث حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ساسيكس. ودومينيك كينفيتون (d.r.kniveton@sussex.ac.uk) وشارون وود (s.wood@sussex.ac.uk) هما اثنان من كبار المحاضرين بقسم الجغرافيا وقسم علوم الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي في جامعة ساسيكس.

١.- لمزيد من التفاصيل، بما في ذلك معلومات حول النموذج القائم لبوركينا فاسو، رجاء انظر:
www.informatics.sussex.ac.uk/users/cds21/publications/

أجندة أبحاث ودراسات عالمية

كوكو فارنر وفرانك لاتشكو

بالنظر إلى ضخامة التحديات التي تنتظرنا، فنحن في حاجة ماسة لوضع أجندة بحث عالمية ذات توجه نحو السياسة.

إن موضوع التغير البيئي، لاسيما تغير المناخ، والهجرة يشغل جزءا مهما من أجندة السياسة العالمية، مع ذلك لا يوجد سوى القليل من الأبحاث المستندة إلى أدلة لإثراء عملية صنع القرار السليم. وللتصدي للحاجة لمزيد من البحث التجريبي السليم ولتحديد الكيفية التي يمكن بها المضي قدماً بأجندة البحث العالمية، قام معهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري (UNU-EHS) بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (UNEP) بالجمع بين ٣٥ خبيرا في مجالات الهجرة والبيئة في أبريل ٢٠٠٨. وقاموا بتقييم الأساس المعرفي الحالي وتحديد الفجوات البحثية ومناطق الأولوية للبحث، والتي تندرج ضمن ثلاثة مناطق رئيسية:

١- القياس والتحديد: هناك حاجة للقيام بالمزيد من العمل لوضع الأساس النظري والقياسي لاستجابات الهجرة لأثر التغير والتدهور البيئيين. إن الطبيعة الاجتهادية للتقديرات القائمة حول النطاق المحتمل للنزوح البشري الناجم عن أسباب بيئية تؤكد على حقيقة أننا لا نعرف سوى القليل جداً حول التغيرات التي تقع في البيئة وتؤثر على الهجرة وأننا نفتقر إلى البيانات والأبحاث الضرورية للمضي إلى ما هو أبعد من مثل هذه التقديرات الاجتهادية. إننا لا نفهم بالشكل المطلوب كيف تؤثر الأحداث

بطيئة الظهور، بما فيها التصحر وارتفاع منسوب البحر وزوال الغابات، على الهجرة داخل البلدان وبينها. كما أننا لا نعلم الكثير حول التأثير المحتمل على البيئة للتغييرات المتوقعة في أشكال الهجرة. ويفتقر صناع السياسات إلى المعلومات الضرورية من أجل الاستعداد للهجرة البيئية أو الوقاية منها أو الاستجابة لها بفاعلية.

بينما شعر الخبراء بأن صنع السياسات قد يستفيد من تعريف متمايز للهجرة ذات الدوافع البيئية، إلا أن تعريفاً عاملاً مثل ذلك الذي اقترحته المنظمة الدولية للهجرة[1] اعتبر مفيداً لوضع إطار للنقاش وقياس الظاهرة. إن التدهور البيئي يتفاعل مع الهجرة بطرق معقدة مما يجعل من الصعب أن نحدد بشكل واضح الأسباب التي تدفع الأشخاص إلى الانتقال وإذا ما كانوا في حقيقة الأمر مهاجرين لدواعي تعزى إلى البيئة أم لا. ومن الصعب التوصل إلى رقم دقيق للمهاجرين البيئيين، كما تطلب وسائل الإعلام غالباً، والأرقام المتوفرة في الوقت الراهن لا تعدو كونها تقديرات في أفضل الأحوال.

٢- التفاعلات والروابط: استعرض الاجتماع التفاعلات المعقدة للتغير البيئي مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتسببة في الهجرة البيئية. كيف ترتبط فيما بينها؟ إن الروابط بين الهجرة والتغير البيئي متعددة الاتجاهات، مما يجعل من الضروري فحص عوامل أخرى مثل الحوكمة والفقر وضعف اللُحمة الاجتماعية والصراع. وقد يكون للتغير البيئي أثر مضاعف على دوافع أخرى للهجرة.

من يهاجر، أين ومتى؟ في وجه التغير البيئي البطيء هؤلاء القادرون على الانتقال- ممن يملكون المال والشبكات الاجتماعية وسبل الرزق البديلة- قد يميلون إلى الهجرة بشكل مستقل. أما الفقراء الضعفاء، هؤلاء غير القادرون على الانتقال عندما تتدهور البيئة، صغار السن جداً والمسنين، فقد يتركون وحدهم أو يضطرون إلى إعادة التوطن في وقت لاحق. كما يلعب النوع والتكوين الديموغرافي دوراً أيضاً في أنماط الهجرة ذات الدوافع البيئية. وبينما من الأرجح أن تؤدي الهجرة الداخلية إلى زيادة الضغط على المناطق الحضرية، فقد أصبحت الهجرة الدولية نتيجة أكثر وضوحاً للتدهور البيئي بالنظر إلى أن المهاجرين لدوافع بيئية يعتمدون على الشبكات القائمة التي تتشكل بين بلدان المصدر والمقصد.

يتعين على البحث والسياسة التمييز بين نوع عامل الإجهاد البيئي وطبيعة التحرك الإنساني. إن الأوضاع البيئية بطيئة وسريعة الظهور سوف تسهم في وقوع أنماطٍ مختلفة من الهجرة، تتراوح من النزوح المؤقت والنزوح الدائم، إلى الهجرة الدورية والهجرة الدائمة. ناقش الخبراء تحديد نقاط ترجيح الأزمة أو عتبات الهجرة في حال التغير البيئي بطيء الظهور.

ما هي الاستجابات وكيف يقوم الأشخاص بالهجرة؟ إن النزوع إلى الهجرة في وجه الإجهاد البيئي قد يتزايد عندما تكون الهجرة المؤقتة ظاهرة قائمة بالفعل. فلا يجب النظر إلى الهجرة باعتبارها فشل بل يجب اعتبارها شكلاً من أشكال التكيف مع التغير البيئي. وهناك حاجة إلى مزيد من الاستقصاء حول الآثار الايجابية المحتملة للهجرة على البيئة.

السيناريوهات والسياسة: تحتاج الهجرة إلى مناقشتها أكثر ضمن سياق استراتيجيات التكيف. ولكي يتحقق ذلك، يحتاج صناع السياسة إلى فهم أفضل للعتبات ونقاط الترجيح الأساسية. وتشتمل مجالات سياسة أخرى على إعادة التوطين وإعادة الاستقرار. لإعادة التوطين تأثيرات عميقة على كل من الأشخاص النازحين والمجتمعات المستقبلة لهم- لكن أغلب السياسات تركز في الوقت الراهن وبشكل كامل تقريباً على الاستجابة التي يمكن أن تساعد في تشكيل السياسات الملائمة.

أجندة أبحاث عالمية وخطة عمل

مع الاتفاق على الحاجة إلى برنامج بحث عالمي متعدد المجالات للاستجابة لمناطق الأولوية تلك، وضع الخبراء أربعة مطالب أساسية لمزيد من العمل بشأن الهجرة البيئية:

١- المراجعة النظامية للأدلة البحثية المتوفرة بشأن الهجرة البيئية. هذا الأساس سيوضح أين توجد الحاجة لوضع المناهج والطرق الجديدة، ويمهد الطريق أمام تنسيق العمل مستقبلاً.

٢- برنامج بحثي عالمي متعدد المجالات يقوم على دراسات ميدانية جديدة ومتعمقة ويستخدم تصميم بحثي مشترك. ستركز الدراسات الميدانية على تلك الأجزاء من العالم التي هي في الوقت الراهن، ومن المتوقع أن تكون، الأسوأ تأثراً بالتدهور البيئي وتغير المناخ.

٣- إدارة المعلومات والمعرفة، وذلك باستخدام الشبكات وقواعد البيانات والمواقع الإلكترونية، للتأكد من أن الاكتشافات البحثية والتطورات السياسية الرئيسية يتم تقاسمها بفاعلية بين أصحاب المصلحة الأساسيين والتشجيع على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

٤- مشروعات بناء القدرة لتحسين جمع واستخدام البيانات لضمان أن تحصل البلدان التي من المرجح أن تكون الأسوأ تأثراً بالهجرة البيئية على قاعدة بحثية ملائمة ودورات التدريب من أجل صناع السياسات وأفضل الممارسات القائمة على البحث ذي التوجه السياسي.

لتحقيق الأمن الإنساني في وجه التحولات المناخية المتوقعة، لابد من وجود مشاركة فعالة من شتى أصحاب المصلحة، لاسيما في إعادة التوطين والتكيف السريع. وهناك حاجة اليوم إلى الاهتمام بالتنسيق بين السياسات والعمل القائم على الأدلة التجريبية السليمة.

كوكو فارنر (warner@ehs.unu.edu) هو رئيس قسم الهجرة البيئية والتعرض الاجتماعي والتكيف بمعهد جامعة الأمم المتحدة للبيئة والأمن البشري (www.ehs.unu.edu) في بون بألمانيا. وفرانك لاتشكو (FLACZKO@iom.int) هو رئيس قسم الأبحاث والمنشورات بالمنظمة الدولية للهجرة (www.iom.org).

لمزيد من التفاصيل حول ما دار من مناقشات في حلقة العمل، انظر
www.iom.int/jahia/Jahia/eventEU/cache/offonce?entryId=16923.

١. «المهاجرون البيئيون هم الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين، لدواعي قاهرة تتعلق بتغييرات فجائية أو مطردة في البيئة وتؤثر على حياتهم وأوضاعهم المعيشية تأثيراً سلبياً، يضطرون إلى مغادرة مواطنهم الاعتيادية، أو يختارون القيام بذلك، سواء بشكل مؤقت أو شكل دائم، والذين ينتقلون سواء داخل بلدهم أو إلى الخارج.» ملحوظة نقاش: الهجرة والبيئة. الدورة ٩٤ لعام ٢٠٠٧ لمجلس منظمة الهجرة الدولية.

الفيضانات في الصومال، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

هل من تغيّر في السياسات يتوافق مع تغير المناخ؟

دانانجايان سريسكانداراجاه

لا يزال هناك شك فيما إذا كان صانعو القرارات السياسية على المستوى الوطني والدولي لديهم الاستعداد أو القدرة على منع أو تخفيف آثار النزوح المترتبة على تغير المناخ.

لا يوجد بالطبع نقص في الاهتمام السياسي أو الإعلامي في سلسلة الروابط بين تغير المناخ والهجرة. ومع ذلك، يبدو أن هناك افتقار إلى تحليل كيف أن تغير المناخ على وجه التحديد يؤدي إلى النزوح وما يجب فعله للحد من الآثار العكسية، وهو ما نتج عنه التزام محدود بالعمل.

إن تحديد البيئات التي يكون أو سوف يكون فيها تغير المناخ هو العامل المحدد المُسبب للنزوح (بعكس العديد من العوامل الأخرى التي قد تحفز الأشخاص على الانتقال من مكان لأخر) هو أمر شديد الأهمية. وحتى نتمكن من ذلك، سيؤكد العديد من صانعي السياسات على أنه، بالرغم من أهمية تلك القضايا، لا يتوفر الدليل الكافي الذي يمكن العمل وفقه. ولا يوجد تحسن في هذا الأمر إذا ما علمنا أن معظم الباحثين العاملين في هذا المجال لا يتوافر لديهم بعد الثقة الكافية في بحث كيفية عمل العلاقات السببية حتى يكونوا مستعدين للتوصية بعمل سياسي معين.

ومن المؤسف أن تبدو العلاقة بين تغير المناخ والهجرة، والذي يُعد كلاً منهما موضوعًا كبيرًا في حد ذاته، هامشية نوعًا ما بالنسبة لأولئك الذين يركزون في الأساس على إحدى القضيتين. إن تبادل منهجيات البحث ونتائجه بشكل فعال بين تلك المجتمعات سيمثل خطوة رئيسية ليس فقط في زيادة المعرفة بل أيضًا في توليد الحلول السياسية. كما تساعد هذه الطريقة التبادلية على إيجاد حل لبعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأعمال التي يتعين القيام بها.

ولا يجب الاستخفاف بمشكلة دفع صانعي القرارات السياسية إلى التصرف حيال الأمر حتى عندما يتضح كيف وأين سيؤدي تغير المناخ إلى النزوح ـ ويتوقع أن تثمر جهود البحث الجماعي التي تسير حاليًا إلى الأمام في تكوين صورة معقولة عن الأمر في المستقبل القريب.

إن المهمة الفعلية لتحديد المسؤولية ستمثل تحديًا كبيرًا. فمشاكل العمل الجماعي مصدر إزعاج لسياسات تغير المناخ. والمفاوضات الدولية بشأن المناخ يعيقها دائمًا كون تغير المناخ ظاهرة عالمية لا تعرف حدودًا، بينما تشكل الحدود جزءًا متأصلاً في أكثر العوامل أهمية (الدول القومية المستقلة). أضف إلى ذلك تحديات الاستجابة إلى الهجرة الدولية، وهو مجال آخر يبدو أن اتفاق الرأي العالمي بعيدًا عنه، والقيام بعمل جماعي لإيقاف النزوح المترتب على تغير المناخ أو الذي يبدو عسيرًا إلى حد لا يصدق.

سيحتاج العمل الدولي في هذا المجال إلى المناورة حول العديد من القضايا السياسية التي قد تكون شائكة. فعلى سبيل المثال، سيحتاج صانعو القرار السياسي إلى اتخاذ القرار فيما إذا كان سيتعين عليهم القيام بتدخلات قانونية أو استخدام آليات عمل جديدة، أو كلاهما معًا، وهل يجب عليهم أن يعطوا الأولوية للاتفاق على مبادئ دولية حول الحماية أو الاستمرار على أساس أكثر خصوصية؟

وفي الواقع، فإنه في غياب البحث عالي الجودة والقيادة السياسية القوية، قد نرى أسوأ النتائج المحتملة: العناوين المثيرة التي يبالغ فيها الكاتب في توقع مدى ما قد يحدث، وسياسات رد الفعل لمنع دخول «اللاجئين» البيئيين، والقليل جدًا من الحماية الحقيقية لأولئك الذين قد يكونون عرضة لآثار تغير المناخ، وغالبًا ما يحدث ذلك نتيجة لخطأ صغير من جانبهم.

ويتحمل الباحثون بعض المسؤولية في تجنب ذلك بأن يقدموا تحليلاً أفضل لكيفية سير العلاقة، كما تقع المسؤولية بالمثل على صانعي القرارات السياسية على المستويين القومي والدولي لإظهار القيادة وتقديم الاستجابة الملائمة للتحديات التي تواجههم.

دانانجايان سريسكانداراجاه
(d.sriskandarajah@ippr.org) هو رئيس بحوث الهجرة بمعهد بحوث السياسة العامة.
يتناول هذا المقال جلسات مؤتمر معهد بحوث السياسة العامة الذي أُقيم في لندن في أبريل ٢٠٠٨. والنسخة الأصلية متاحة في الموقع:
www.ippr.org/migration

وكالة أوكسفام لأمريكا/مانوشر دهاق

«لا أعتقد، اعتماداً على واقع تجربتي الشخصية، أن معظم الناس قد أخذوا بعين الاعتبار قضية تغير المناخ في حياتهم اليومية حيث لا يزالون يشعرون بسقوط الأمطار «بغزارة» بعض الشيء في الفصل الممطر أو سقوطها «بكميات ضئيلة للغاية» في الشهور الجافة. وليس من السهل إدراك أن هذه هي العلامات الأولى لتغير دائم.»

دكتور سوتاردي

وزارة الأشغال العامة والأمين التنفيذي لشراكة المياه بإندونيسيا.

من موضوع «التكيف مع تغير المناخ: منظورات عملية»، الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، ٢٠٠٨. متوفر على موقع www.gtz.de/en/dokumente/en-climate-adaptation.pdf

الأطر القانونية والتشريعية

روجر زيتر

إن كيفية التعامل مع الأطر القانونية والتشريعية سيكون أمراً حيوياً لأمن الأشخاص المهددين بخطر تغير المناخ.

إن أحد الموضوعات السائدة في النقاشات الدائرة حول الحقوق هو وجوب ألا يؤدي النزوح إلى انتهاك الحقوق. لذلك فهناك صكوك قانونية وعهود وقواعد راسخة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني لحماية حقوق الأشخاص النازحين قسراً بسبب الصراع والاضطهاد والكوارث الطبيعية ومشروعات التنمية. ولكن ما يدعو للدهشة هو غياب إطار مشابه لحماية حقوق الأشخاص الذين يجبَرون على النزوح بسبب التغير البيئي الناجم عن تغير المناخ.

والقضايا الرئيسية التي سنتطرق إليها في هذا المقال هي: الحاجة إلى تطوير قدرة الأجهزة القانونية المحلية والعالمية على دعم احتياجات الأشخاص المعرضين للنزوح نتيجة تغير المناخ. أما الموضوع الثاني فهو مدى قدرة هذه الأطر القانونية والتشريعية على دعم قدرة الحكم المحلي والإقليمي وكذلك هياكل المجتمع المدني على تنفيذ استراتيجيات التكيف والمرونة للحيلولة دون نزوح السكان.

وليس الهدف هنا إيجاد الحجة لصياغة اتفاقيات ملزمة وإنما الشروع في تنفيذ عملية متدرجة - مثلما حدث في المناقشة حول «المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي» التي دارت في أوائل التسعينات – وهو ما من شأنه أن يقدم دعماً أقوى لحقوق هؤلاء الذين أرغمهم التغير البيئي على النزوح، وكذلك هؤلاء المعرضين لخطر النزوح ولكنهم بقوا في موطنهم.

أسئلة تتعلق بالمفاهيم والسياسات

إن إدراك دور التدخل الإنساني وحاجة الدول إلى التركيز على حماية الحقوق فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن التغير البيئي لمن القضايا الملحة. فما هي أشكال الحماية الموجودة حالياً للنازحين البيئيين، والأهم من ذلك ما هي أشكال الحماية التي يجب تطويرها مع ازدياد عمليات الهجرة هذه؟ لقد طرحت هذا السؤال مؤخراً جهات مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) والمفوضية الأوروبية (EC) ومجلس اللاجئين النرويجي (NRC)[1] كما أنه طُرح أيضاً في «مناقشة لاهاي».[2] وهناك عدد من القضايا تنبثق من هذا السؤال.

ومن الضروري إدراك الأسباب المتعددة للنزوح البيئي إذ أن تغير المناخ قد لا يشكل سوى أحد العوامل التي تؤدي إلى الهجرة القسرية؛ وهو ما يطرح سؤالاً حول مدى إمكانية النظر في صياغة أشكال محددة من الحماية لعملية هجرة لا يكون لها «سبب» واضح ومحدد.

وهناك تحد آخر يتعلق بهذه القضية وهو دراسة إلى أي مدى يتعرض الأشخاص الذين تجبرهم العوامل البيئية على النزوح لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية بنفس الطريقة التي يتعرض بها اللاجئين والنازحين داخلياً لهذه الانتهاكات. لذلك تقتضي الضرورة تحديد الطبيعة الخاصة للتهديدات التي تواجه حقوق الإنسان والتي يسببها تدهور النظم الإيكولوجية الناجم عن تغير المناخ.

ثالثاً، فعلى عكس أحد العوامل الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية ١٩٥١ والمبادئ التوجيهية، يميل النازوين قسراً بفعل العوامل البيئية إلى عدم العودة إلى وطنهم. علاوة على ذلك، ففي حين أنه من المؤكد تقريباً أن أغلبهم سيظلون نازحين داخلياً وبالتالي سيخضعون للقواعد والصكوك القانونية الوطنية لحماية حقوقهم الإنسانية، إلا أن ما دفعهم إلى النزوح هو قضية عالمية، لا أزمة محلية. وهو ما يعكس إحدى القضايا الأساسية المرتبطة بتغير المناخ وهي: المساءلة – أي مسؤولية الدول المسببة للتلوث في شمال العالم عن تلبية احتياجات الدول الأكثر معاناة في جنوب العالم. ومن شأن التفاعل بين الأطر الوطنية والعالمية والقضايا المتعلقة بسيادة الدول خلال تطبيق صكوك الحماية أن يحمل معاني فريدة في هذا السياق.

رابعاً، تتعامل الكثير من المناقشات الحالية مع الهجرة الناجمة عن التغير البيئي على أنها رد فعل يشكل ملاذاً أخيراً حيث تعتبر الهجرة فشلاً، رغم أن الهجرة في بعض الأحيان تكون استراتيجية إيجابية وفعالة للتنويع والتنمية تلجأ إليها الأسر المعيشية وفي بعض الأحيان المجتمعات بأكملها لتحسين ظروفهم المعيشية والحد من المخاطر وتأثرهم بها.

خامساً، ومن جهة أخرى، تركز الكثير من المناقشات الأكاديمية والسياسية في الوقت الحالي على مصالح هؤلاء الذين تجبرهم العوامل البيئية على الهجرة أكثر مما تركز على حقوق الذين لا يهاجرون، والتي لها نفس القدر من الأهمية. قد يرى البعض أن البقاء في الوطن هو خيار إيجابي – استراتيجية للتكيف والمرونة. ويشكل هذا الأمر تحدياً لفكرة أن الأشخاص المتأثرين هم ضحايا سلبيين، إذ يبرز بدلاً ن ذلك مهارات الأشخاص واستراتيجياتهم ونقاط قوتهم. وبالمثل فإن هناك منَ قد يجدون أنفسهم مجبرين على البقاء نظراً لافتقارهم إلى الفرص والمهارات والموارد اللازمة للهجرة. وفي أي من الحالتين، ينبغي أن ننظر في مدى الدعم الذي قد يقدمه نظام للحماية قائم على حماية الحقوق وكذلك تطبيق مبادئ الأمن البشري لهؤلاء الذين يختارون البقاء.

وأخيراً، فإن النزوح البيئي بسبب تغير المناخ يتركز، وسيزال يتركز، بشدة في جنوب العالم. والعديد من هذه البلدان والمناطق تتسم فيها الحوكمة وهياكل المجتمع المدني بالضعف وتكون أقل قدرة على أو رغبة في حماية حقوق الإنسان والأمن البشري. ولكن كيف يمكن تعزيز قدرة هذه الدول على الحماية؟ من المهم أن ندرك في هذا السياق أن العوامل البيئية لا تؤدي إلى تقويض الحقوق والأمن بمعزل عن مجال أوسع من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

إطار جديد من المبادئ التوجيهية؟

إذا اعترفنا بمقاومة المجتمع الدولي الشديدة لوضع صكوك دولية جديدة وأدركنا في الوقت نفسه الحاجة إلى حماية الأعداد المتزايدة من المهاجرين بسبب التغير البيئي، فما هي

القواعد والصكوك القائمة التي يمكن إدراجها في إطار جديد من المبادئ التوجيهية؟

أعتقد أن الحجة ضعيفة لتوسيع اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ ليشملا ما يطلَق عليهم «اللاجئين البيئيين» حسبما طرحه بعض الباحثين والوكالات الإنسانية في الفترة الأخيرة. ومن جهة أخرى، لا تعتبر المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ مجرد نقطة بدء أساسية ولكنها تعد أيضاً نموذجاً لعملية تجميع وتعديل القواعد والمبادئ من تشكيلة واسعة من الصكوك الدولية لحماية حقوق «النازحين البيئيين». ويعمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ على حماية حرية التنقل وغيرها من الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمكن أن يتمتع بها الأشخاص بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلا أن هذه الحقوق قد تتعرض للخطر عندما يضطر الأشخاص إلى الهجرة بسبب التدهور البيئي الناجم عن تغير المناخ.

كما أن هناك قواعد وصكوك «فرعية» توفر أشكالاً مختلفة من حماية حقوق الإنسان للجماعات المهاجرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، منها على سبيل المثال: العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٩٦، فضلاً عن عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بجماعات اجتماعية محددة، مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين لعام ١٩٩٠، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٨١، وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩١. ونظراً لأن انعدام الجنسية هو الحالة المتوقعة لمواطني الدول الجزرية الصغيرة التي سيغمرها ارتفاع مستويات البحار، تشكل حماية هؤلاء المواطنين تحدياً بالغ الأهمية بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٩١، وكذلك تفويض الحماية الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الأشخاص عديمي الجنسي.[٣]

وإلى جانب إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي توجد مجموعة كبيرة من القوانين المحلية للدول ذات السيادة والصكوك الإقليمية التي توفر حماية فرعية و/أو مؤقتة. وبرغم أن التنفيذ يكون محدوداً في الدول الهشة تحديداً التي يكون سكانها في أمس الحاجة إلى الحماية، إلا أن هذه القوانين والصكوك تفتح مجالاً للمناقشة والتوسيع المحتمل لحماية حقوق النازحين جراء التدهور البيئي أو المتضررين منه.

وهناك عدد من الجهات والمبادئ والمعايير الدولية تعزز حقوق الحماية والأمن التي يكفلها القانون الدولي وتقدم لها دعماً عملياً. وعلى الرغم من تعرّض تفويضات الحماية لنفس التحديات السياسية التي تصاحب تطوير إطار المبادئ، قد نرى أن تفويضات الحماية التي يتمتع بها عدد من الجهات الدولية يمكن توسيعها، على سبيل المثال التفويضات الممنوحة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو مكتب مفوضية حقوق الإنسان.

ومن المعايير والمبادئ التوجيهية التي يمكن توسيعها المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان والكوارث الطبيعية، ومدونة قواعد سلوك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية أثناء عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، ومسؤولية الحماية الخاصة باللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول. كما أن الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في مجال الاستجابة للكوارث لمشروع «اسفير»، وكذلك المجموعات الإنسانية المشكّلة بموجب استعراض الاستجابة الإنسانية، يقدمون أيضاً خصائص ضرورية لنظم الحماية ذات الصلة بالنازحين البيئيين. والتنسيق فيما بين الوكالات، رغم مدى الصعوبة التي ينطوي عليها الآن، سيكون أمراً حيوياً لا غنى عنه.

أهمية السياسات

لن يكون للصكوك والقواعد الخاصة بالحماية والأمن البشري نفس الأثر الفوري الذي تحدثه الاستراتيجيات والسياسات المادية والمكانية والإنمائية اللازمة لمواجهة النزوح الناجم عن تغير المناخ – ولكن لا يزال تقديم الحماية وتعزيز القدرة على الحماية من المكونات الأساسية لمنهج شامل لمواجهة النزوح على المستويين الوطني والدولي.

ومن الضروري الربط بين مناقشات الحماية وبين النزوح البيئي الناجم عن تغير المناخ وكذلك بين تعزيز قواعد وصكوك الحماية لدعم الأعداد المحتملة الهائلة من الأشخاص الذين يضطرون إلى النزوح عن موطنهم فضلاً عن الذين يبقون فيه. كما يمكن استخدام منظور حماية قائم على الحقوق وتحليل قائم على الاستحقاقات كأدوات تشير إلى المعايير المناسبة لاستجابات السياسات الأخرى «المباشرة» و «غير المباشرة» لقضية النازحين البيئيين – على سبيل المثال حقوق الملكية والانتفاع، وحرية التنقل، والمشاركة والتمكين في عملية صنع القرارات المتعلقة بإعادة التوطين. كما أن التعامل مع الآثار المترتبة على النزوح على أنها تحد قائم على الحقوق يتطلب حتماً أن تشارك التجمعات السكانية المتضررة مشاركة كاملة في تطوير استراتيجيات الاستجابة، وأن يتم تحسين أدوات وعمليات الترويج من أجل تعزيز حقوقهم.

وأخيراً، فإن ارتباط السياسات بتطوير قواعد وصكوك ومبادئ توجيهية خاصة بالحماية تبرزه الحالات الشديدة التي قد يؤدي فيها تدهور النظم الإيكولوجية ونضوب الموارد البيئية إلى الصراع والعنف – ومن ثم إلى ظهور مشكلة اللاجئين بالمعنى الدقيق لاتفاقية ١٩٥١. فمن الضروري توخي الحذر بشأن هذه الروابط، إذ لا يوجد سوى القليل من البحوث التجريبية الموثوق بها ومن الواضح أن العوامل البيئية لا تعمل بمعزل عن العوامل الأخرى. ومع ذلك، فإذا ما نظرنا إلى حتمية تدهور النظم الإيكولوجية وما ينتج عنه من زيادة عدد الذين سيضطرون إلى النزوح، علينا بذل جهود حثيثة لضمان أن آليات الحماية تدرج النزوح البيئي في هذه السياقات المحددة.

روجر زيتر (roger.zetter@qeh.ox.ac.uk) هو مدير مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد www.rsc.ox.ac.uk. ولمزيد من المعلومات عن برنامج البحوث المتعلق بتغير المناخ في مركز دراسات اللاجئين، يرجى الاطلاع على:
www.rsc.ac.uk/rc-environment.html

١.اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، انظر الصفحة ...؛ مجلس اللاجئين النرويجي، انظر الصفحة ...؛ المنظمة الدولية للهجرة والمجلس الأوروبي، انظر المصادر صفحة ٥٩-٦٠.
٢.www.forcedmigration.org/podcasts/hague-climate-debate/Hague Debate
٣.سيتضمن عدد يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ من نشرة الهجرة القسرية قسماً خاصاً بقضية انعدام الجنسية: www.hijra.org.uk/statelessness.htm

مركز دراسات اللاجئين

الانتعاش وسيادة القانون والدروس المستفادة

كاثلين كرافيرو

لقد تركت شجاعة الضحايا وتمسكهم بالأمل رغم كل المعاناة انطباعاً عميقاً علي وكانت السبب في استمراري ومتابعتي لعملي.

كان لي شرف أن أخدم الأمم المتحدة على مدار الخمسة وعشرين عاماً الماضية، عملت خلالها لصالح أربعة وكالات مختلفة في خمس بلدان. وأشارك الآن، وبصفتي مديرة لمكتب منع الأزمـات والانتعاش (BCBR)، في مساعدة المجتمعات التي مزقتها الصراعات أو الكوارث الطبيعية على إنعاش وإعـادة بناء نفسها. ولأكثر من عقدين من الزمان، رأيت أناساً في أقسى المحن وكانوا مع ذلك الأكثر تحملاً. فقد رأيت الشجاعة في مواقف انفصل فيها الأطفال عن عائلاتهم وأُجبروا على المشاركة في معارك ونساء تعرضن للاغتصاب الوحشي وعائلات فقدت جميع ممتلكاتها ومع ذلك وجدت لديهم عزماً على النهوض وبدء حياتهم من جديد.

وكان التحدي البارز دائماً هو إعادة التفكير في وسائل متابعة العمل والاستمرار في مساعدة وخدمة الناس في أكثر لحظاتهم افتقاداً للحول والقوة. وكان لما وقعت عليه من مواطن قوى لدى النساء، على وجه خاص، أثره في تحديد مستقبلي المهني وطموحاتي الشخصية؛ فالنساء يعانين معاناة ظالمة أثناء الأزمات وغالباً ما تُقطع السبل أمامهن في الاستفادة من عملية الانتعاش، بيد أنهم يظللن رغم ذلك العمود الفقري لمجتمعاتهن قبل وأثناء وبعد أن تضرب الكوارث ضرباتها.

وأتذكر يوم أن التقيت الفتيات الصغيرات في أنغولا فقد خُطفن في عمر الثالثة عشر من فُرُشهن في حجرات نومهن بالمدرسة الداخلية وأُجبرن على الخدمة الجنسية لجيش الرب للمقاومة، فأنجبن أطفال وأجبرن على حمل السلاح ونجين من فظائع مهولة. ورغم ذلك، فقد فررن وعدن إلى مجتمعاتهن وكانت لديهن العزيمة والتحمل ليواصلن تعليمهن ويعيدوا حياتهن إلى مسارها السابق. إن مساعدة هؤلاء في تحقيق هذا ليمثل جوهر عملية الانتعاش.

ومن بين أكثر العناصر أهمية فيما يزاوله مكتب منع الأزمات والانتعاش من أنشطة القدرة على توفير الأمن والعدالة، والتي تمثل الأساس الذي يقوم عليه السلام المستدام كما تمثل حجر الزاوية لمهمتنا. ونظراً لأن النساء اللائي تضررن أثناء الأزما غالباً ما يُحرمن من العدالة، فإن جانباً كبيراً من برامج سيادة القانون التي يُطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركز على هذا النصف المحروم والمُهمل من السكان – سواء بتدريب المحامين وقوات الشرطة للاستجابة للعنف الجنساني أو إنشاء العيادات الشرعية المجانية أو العمل مع الحكومات لموائمة تشريعاتها المحلية مع المعايير الدولية.

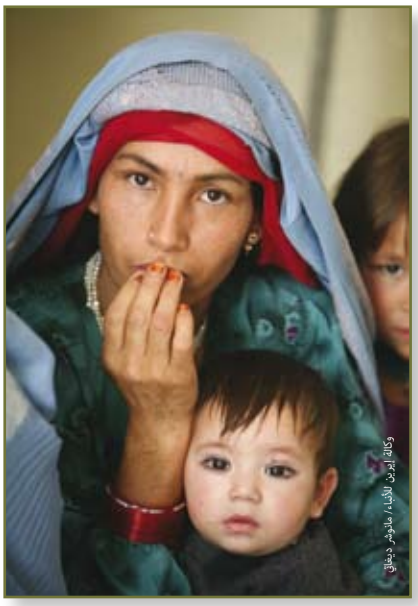
وكالة إيرين للأنباء / ماجوم دعاق

إن إرساء سيادة القانون في منطقة يهيمن فيها قانون القوة ليس بالأمر السهل، بيد أننا تعلمنا الكثير حول تحقيق هذا الهدف. ففي الأعوام الخيرة، اتضحت لنا خمس دروس في غاية الأهمية وهي:

- البدء في المشاركة في المراحل المبكرة من الأزمة
- غرس وتأصيل الإحساس بالانتماء الوطني في عمليات الإغاثة
- دفع النساء إلى صدارة جهود الانتعاش
- بناء الجهود الأمنية على أسس طويلة الأمد
- المرونة والتكيف مع الوقائع على أرض الواقع

البدء في المشاركة في مراحل مبكرة من الأزمة

تعتبر الاستجابة المبكرة لأي أزمة خطوة أساسية للنجاح حيث ينبغي أن تبدأ جهود الإنعاش فوراً مع بدء تدافع العمال الإنسانيين لتوزيع الأغطية والغذاء والأدوية. وهنا يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجسر الواصل بين الإغاثة الإنسانية وبين الانتعاش طويل الأمد، وبما يساعد في استعادة قدرة المؤسسات والمجتمعات الوطنية في مجالات مثل الأمن وسيادة القانون.

وبعد أي أزمة مباشرة – وسواء كانت هذه الأزمة نتيجة لصراع مسلح أو كارثة طبيعية- نجد نافذة فرصة مؤقتة لـ 'إعادة البناء للأفضل'. كما يؤثر التأخير بالأيام، بل وبالساعات، في أوقات الأزمات، بشكل كبير على مدى الاستفادة من جهود الإنعاش، وبهذا الاعتبار قام البرنامج الإنمائي بوضع إستراتيجية للاستجابة السريعة للأزمات في ٢٠٠٧ وتستند هذه الإستراتيجية على شبكة من الأخصائيين حول العالم التي يتم نشرها في خلال ٧٢ ساعة. وفي العام الماضي، قدم هؤلاء الأخصائيون دعمهم لـ ١٥ بلداً ضربتها الأزمات وكان منها بنغلادش وليبريا وجزر سليمان والسودان.

وجاء طرح برنامج سيادة القانون في دارفور مثالاً على إمكانية إحداث تقدم رغم جميع المعوقات القائمة. ومنذ أن تم إطلاق هذا البرنامج في عام ٢٠٠٤، جرى إنشاء سبعة مراكز للمساعدة القانونية وأربعة مراكز معلومات قانونية كانت مهمتها منح المساعدة القانونية للنازحين، وكان أكثرهم من النساء اللوائي يسعين لإنصافهن فيما تعرضن له من انتهاكات جنسية وجرائم جنسانية. كذلك فقد وفر البرنامج التدريب لأكثر من ٤٠ ألف فرد من القانونيين وضباط الشرطة والزعماء التقليديين وأعضاء المجتمعات المدنية.

ويرى بعض الناس أن التركيز على قضايا العدالة بعد الـصراع مباشرة أمرً يأتي قبل أوانـه. بيد أن استعادة الحقوق الإنسانية للسكان وكرامتهم – وذلك أحياناً بعد عقود من الفوضى والوحشية – تمثل أمراً ضرورياً لإرساء السلام. إن مجرد فكرة أن تحقيق العدالة أمر ممكن وأن سيادة القانون يمكن إرسائه من جديد وأن الوحشية سوف تتم المعاقبة عليها– هذه الأفكار جميعاً تخلق الأمل، فهي تحفز الناس على هجر العنف لصالح مستقبل من السلام والرخاء.

غرس وتأصيل الإحساس بالانتماء الوطني في عمليات الإغاثة

يكمن نجاح برنامج دارفـور في تقويته للسلطات والمجتمعات المحلية في دفع عملية إنعاشهم بأنفسهم. فالحل هنا لم يأت مفروضاً عليهم، وإنما جاء نابعاً من

ذواتهم. وعليه فلا نستطيع أن نهون من أهمية دور الإحساس بالانتماء الوطني كمحرك يدفع الناس للعمل.

إن الانتماء والارتباط بالوطن يعني التواضع كما يعني الإصغاء إلى ما يريده منا النساء والرجال والأطفال الذين بُترت أطرافهم بسيوف المتقاتلين وفقدوا أفراد عائلاتهم أمام عصابات السلب والنهب وفقدوا منازلهم أمام الميليشيات المتحاربة – وليس الإصغاء إلى ما نعتقد نحن أنهم يريدونه منا أو ما نريده نحن منهم. إن الإحساس بالارتباط يعني أن نتحلى بالصبر من أجل إرساء علاقة بناءة مع الحكومة وغيرها من الشركاء الوطنيين وتمكين السلطات المحلية من أن تفعل الـشيء الصحيح في التوقيت الصحيح، كما يعني الثقة والإيمان بالبشر الذين أوكلت إلينا مهمة خدمتهم والاعتراف بأنه أحياناً ما تقبع تحت القيادات الفاسدة أحياناً قوة المجتمعات الأصيلة وكذلك دفع قدرتها على الانتعاش وإعادة البناء. ويعني الإحساس بالانتماء كذلك غرس القوة في المجتمعات في مواجهة أكثر لحظاتها ضعفاً وانعداماً للحول والقوة. وفي النهاية، فإن دورنا هو تحفيز هذا الإحساس بالانتماء من خلال توفير المساحة الكافية أمام الشركاء الوطنيين كي يتسنى لهم تحقيق التغيير بوسائلهم الخاصة.

النساء في صدارة جهود الانتعاش

من بين أفظع وأكثر الصور شيوعاً والتي تنشرها الحروب هي صورة النساء وهن ملقيات على الطريق وقد انقطعت بهن السبل عن الوصول لمنازلهن ومجتمعاتهن التي تركنها هرباً من أشكال الفظاعات الوحشية محتضنات أثناء ذلك أطفالهن المذعورين. وكأنما لا يكفيهن عبء إعالة أنفسهن، بل يحملن كذلك عبء إعالة عائلاتهن كثيرة الأفراد والمنهكة. إن النساء هن يتحملن في النهاية ضريبة المعاناة في الأزمات.

وأقر مجلس الأمن في الأمم المتحدة ضمن إطار موافقته على القرار رقم ١٣٢٥ لعام ٢٠٠٠ بأثر الصراعات المسلحة على النساء، ويتسم هذا القرار بنطاقه الطموح وشموليته فيما تضمنه من توجيهات ؛ حيث يحدد، فيما يحدد من قضايا مهمة، الاغتصاب والعنف الجنسي كجرائم حرب ويدعو الدول لإنهاء حصانة مرتكبيها. كذلك فإنه يعترف بالنساء لا كضحايا حرب فحسب وإنما أيضاً كشركاء مهمين في عملية بناء السلام وجهود الانتعاش.

وأثناء الصراعات، وأثناء هروبهن وخلال وجودهن في مخيمات اللاجئين، تتعرض النساء والفتيات للعنف والإيـذاء والاستغلال الجنسيين. ومع انهيار هياكل المجتمع وتصاعد وتيرة العنف، تضيع الحماية. وقد رأيت نساء ممن سبق أن تعرضن للاغتصاب أثناء جمعهن للحطب للطهي أو أثناء سيرهن إلى إحدى دورات المياه البعيدة. وقد التقيت فتيات استخدمتهن الميليشيات الجوالة لقضاء متعتهم الجنسية. وقد رأيت أرامل يجاهدن لتوفير لقمة العيش لأنفسهن ولأطفالهن بعد أن دُمرت وسائلهن في كسب القوت وحرمن من حقهن في ممتلكاتهن وأصولهن. وكانت النساء في أوقات الأزمات قد أظهرن عزماً يفوق الوصف، بل وكثيراً ما شكلن مجموعات لتوفير الخدمات والدعم لبعضهن البعض، إلا أنه كثيراً ما يتم استبعادهن من المشاركة في عملية الانتعاش. وهذا الاستبعاد لا يحرمهن من حقوقهن في الخدمات وفي المشاركة في الحكومة فقط، وإنما يحرم المجتمعات المنتعشة هي الأخرى من مزايا ما تمتلكه هؤلاء النساء من بصيرة وعطاء.

إن في الإمكان تمكين النساء من خلال فرص 'إعادة البناء للأفضل'. فمن خلال توفير الدعم الملائم والمستديم والمبتكر للحكومات والمجتمع المدني، يمكن لعمليات الانتعاش فيما بعد الصراعات أن توفر تطلعات أفضل للنساء ليعشن حياة خالية من العنف ويقدن عملية تنمية مجتمعاتهن وحكوماتهن. وعندما تضعف قوى الدمار التي تشعل الأزمات بعد انتهاء الصراع، علينا أن ننتهز هذه الفرصة لمحاربة أشكال التحيز ضد النساء.

وخـلال فترة عملي في برنامج الأمـم المتحدة الإنمائي، قمنا مع شركائنا بإطلاق أجندة تتضمن ثمانية نقاط وتسعى لتمكين النساء من حقوقهن بعد انتهاء الأزمات. وتستهدف 'خطة العمل' إنهاء العنف الجنسي وتقليل المخاطر الأمنية للنساء في الأزمـات والتصدي لأشكال التمييز التي تمنعهن من المطالبة بأراضيهن وممتلكاتهن وتغيير القواعد الاجتماعية التي تستبعدهن من عملية الانتعاش وبناء السلام.

وقد باتت هذه الجهود بالفعل تؤتي ثمارها في الصومال، فقد تأسست هناك على سبيل المثال أول جمعية للمحاميات من النساء وكانت مهمتها توفير المساعدات القانونية لضحايا الاغتصاب والعنف المنزلي. كذلك فقد ساعد من جانبه الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في ضمان أن تشكل النساء ما يقدر بـ ١٠ ٪ من خريجي الأكاديميات العسكرية، وفي سبتمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد المتخرجات من ضباط الشرطة ٥٠ من أصل ما يقارب ٦٠٠ ضابط شرطـة. وفي أفغانستان وتيمور الشرقية وجنوب السودان يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات على ضمان قدرة قوانينها الوطنية على حماية النساء.

وفي وسط الأزمات المروعة يُولد القادة. فالنساء اللائي يُهجرن دون حماية من آبائهن أو أزواجهن أو أقاربهن من الذكور في وسط الأزمات قد يكتشفن في أنفسهم مناحي قوة جديدة وقدرة على حماية أنفسهم وأحبائهن من الخطر. وبمجرد أن يعود السلام، تتوق هؤلاء النسوة إلى مواصلة ما بنينه أثناء الأزمات، وتحدوهن الرغبة في أن تجد أصواتهن من يسمعها. وينبغي على الأمم المتحدة من جانبها أن تدعم هذه العزيمة وألا تسمح لها بأن تتلاشى.

الصليب الأحمر الدولي/أودلف أبو-سوليمان

بناء الجهود الأمنية على أسس طويلة الأمد

تسهم برامج سيادة القانون في الصومال ودارفور في جعل البلدان المُثقلة بالنزاعات أقرب إلى السلام. إلا أن تحسين الأوضاع الأمنية في أي بلد يستغرق وقتاً، ويتم تصميم عمليات الانتعاش بحيث تستهدف تحقيق أهداف طويلة الأمد وليس مجرد استراتيجيات خروج مؤقتة من الأوضاع الراهنة. وقد يتطلب التحول من الحكم العسكري إلى الإدارة المدنية عقود من الاستثمارات. وستقدم أعمالنا الأمنية والتنموية خدمة مهمة لعمليات نشر الأمن الأكثر كفاءة والتي تقوم بها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتقوم هذه القوات بحماية المدنيين، بيد أن حقوق المدنيين ينبغي أن تُكفل لها الحماية كذلك بواسطة القانون وبواسطة مؤسسات تطبيق القانون ومؤسسات العدالة. وتسهم الأعمال التي نبذلها في تقوية مؤسسات سيادة القانون الوطنية لتمكينها من حماية المواطنين بدون مساعدة خارجية، وذلك من خلال دعم اللجان القضائية الوطنية والمحاكم والشرطة المجتمعية وإدارات السجون ومن خلال تعزيز الرقابة الديمقراطية على المؤسسات الأمنية.

المرونة والتكيف مع الوقائع على أرض الواقع

على مدار العام الماضي، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أنشأ البرنامج العالمي لتقوية سيادة القانون في أوضاع الصراعات وما بعد الصراعات. ويعزز هذا البرنامج – والذي جرى تنفيذه في ١٧ دولة تعاني من أزمات – من التكاملية والتفاعل الإيجابي بين الوكالات الإنسانية التي تتعامل مع الاحتياجات الفورية وقوات حفظ السلام التي توفر الأمن والاستقرار والوكالات التنموية بمنظورها طويل الأمد. وهذا من شأنه أن يحقق نتائج أفضل واقعياً. ويقوم البرنامج العالمي على إستراتيجية ومجالات تركيز واضحة كالتالي:

- تعزيز سيادة القانون ضمن إطار للإنعاش المبكر وخلال المراحل الانتقالية
- تناول قضية تمتع النساء بالأمن والعدالة
- دعم تنمية الإمكانيات لدى مؤسسات العدالة والأمن
- تسهيل تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية حتى زوال الأزمة
- تعزيز بناء الثقة وتحقيق التسوية

وسوف يتم تكييف عملية تطبيق هذه الإستراتيجية وفق التحديات والمشكلات الموجودة في كل دولة على حدة. وفي مجال مثل سيادة القانون، يعد إبداء المرونة أمراً ضرورياً لتحقيق النجاح. وعلينا إلى جانب ذلك الإصغاء إلى شركائنا والاستجابة لاحتياجاتهم وبحيث لا يكون دافعاً في ذلك مجرد الرغبة العشوائية للحصول على بيانات للمقارنة.

أنا أعمل لصالح مؤسسة ضخمة، ونحن في هذه المنظمة نفكر ونخطط على نطاق عالمي أو وطني؛ حيث يتم الوصول إلى ملايين البشر واستعادة معايش الآلاف وإعادة بناء مئات المجتمعات. إلا أن الانتعاش يقوم على ما لدى الأفراد من قوة وآمال وتصميم. وبالنسبة لي، كانت جهود الانتعاش تتجسد أمامي في صورة امرأة تُدعى إيماكولاتا، وكنت قد التقيتها في بوروندي في أكتوبر١٩٩٩ مع فرارنا نحن الاثنتين من إحدى الكمائن التي نصبت في مخيم النازحين الذي كانت تعيش فيه. وقد هرولت إلى جواري مع أطفالها الأربعة طيلة الطريق وانتهي بي الأمر لأحمل أحدهم على ظهري لمعظم اليوم. وقد واصلنا الجري لساعات قبل أن يستقر بنا المقام في إحدى القرى الأخرى التي تنعم بوضع آمن نسبيا. وأتذكر أنني جلست حينها أفكر في أن هذا اليوم الذي قد يكون أسوأ أيام حياتي يمثل حياة إيماكولاتا بأكملها. فيوماً تلو الآخر وعاماً بعد الآخر، تحمل هذه المسكينة أطفالها وتهرب، ودون أن تعرف إلى أي مكان تذهب أو ماذا يمكن أن ينتظرها هناك عندما تصل.

إن الانتعاش يعني أن تستطيع إماكولاتا التوقف عن الهرب. هذا هو لب الموضوع ببساطة شديدة. إنه يعني أن يكون بوسعها العيش بكرامة وينعم أطفالها بالأمان ويدخلون المدارس وألا تجد شيئاً يهدد قوتها وقوت أطفالها. إن الانتعاش يعني أنها ستشعر بالأمان ويمكنها التمتع بالعدالة التي تنصفها إذا احتاجتها ومتى احتاجتها. إن قيمة جهودنا إنما تكمن في تلك النتائج العملية والملموسة التي نستطيع تحقيقها للبشر الذين نخدمهم.

كاثلين كرافيرو هي المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب منع الأزمات والانتعاش (www.undp.org/cpr). ولمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالسيدة جيهان صدقي، المستشارة الأولى للإدارة على البريد: (jehane.sedky@undp.org).

حماية حقوق الإنسان في دارفور

مارتن باريندز

عادة ما يتم تطبيق برامج سيادة القانون بعد انتهاء الصراعات بيد أنه ليس من السابق لأوانه إطلاقاً أن تبدأ البرامج التي تشجع على عودة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

تشرق الشمس على رقعة منبسطة في دارفور، وتمتد الظلال الطويلة لعدد لامتناه من قباب الغطاءات البلاستيكية والبيوت المصنوعة من الطوب. وسرعان ما تتحول الهمهمات المنخفضة إلى همسات ومن ثم إلى أصوات أكثر صخباً مع نهوض مئات الآلاف من السكان النازحين من رقادهم لاستقبال يوم جديد. ومن الطبيعي أن نتوقع إزاء عدد سكان بهذا الحجم – تحوطهم من كل جانب التهديدات المستمرة التي تشكلها عصابات البلطجة والاعتداءات الجسدية العنيفة – ألا تكون النزاعات أمراً نادر الحدوث. واليوم، ومن خلال برنامج مبتكر لسيادة القانون يديره بشكل مشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة غير حكومية دولية، بات سكان دارفور يتأقلمون مع الكثير من أشكال الضغوط التي تسببها حياة المخيم بمساعدة بعض المساعدين القانونيين. ومهمة هؤلاء الأفراد الرئيسية، وأغلبهم من النازحين أنفسهم، إدارة وحل النزاعات التي تنشأ في المخيم من خلال توفير النصائح القانونية المجانية وخدمات التوسط. كذلك أنيطت بهم مهمة تيسير إرساء العدالة من خلال إحالة معظم القضايا الخطيرة (مثل الاغتصاب أو القتل أو التعذيب) إلى مُحاميّ دارفور البالغ عددهم ٦١ محامياً والتابعين لشبكة المساعدات القانونية التابعة للبرنامج الإنمائي.

ومن بين من تقع عليهم أعيننا في المخيم السيدة جميلة، وهي امرأة في الخمسين من عمرها، وتنتمي لإحدى القرى الواقعة على مسافة ٣٠ كيلومتراً جنوب المخيم وأمضت قرابة الأعوام الخمسة في حالة نزوح. أما اليوم فنجدها واحدة من بين ١٥٤ مساعداً قانونياً في دارفور. ويتألف فريقها من المساعدين من ٢٦ امرأة ورجل من مختلف الأعمار ومختلف القبائل. وبعض هؤلاء المساعدين القانونين يقدمون خدماتهم كشيوخ توكل إليهم مهمة النظر في شؤون القسم الذي ينتمون إليه في المخيم. وجميعهم تلقوا تدريباً في كيفية القيام بالوساطة ومعايير حقوق الإنسان والقانون المحلي السوداني، كما يقع ضمن مهامهم مساعدة الناس على التفاوض بسلام على أسس الاستحقاق والمسؤولية بدلاً من أساس القوة والإكراه. والمساعدون القانونيون من أمثال جميلة هم على الأرجح أحد أكثر الوسائل أهمية لنشر وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان الدولية، خاصة تلك التي تتناول منها حقوق النساء.

ويجري المساعدون القانونيون دورات تدريبية أسبوعية تتناول موضوعات حقوق الإنسان الدولية والقانون المحلي، وهي تستهدف أصحاب المسؤوليات وأصحاب الحقوق نظراً لأن أهمية معرفة الناس بحقوقهم لا تقل عن أهمية معرفة السلطات بها وذلك حتى يتسنى لهم النهوض بمسؤولياتهم بموجب القانون الوطني والدولي. ومثل هذا التدريب يوفر الحافز الذي يستطيع الناس من خلاله إعادة النظر في المسلمات التي تحكم العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشهرة التي يحظى بها المساعدون القانونيون عند توفير التدريب تعزز من مكانتهم في مجتمعاتهم ومن ثم تزداد الدعوات إليهم للمشاركة في عمليات الوساطة الصعبة. وخلال جهود الوساطة تلك، يشجع المساعدون القانونيون الشيوخ على تطبيق ودمج قيم حقوق الإنسان والمعايير الدولية للعدالة.

الإجراءات والمبادئ

يمثل المسلمون وسكان قبائل الفور غالبية السكان النازحين في مخيم جميلة. وهنا، وكما هو الحال في معظم أماكن دارفور، تتعايش المعتقدات الإسلامية الصلبة مع العادات والتقاليد المحلية الراسخة جنباً إلى جنب. ومن بين أهم القيم الثقافية السائدة في المخيم هي القناعة بأن مشاكل المجتمع لا يجب أن يحلها سوى المجتمع نفسه. فوفقاً لأحمد، وهو أحد الشيوخ المحليين «إذا رغب أحدهم في اللجوء إلى إحدى المحاكم الرسمية، فحينها سوف يتدخل الجيران ... وكما ترى، فالناس هنا لهم أساليبهم المختلفة في تصريف أمورهم». ويسود النفور الشديد إزاء الحلول التي تفرضها الدولة من المحاكم القانونية المحلية ومن ثم تقع مهمة توفير الوسطاء ضمن قائمة التزامات الشيوخ.

وتتضمن معظم القضايا التي تُعرض على المساعدين القانونيين حدوث اعتداءات، كتعارك امرأتين معاً عند أحد مصادر المياه على مكان كل منهن في الطابور أو نقل أحد الشباب للمستشفى عقب مشاجرة حول تفسير القرآن الكريم أو تشاجر مطلق مع الزوج الجديد لمطلقته في نوبة غيرة. وفي حالات العنف الجنسي والجنساني، يكون العنف المنزلي هو الشائع في الحدوث ولكن هذا لا يمنع من وجود حالات اغتصاب وهجر أحد الزوجين للآخر والإهانات العلنية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مارتن باريتيز

ورغم أن ممارسات الوساطة تتفاوت من مخيم لآخر، إلا أن هناك بعض الإجراءات والمبادئ الأساسية المعينة التي تُطبق في جميع الظروف. فغالباً ما يرفع النازحون داخلياً قضاياهم إلى المساعدين القانونيين قبل أن يقصدوا الشيخ المحلي، ويقوم المساعد القانوني من جانبه بالتنسيق مع الأطراف لتحديد موعد لعقد جلسة وساطة في مكان مفتوح وحيادي، مثل منزل المساعد أو مركز المساعدات القانونية المحلي. ومتى أخفق الأطراف في التوصل لاتفاق، قد يطلب المساعد القانوني من أحد الشيوخ المشاركة.

ومتى تتم دعوة المساعدين القانونيين للمشاركة في جهود الوساطة فإنهم يقومون في البداية بوضع القواعد الأساسية للوساطة. ويتم إعلام الطرفين بأنه سيتم إتاحة الفرصة لكل منهم للتحدث، كلٌّ عند حلول دوره وأن أي مقاطعة لحديث أحدهم لن يتم التسامح معها. وفي بداية أي عملية وساطة، يعلن المساعدون القانونيون عن توافر الخدمات القانونية المجانية (والتي تقوم على توفيرها شبكة المساعدات القانونية التابعة للبرنامج الإنمائي) للجوء إليها في حال فشلت جهود الوساطة. كذلك فإنهم يعقبون على مجريات العملية من خلال توضيح القوانين المحلية و/أو الدولية التي لها مردود إيجابي في تحديد الحكم الأخير.

ويعتبر معظم الشيوخ وجودَ هؤلاء المساعدين القانونيين عاملا هاماً وقيماً في جهودهم لتحقيق الوساطة، وكما قال أحدهم «فإن المساعدين القانونيين يطرحون عدداً يفوق ما نطرحه نحن عادة من أسئلة»، بينما يقول آخر بحماسة «في قرانا، لم يكن للنساء أن يشاركن أبداً في جهود الوساطة. أما اليوم، فأنا أستمع لكل من الطرفين وتتجمع لدى صورة أكثر اكتمالاً للقضية عن ذي قبل، ولذلك فأنا قادر الآن على التوصل لقرارات أفضل». ورغم أن مشاركة النساء لا تزال مُفتقدة في بعض المخيمات، إلا أن المساعدين يشيرون إلى أن «جلساتنا التدريبية حول حقوق الإنسان كان لها تأثير حقيقي على أفكار الشيوخ. فالآن نجد النساء يحضرن جلسات الوساطة في مخيمنا». وفعلاً، كان أحد أكبر الإنجازات التي تحققت نتيجة لبرنامج المساعدين القانونيين ما حدث من تعزيز لحق المرأة في المشاركة في مجريات التقاضي التي تؤثر على معيشتها.

> «لم أكن أعلم أبداً، قبل وصول برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن للنساء حقوقاً! لقد ذُهلت عندما علمت بهذه الحقيقة».
>
> جميلة، مساعدة قانونية

وبالطبع لا تخلو العلاقة بين المساعدين القانونيين والشيوخ من التعقيدات حيث يتمتع الشيوخ بالنفوذ المطلوب لجمع الأطراف معاً وتعزيز تنفيذ القرارات ومن ثم فإن مشاركة هؤلاء الشيوخ أمر في غاية الأهمية. وينشأ الخلاف عندما يصر المساعدون القانونيون على ألا يفرض الشيوخ رسوماً على خدماتهم في الوساطة. وتواجه المساعدات القانونيات من النساء تحديات إضافية، حيث لا تتمتع المساعدات الشابات بدرجة الاحترام التي تتمتع بها المساعدات الكبيرات في السن من أمثال جميلة. وكما تقول جميلة بنفسها «إن المساعدين القانونيين يقومون بواجبهم في تعليم مبادئ حقوق الإنسان، إلا أن التقاليد تظل رغم ذلك عائقاً أمام التنفيذ. فالأمر برمته معلق في أيدي الشيوخ للاتفاق أو الاختلاف مع الأفكار الجديدة، ومنها الاستعانة بالنساء كوسيطات في الخلافات». وفي الواقع، ونتيجة لتنوع ثقافات النازحين داخلياً، لم يتم بعد حسم المناقشات حول وضعية حقوق الإنسان الدولية في المجتمعات الإسلامية المُحافظة. إلا أنه من المبشر بالخير أن تكون هذه المناقشات موجودة بالفعل.

العمل مع أنظمة العدالة التقليدية

متى كانت جهود الوساطة التقليدية تتمخض عنها نتائج تتعارض والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، يقوم المساعدون القانونيون بإعلام الأطراف المعنيين بحقوقهم بموجب القوانين الدولية والسودانية كما يعرضون عليهم حقهم في الاستعانة بنظام العدالة الرسمي. كذلك يمكنهم تعريف الشيوخ بالقوانين السودانية ومعايير حقوق الإنسان ويطلبون منهم إعادة النظر في قراراتهم، بيد أن المساعدين لا يجدون أمامهم سوى هذه الاستجابة الثنائية لسببين:

الأول، أن مخيمات النازحين داخلياً 'محكومة' بالهبات السخية من الشيوخ والذين لا يقومون فقط بدور صناع العدالة وإنما يمثلون القنوات الرئيسية لبطاقات الحصص الغذائية والسلع غير الغذائية. وغالباً ما لا ينظر الشيوخ نظرة تقدير لأي فرد من أفراد رعيتهم يقوم برفع 'الوساطات الفاشلة' إلى نظام العدالة الرسمي نظراً لأن هذه الدعاوى تُنقص من مكانة الشيخ في المجتمع. وقد لا يرغب النازحون داخلياً من الطرف الخاسر من عملية التسوية التقليدية، بدورهم، في مضايقة الشيوخ الذين يحسنون إليهم بسعيهم لعلاج قانوني خارج نطاق سلطة الشيخ. ونظراً لأن برنامج المساعدين القانونيين يتمحور أولاً وأخيراً على العميل، فإن قرار العميل بقبول التسوية التي يقترحها الشيخ هو قرار ينبغي على المساعدين القانونيين احترامه، رغم أن المساعد القانوني قد يطلب (بناء على موافقة العميل) قيام إحدى المنظمات الأخرى بتوفير دعمها في المتابعة.

ثانياً، معظم النازحين داخلياً ينتمون للمجتمعات القروية شديدة الارتباط التي تبدي تفضيلاً لتحقيق الوئام الجماعي حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح وحقوق الأفراد. ومن ثم فإن عزلة وقيود الحياة القروية الريفية تتطلب منهم إيجاد حلول مقبولة لكل من طرفي النزاع. وفي معظم القرى لا توجد سجون ولا توجد طريقة سلمية لتطبيق القرارات، كما تغيب أي آليات لحماية صناع القرار (الشيوخ) من انتقام الأطراف الخاسرة الشاعرة بأن ظلماً وقع عليها نتيجة لقرار الشيخ. ومن ثم فإن توافر

العلاقات الحسنة بين الجيران يُعد أمراً ضرورياً لتجاوز المشكلات. واليوم، يعيش هؤلاء القرويون في نفس القرى شديدة الارتباط – والتي تنظمها نفس هياكل السلطة – الواقعة داخل البقع الفسيحة في مخيمات النازحين داخلياً، وهكذا فإن تقاليدهم لا تموت بسهولة.

وقد تخدم نتائج الوساطة التقليدية تحقيق السلام قصير الأجل في القرى ومخيمات النازحين داخلياً المنعزلة والتي تعاني من شح الموارد، رغم أنها قد تسبب ظلماً كبيراً على الفرد. إن النهج ثنائي الشُعب الذي يتبعه المساعدون القانونيون يطالعنا كأسلوب يتسم بالمسؤولية والتركيز على تحقيق رغبات العميل في المقام الأول وإبداء الاهتمام بالحساسيات الثقافية وذلك لتجاوز النتائج المؤذية الناجمة عن السبل التقليدية لتحقيق العدالة.

ويظهر لنا نجاح هذه المرحلة الأولى من البرنامج – والتي تم تنفيذها أثناء ذروة إحدى حالات الطوارئ الإنسانية – أنه ليس من السابق لأوانه إطلاقاً تلبية الحاجة لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان كما يظهر أيضاً أنه من الممكن تحقيق ذلك أثناء تلبية احتياجات البقاء الأشد إلحاحاً بالنسبة للنازحين.

يعمل مارتن باريندز (maarten.barends@undp.org) لصالح برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دارفور (www.sd.undp.org/dg٨.htm).

كُتبت هذه المقالة على مسؤولية مؤلفها الشخصية ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو أي منظمة أخرى. وقد تم استبدال أسماء الأشخاص الذين ورد ذكرهم في هذه المقالة لحماية خصوصيتهم.

بروتوكول منع الإتجار بالبشر لا يفي بالغرض

سيرغي مارتينوف

نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فبراير ٢٠٠٨ منتدىً عالميا كبيراً ركز على قضية الإتجار بالبشر، وحظي المنتدى والمعروف بمنتدى فيينا باهتمام وإطراء دولي واسع.

لكن للأسف لم يؤدي المؤتمر[١] إلى أية تصريحات أو خطط أو تعهدات كما هو الحال دائمًا في مثل تلك الفعاليات، بل نجح فقط بجمع حوالي ٢٠٠٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص معًا إضافة إلى العديد من الشخصيات الشهيرة. وتكمن القيمة الكبرى للمنتدى في حقيقة لفته لانتباه العالم إلى واقع مرير في حياتنا المعاصرة: ما يزال نظام العبودية منتشراً في مناطق عديدة، بل ويشهد تزايداً واتساعاً في بعض منها.

وبما أن الإتجار بالبشر نشاطٌ محظور قانونياً فإن معظم نشاطاته تتم في الخفاء وبشكل سري. ومن المقدر أن مئات الآلاف يقعون ضحية للإتجّار بالبشر والعبودية أو للإستغلال الذي لا يختلف عنها إلا بالإسم وبشكل لا يمكنهم من حماية أنفسهم ضد هذا الإستغلال حيث يقوم المجرمون في الشبكات المنظمة بالتعامل معهم كسلع تُشترى وتُباع طلبًا للربح.

من المعتقد أن يمثل الإتجّار بالبشر ثالث أكبر نشاط ربحي غير شرعي بعد بيع الأسلحة وتجارة المخدرات. إلا أنه من المتعذر نظرًا لطبيعته الخفية الحصول على البيانات الصحيحة أو تقديرها أو تحليلها بشكل صحيح. وتتراوح تقديرات عدد ضحايا الإتجّار بالبشر على مستوى العالم من ٨٠٠ ألف إلى أكثر من ٢,٤ مليون١ و تصل أرباح التجار إلى ٣٢ مليار دولار.[٢]

ومن المعتقد أن النساء والأطفال يمثلون حوالي ٨٠٪ من إجمالي ضحايا الإتجّار بالبشر، وبالأخص الأطفال الذين يقعوا فريسة للتجار، حيث تشير تقديرات اليونيسيف إلى أن عددهم يصل إلى ١,٢ مليون طفل سنويًا. وحتى وقت قريب، كان الاهتمام الرئيسي للرأي العام منصبًا على الإتجّار بالبشر للاستغلال الجنسي، ومع ذلك يبدو أن هناك إدراك متزايد بوجوب أن تحتل قضية الاستغلال في العمل مرتبة أعلى في الأجندة السياسية.

نموذج عمل جديد؟

لا يمكن للمجتمع الدولي الاستمرار في تجاهل مثل هذه المشكلة، فلا شك في أن تجاهلها يؤدي إلى استمرار إنعدام المساواة على المستوى الـدولي، مما سيؤدي بدوره إلى استمرار تحفيز تدفقات الهجرة. ويجب على المجتمعات الصناعية أن تقر باعتمادها على العمالة الأجنبية إلى حد كبير في مواصلة أنشطتها الاقتصادية. والحكومات هي التي تتمتع بالقدرة على تغيير الطريقة التي تسير بها الأسواق العالمية مما يعمل على التقليل من عامل «الدفع» في سلسلة التجارة/الهجرة، كما تمتلك القدرة على مواجهة قضية تطوير قانون الهجرة وبذلك تضعف من عامل «الدفع».

وتواجه الطريقة الحالية التي يتبعها المجتمع الدولي في مكافحة الإتجار بالبشر مشكلتان خطيرتان: أولاً: الافتقار إلى الإطار المؤسسي الشامل ممثلاً حاليًا في بروتوكول التجارة غير المشروعة بتركيزه المنصب على القضايا الأمنية، وثانيًا: الافتقار إلى البنية المؤسسية في التعاون الدولي ضد الإتجّار بالبشر.

يجب أن تكون نقطة الانطلاق للنموذج الجديد هي إدراك أن ضحايا الإتجّار بالبشر ليسوا ضحايا للتجار فقط، بل أيضًا لنظام الاقتصاد العالمي والبيئات الاجتماعية السائدة. لذلك يجب أن تشمل الاستجابة الدولية للتجارة غير المشروعة سياسات تخاطب الحرمان والاضطهاد والحماية. كما يجب أن تستهدف كلا من وجهي عملة الإتجّار بالبشر على حد سواء، أي كلاً من العرض والطلب. ثم تقوم في النهاية بمعالجة كل من الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل.

يتطلب النموذج الجديد أيضًا بنية دولية تتضمن التعاون والتنسيق الفعال بين الأطـراف المشاركة وإطلاق العديد من المبادرات لمكافحة الإتجّار بالبشر. لكن المشكلة أنه غالبا ما تضيع جهود العشرات من المنظمات الدولية والحكومية ومئات من المنظمات غير الحكومية المشاركة في معالجة قضية الإتجّار بالبشر وتفقد التنسيق بينها ولا تسير نحو أهدافها المشتركة.

في مبادرة بيلاروس في يوليو ٢٠٠٨ تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة قرارًا بشأن خطة عمل دولية ضد الإتجّار بالبشر. وفي الجلسة الثالثة والستين للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٨، قامت بيلاروس للمرة الثانية (كانت الأولى في ٢٠٠٦) برعاية مسودة قرار بشأن تحسين تنسيق الجهود ضد الإتجّار بالبشر[٣]. وكان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو تحديد كيفية صياغة إستراتيجية دولية ضد الإتجّار بالبشر على نحو أفضل. وبذلك بدأ السعي قدمًا نحو الأمام.

ومن الناحية العملية، يمكن أن يقوم فريق التعاون المشترك بين الوكالات (ICAT)، والذي تم إنشائه

لتيسير التنسيق بين الجهود الدولية والإقليمية المختلفة، بدور المنسق الدولي وما يحتاجه الآن هو الاهتمام المتجدد من جهة أعضائه والدعم السياسي من الدولة.

لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات في الأمم المتحدة بشأن الإجراءات. والأكثر أهمية هو أن المرحلة الحالية من أنشطة مكافحة التجارة غير المشروعة، والتي كان منتدى فيينا والمبادرة الدولية للأمم المتحدة لمحاربة الإتجّار بالبشر (UN.GIFT)[٤] ذو فائدة كبيرة بشكل عام في الشروع في التحرك، يجب أن يتم تصعيدها في جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة تكون مكرسة لقضية الإتجّار بالبشر. وقد ينتج عن هذه الجلسة إستراتيجية للأمم المتحدة أو خطة عمل دولية لمكافحة الإتجّار بالبشر وإبداء تصريح سياسي بشأن القضية. ولا يمكن تحقيق أي مبادرات بفعالية على المدى الطويل بدون تقديم التعهد الصارم والدعم السياسي القوي من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعلى تلك الدول أن تتولى المسؤولية وتتبنى نموذجًا جديدًا شاملاً وطويل المدى في التعامل مع الإتجّار بالبشر، وهو ما سيعمل بالتأكيد على تحسين مفاهيمنا المشتركة تجاه وضع نهاية لهذا الشكل من العبودية الحديثة.

سيرغي مارتينوف هو وزير خارجية بيلاروس . ولمزيد من المعلومات حول هذا المقال يمكن الاتصال بالبريد: unmission@byembassy.at

أما للمزيد من المعلومات عن قضايا الإتجار بالبشر، فانظر العدد رقم ٢٥ من نشرة الهجرة القسرية: «الإتجّار بالبشر: الدفاع عن حقوق المستضعفين ومساندتهم» بالنقر على الرابط: www.hijra.org.uk/pdf/NHQ25/NHQ25.pdf

مجموعة من الصبية من ضحايا الإتجار بالبشر يجذبون الشباك تحت إشراف سيدهم بجوار بحيرة فولتا، غانا.

١. انظر www.antislavery.org/homepage/antislavery/trafficking.htm
٢. مأخوذ عن «تحسين المقاومة الدولية لإنهاء الإتجّار بالبشر»، جلسة ٢٦ سبتمبر لمجلس النواب بالأمم المتحدة، رقم ١٠٩-٢٣٢، ص ١١.
٣. الشراكة الدولية لمكافحة العبودية والإتجّار بالبشر
٤. انظر www.ungift.org

خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز للاجئين في مصر

آنا بوينشالك

لا يستطيع اللاجئون الحاملون لفيروس نقص المناعة البشرية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة في مصر بسبب الافتقار للخدمات الطبية ووصمة الخزي الكبير والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بينما لا يوجد دليل يؤيد الإدعاء بأن الأشخاص اللاجئين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية بنسب أعلى، إلا أنه من الصحيح أن اللاجئين هم في الأصل أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية- بما يعزى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وفقدان ذويهم وعائليهم، وارتفاع مخاطر تعرضهم للاعتداء الجنسي أو ممارسة الأنشطة الجنسية التجارية، فضلاً عن الافتقار للموارد والخدمات في التعليم والصحة.

قبل التسعينات، كان هناك اهتمام محدود بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسط الأشخاص اللاجئين بما يعزى إلى الخوف من أن تسليط الضوء على هذه المخاطر من شأنه أن يدفع الحكومات إلى رفض القبول باللاجئين.

ومع بدء البلدان النظر في ضرورة اختبار اللاجئين للتأكد من حملهم لفيروس نقص المناعة البشرية من عدمه قبل السماح لهم بالسفر الدولي وإعادة الاستقرار، فقد حرصت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حماية اللاجئين من الطرد بسبب حملهم لفيروس نقص المناعة البشرية وذلك عن طريق نشر إرشادات سياستها بخصوص حماية ومساعدة اللاجئين ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز).[١] ومنذ ذلك الحين استمرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نشر الإرشادات والخطط الإستراتيجية لتعزيز حقوق اللاجئين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الدعوة إلى التخلي عن استخدام الفحوصات الإلزامية.

وفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، تُطالب البلدان المضيفة بتقدم المساعدات الاجتماعية والطبية غير التمييزية للاجئين على قدم المساواة مع الخدمات المقدمة لمواطنيها. لكن في العادة تكون البلدان المثقلة بالفعل بتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين شعوبها نفسها غير راغبة في تقديم خدمات إضافية للاجئين ونادراً من تُضمن اللاجئين في سياساتها الوطنية لمكافحة الإيدز.

وصمة العار والتصورات المغلوطة

كما في مارس ٢٠٠٧، كان هناك حوالي ٣٩,٤٠٠ لاجئا وشخصا موضع اهتمام مسجلين لدى مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة. ومن بين هؤلاء، يشكل السودانيون والعراقيون والصوماليون أغلبية كبيرة (٩٣٪)، بالإضافة إلى جنسيات أخرى للنسبة المتبقية بمقدار ٧٪.[٢] ويحظى اللاجئون بالقليل جداً من الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية في مصر، ومن ثم يعتمدون وبشكل أساسي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاء آخرين من المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة- ويتنافسون، في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان في القاهرة والإسكندرية، مع المصريين المحليين للحصول على موارد محدودة.

لا يعاني اللاجئون من الافتقار للخدمات الطبية فقط، بل يعانون أيضاً من مشكلة وصمة الخزي والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل المجتمع المصري وتجمعات اللاجئين على حد سواء. ارتأت مصر أن نسب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المنخفضة يمكن أن تعزى إلى الرسوخ القوي للقيم الدينية والثقافية داخل المجتمع. ونتيجة لذلك يوجد افتقار في الوعي حول المرض وكثير من التصورات المغلوطة المتعلقة بطرق الانتشار والوقاية. والنظرة الشائعة لحاملي لفيروس نقص المناعة البشري أو الذين يعانون من مرض الإيدز أنهم إما متورطين في علاقات جنسية غير شرعية أو يتعاطون المخدرات وأن فيروس نقص المناعة البشرية أتى به الأجانب، ونتيجة لذلك يعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأمراض سيءة السمعة كثيراً.

قبل عام ٢٠٠٤، تم الكشف عن أغلب الحالات الحاملة لفيروس نقص المناعة البشرية كنتيجة لفحص إلزامي للمتبرعين بالدم والأجانب المقيمين لأكثر من ستة أشهر والمواطنين المتقدمين للحصول على تراخيص للعمل بالخارج. وبينما كان الفحص الطوعي متوفراً، تمت إحالة هؤلاء الذين كانت نتائجهم إيجابية لوزارة الصحة والسكان، ومن ثم التنفير إلى حد بعيد من استخدام هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتم ترحيل الأجانب الذين تكتشف إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية في غضون ٤٨ ساعة في محاولة من أجل احتواء انتشار المرض في مصر. في مارس ٢٠٠٤، وعقب مباحثات مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعفى البرنامج القومي للإيدز التابع لوزارة الصحة والإسكان أي لاجئ مسجل أو شخص تحت حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من نفس هذا التهديد- لكن اللاجئين غير المسجلين ممن تبين إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزالون غير مشمولين بحماية ضد الترحيل. ونتيجة لذلك، هناك العديد من المنظمات، بما فيها منظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط (AMERA)، تشجع اللاجئين على الإبقاء على إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية سراً.

في السنوات الثلاثة الماضية فقط قامت وزارة الصحة والسكان[٣]بدعم من المنظمة الدولية لصحة الأسرة[٤]، بتطوير نظام للاستشارات والفحوصات السرية الطوعية ووضع إرشادات وطنية وخطة رصد وتقييم. هناك في الوقت الحالي ١٤ موقعا يقدم الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية، تسعة منها تديرها وزارة الصحة والسكان، بالإضافة إلى تسع وحدات متنقلة للاستشارات والفحوصات السرية الطوعية بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان للوصول إلى الأشخاص في المناطق النائية. وتقوم جميع مراكز الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية بتوفير الفحص بدون تسجيل الأسماء؛ بينما تحال الحالات الإيجابية للوزارة لأغراض تتعلق بوضع الإحصائيات ومكافحة الأمراض، ولا تقدم معلومات حول هوية المصابين.

لسوء الحظ، بالنظر إلى عدم السماح للأجانب بالحصول على خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز القومية، يتم ترك اللاجئين للاعتماد على المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية- مثل منظمة «مصر الملاذ» (Refuge Egypt)، والتي أدخلت العمل بخدمة الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية في عياداتها في عام ٢٠٠٣. وبينما يستطيع كل من يحضر إلى (مصر الملاذ) الحصول على الاستشارات والخدمات السرية الطوعية، غير أن هذه المنظمة تستهدف بالأساس المجموعات عالية المخاطرة ضمن عياداتها لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والسُل. بالنسبة للأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، فهي تساعد في الوقاية من انتقاله للجنين من خلال العمليات القيصرية وبتوفير اللبن الصناعي للوقاية من الانتشار من خلال من لبن الأم. كما يحق لكل من يحمل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الحصول على طرود غذائية ويمكنهم الحصول على زيارات منزلية من أطباء العيادة. وتعتبر (مصر الملاذ) المنظمة الوحيدة التي تقدم الاستشارات قبل وبعد الفحوصات.

تقوم منظمة كاريتاس، وهي شريك تنفيذي آخر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بأداء فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية في سرية للاجئين عند الطلب وتقدم أيضاً المساندة والمشورة حول كيفية مواصلة الحياة مع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالمثل، تقوم منظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط (AMERA)، وهي منظمة غير حكومية مستقلة تقدم المساندة القانونية للاجئين في مصر، بتوفير خدمات الدعم النفسي للاجئين المصابين. ومنذ عام ٢٠٠٥، قد سمح البرنامج القومي للإيدز بوزارة الصحة والإسكان بمعالجة اللاجئين بمستشفى حميات العباسية بالنسبة للأمراض والأوبئة المرتبطة بالإيدز والتي تستلزم تلقي العلاج داخل المستشفى- لكن الخوف من الترحيل لا يزال يحول الكثيرين دون الذهاب.

برغم هذه المبادرات، لا يستطيع اللاجئون الحصول على أدوية الفيروسات الرجعية لحمايتهم من الإصابة بالإيدز. وبينما تتوفر لدى منظمة (مصر الملاذ) أدوية وقائية من الفيروسات الرجعية مثل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس لضحايا الاغتصاب وجرعات مفردة من أدوية الفيروسات الرجعية للوقاية من انتقال المرض من الأم للجنين، فلا يوجد أدوية للفيروسات الرجعية طويلة الأجل، مما يترك خيارات محدودة جداً للعلاج بمعزل عن معالجة أي أمراض معدية قد تظهر.

مؤخراً، من جهة أخرى، قام الصندوق العالمي للإيدز والسُل والملاريا (GFATM)[٥]بتوفير التمويل لحوالي ٢٠ لاجئا للحصول على أدوية الفيروسات الرجعية على مدار فترة ٥ سنوات في منظمة (مصر الملاذ) بداية من خريف عام ٢٠٠٨. وقد بدأت وزارة الصحة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتدريب الأطباء على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الاستشارات والفحوصات السرية الطوعية والوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الجنين، والعلاج الوقائي بعض التعرض للفيروس ووسائل منع الحمل الطارئة واكتشاف حالات العدوى الجنسية والأمراض المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية.

القضاء على التمييز

لقد تحسن الوضع على مدار الأعوام الثلاثة الماضية مع بدء الحكومة المصرية في توسيع خدماتها لتشمل اللاجئين المسجلين، بالتزامن مع البرنامج الجديد للوقاية من الفيروسات الرجعية (ARV) في منظمة (مصر الملاذ). وتعتبر هذه الأمثلة حول دمج اللاجئين في خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الوطنية ضرورية من أجل مساعدة اللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في القاهرة، ليس من أجل الأشخاص اللاجئين فحسب، وإنما لتعزيز جهود الوقاية المصرية أيضاً.

ومن جهة أخرى، يشكل التعليم أهمية بالغة في المساعي الرامية للقضاء على وصمة الخزي والتمييز المحيطين ليس بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحده وإنما باللاجئين أيضاً. إن السرية التي تنشأ من خلال إسداء النصح اللاجئين بالكشف عن إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية لأسرتهم المباشرة وطبيبهم فقط تستمر للأسف في إلحاق وصمة العار بهذا المرض. وهذا يعزز من التمييز داخل المجتمع ويجعل المرض مختبئا في طي الكتمان، مما يؤثر سلباً على الجهود الوقائية. ومن خلال التعليم والبرامج الشاملة فقط يمكن زيادة الوعي ودحض التصورات المغلوطة لنشر تفهم أفضل للوضع.

في عام ٢٠٠٧، اتصل لاجئ إثيوبي بالدكتورة هاريل بوند، مؤسسة منظمة AMERA، ليشرح لها أنه لاجئ يحمل فيروس نقص المناعة البشرية وكانت قد تمت إحالته لمستشفى العباسية للحميات لكنه كان خائفاً من الذهاب. واعتقد أنه سيتم حبسه هناك ولن يسمح له بالخروج أبداً. وفي اليوم التالي، رافقه طبيب مقيم إلى العباسية لكنه رفض الدخول. وقال إن أصدقاءه سيجمعون له المال لإعادته إلى بلاده حيث يستطيع الحصول على الرعاية الطبية اللازمة. لكن حالته الصحية كانت قد ساءت بشكل يجعل في أي تأخير خطراً على حياته.

آنا بوبينشالك (annapopinchalk@gmail.com) هي طالبة بكلية ماكاليستر في سان بول بولاية مينيسوتا، وقد عملت كطبيبة مقيمة مع الدكتورة هاريل-بوند في القاهرة في عام ٢٠٠٧. وتتوجه المؤلفة بالشكر لكل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة كاريتاس والمنظمة الدولية لصحة الأسرة ومنظمة (مصر الملاذ) Refuge Egypt ومنظمة مساعدة لاجئي إفريقيا والشرق الأوسط لما تكرمت به تلك المنظمات من مساعدات.

١. http://data.unaids.org/pub/Report/2005/unhcr_strategic_plan2005_2007.pdf

٢. هذه الأرقام لا تشمل مئات الآلاف من «الملفات المغلقة»، ناهيك عن ذكر آلاف الفلسطينيين المقيمين في مصر. برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقرير حول مشروع: الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحد من أثره وسط اللاجئين في القاهرة الكبرى، مصر. يناير ٢٠٠٦

٣. www.mohp.gov.eg

٤. www.fhi.org

٥. www.theglobalfund.org

القانون الدولي للاجئين في المكسيك

آكسيل غارسيا

تعاني العملية القانونية المتعلقة بقضايا اللاجئين في المكسيك من ثغرات واضحة تزيد من احتمالية تعرض هؤلاء اللاجئين للمخاطر.

في عام ١٩٨٠ أنشأت الحكومة المكسيكية المفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين (Comisión Mexicana de Ayuda a Refugiados – COMAR) لمساعدة اللاجئين القادمين من أمريكا الجنوبية والوسطى. وبعد ٢٠ سنة لاحقة، أصبحت المكسيك من الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٩٥١ وبرتوكول سنة ١٩٦٧.

برغم ذلك، يشتمل النظام القانوني، والذي تم تدشينه من أجل تنظيم وضعية اللاجئين، على إجراءات لا تتفق والقانون الدولي للاجئين ولا يشترط تشكيل محاكم تتعامل خصيصاً مع قضايا الهجرة أو اللاجئين، ولا يشترط وجود محامين متخصصين أو مترجمين رسميين تحريراً أو شفهياً. وأكثر من ذلك، لا توجد سوى منظمة غير حكومية واحدة- سين فرونتيراس آي إيه بيي - بطول البلاد هي التي تكرس جهودها لهذه القضية.

لقد تطورت عملية منح وضعية اللجوء بطريقة عشوائية، وتتألف من ثلاث مراحل: المرحلة التمهيدية والتحليل والبت. خلال المرحلة التمهيدية، يمكن لطالبي اللجوء طلب الحماية عبر التقدم بطلب إلى المعهد الوطني للهجرة خلال الخمسة عشر يوما الأولى لهم في المكسيك. ثم يقوم موظفون من الحكومة بإجراء مقابلة مع هؤلاء المتقدمين بطلب وضعية اللاجئ، والبحث في وضع حقوق الإنسان في بلد منشأهم، وإعطاء رأي حول أهليتهم.

في مرحلة التحليل، تقوم مجموعة العمل التابعة للجنة الأهلية بتقييم الحالات التي يقوم برفعها هؤلاء الموظفون وتقرر ما إذا كانت تجيز الطلب أم لا، وتطلب مزيد من التفاصيل حول الحالة أو ترفض الطلب. وفي حال رفض الطلب، تشرح الأسباب من وراء قرار اللجنة شفهياً لمقدم الطب، والذي يحق له حينئذ أن يطالب بمقابلة جديدة مع موظف مختلف. بيد أنه يتم النظر في الحالة مجدداً من قبل مجموعة العمل نفسها.في مرحلة البت، تُرفع تقييمات مجموعة العمل إلى لجنة أهلية اللاجئين ، وهي الجهاز الذي يصدر قراراً بشأن الحالة. ويحق لهؤلاء الذين قد تم رفض طلبهم أن يتقدموا بطلب لإعادة النظر في القرار. بيد أن العمليات الإدارية هي التي تتم مراجعتها، وليس الأسباب من وراء القرار. ويذكر أن قلة من تلك الحالات هي التي قد أحيلت بالفعل في المحاكم المكسيكية وقد تسبب تدخل جهات متعددة عبر المراحل المختلفة لهذه العملية في إحداث تداخل وبلبلة فيما يتعلق بالاختصاصات والصلاحيات. ويجب التأكيد مجدداً على عدم وجود محاكم أو محامين متخصصين في هذه المسألة.

التحديات والاستجابات

هناك افتقار للآليات اللازمة لتسهيل دمج اللاجئين، والأخطر من ذلك بكثير هو الافتقار لتمثيل الأطفال الذين يكونون بدون عائل أو رفيق. إننا نطالب باعتراف دستوري باللجوء وإجراءات لجوء قانونية على أكمل وجه من التطور، فضلاً عن زيادة الميزانية الحكومية المخصصة لمساعدة اللاجئين.

إن المجتمع المدني المكسيكي والأوساط الأكاديمية المكسيكية بحاجة إلى نشر وعي أكبر بأهمية احترام حقوق الإنسان الأساسية، مثل حق التقدم بطلب الحصول على وضعية لاجئ. هناك مجموعة من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية والأكاديمية تعمل في الوقت الحالي على تطوير 'شهادة علمية افتراضية' تشتمل على موضوعات مثل حقوق الإنسان للمهاجرين والقانون الدولي للاجئين والإتجّار بالأشخاص، والتي تُمكّن العاملين في مجال حقوق الإنسان من الحصول على التدريب اللازم واكتساب مؤهلات أفضل.

ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مضاعفة جهودها في المكسيك للتوعية بالقانون الدولي للاجئين، سواء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات المدنية والجامعات بغية تدريب المهنيين المهتمين بهذا المجال. كما ينبغي تحسين تخطيط ومتابعة برامج التدريب لموظفي الهجرة بتشجيع من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة المكسيكية، خاصة وأنها حتى الآن لم يكن لها سوى تأثير محدود للغاية.

عمل آكسيل غارسيا، بريد إلكتروني: (axelgarciamx@yahoo.com.mx) متطوعاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمكسيك وكان موظفاً بالمفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين بمدينة شياباس ومدينة المكسيك. وهو أيضاً عضو في الاتحاد الدولي لقضاة قانون اللاجئين www.iarlj.nl/general/. ولا تعكس هذه المقالة بالضرورة آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو المفوضية المكسيكية لإعانة اللاجئين.

١. www.sinfronteras.org.mx

٢. تتكون لجنة الأهلية من منظمات حكومية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة غير حكومية بحقوق تصويت كاملة.

٣. جهاز حكومي من مسؤولين على مستوى رفيع. ويمكن دعوة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للعمل معهم ويكون لها رأي لكنها لا تتمتع بحقوق التصويت الكاملة.

سيل شائع للمهاجرين بين غواتيمالا والمكسيك.

استخدام صور الأقمار الصناعية

إينار بيورغو وفرانشيسكو بيسانو وجوشوا ليونز وهولغر هايسينغ

تتزايد قيمة صور الأقمار الصناعية يوماً بعد يوم كأداة هامة ومفيدة في أداء العمليات الإنسانية.

أظهرت استجابة المجتمع الإنساني الدولي للاحتياجات الإنسانية الملحة والمعقدة في السنوات الأخيرة حاجة متزايدة إلى إجراء تحليل دقيق في الوقت المناسب لأماكن تواجد النازحين وحالتهم. وتسمح صور الأقمار الصناعية بتحديد موقع السكان المستهدفين والمحيط ئ،ءالجغرافي لبيئتهم.

ومن الهام لأغراض الحماية توفير القدرة على الوصول إلى البيانات التي تتعلق على سبيل المثال بأحد مواقع اللاجئين والمسافة بينه وبين الحدود الدولية أو إمكانية الوصول من الموقع إلى الحدود الدولية والمخاطر الطبيعية المحتملة مثلا إضافة إلى إمكانية الحصول على المياه أو حطب الوقود. كما توفر صور الأقمار الصناعية الحديثة أيضًا معلومات تفصيلية عن شبكات الطرق الحالية والمناطق المتأثرة في حالات الفيضانات الموسمية وهو أمر حيوي للدعم اللوجستي الفعال.

ويمكن استخدام الأقمار الصناعية في مواقع النزوح المطول كأداة لمراقبة الموقع أو دعم أنشطة المشروع داخل المخيم أو دراسة تركيب خدمات صحية أو أمنية بالمخيم. وعند نزوح الأشخاص من القرى أو المعسكرات نتيجة نشوب نزاع، يمكن لصور الأقمار الصناعية أن توفر أداة يمكن الاعتماد عليها في التقييم السريع للموقف والدمار الذي أصاب البنى التحتية. ويُعد الوقت الذي تم توفيره في هذه الحالات حيويًا وكذلك إتاحة ميزة امتلاك مراجع مرئية عن الأرض قبل نشر الفرق الميدانية وتعريضها لمخاطر مجهولة. كما يمكن لصور الأقمار الصناعية في باقي الحالات الأخرى أن تكشف المعلومات الخاصة بالمناطق التي قد تكون نائية جدًا أو شديدة الاتساع أو ببساطة محظور الدخول إليها لأسباب أمنية أو أسباب أخرى. فعند حدوث زلزال عنيف، على سبيل المثال، يكون من المستحيل غالبًا معرفة أي الطرق لا تزال متاحة إلا باستخدام صور الأقمار الصناعية. وأخيراً، يمكن استخدام الصور عالية الوضوح في تقييم وتحري الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في البيئة المحيطة بأزمات اللاجئين أو مواقع النزاع.

أمثلة على الاستخدام

يوفر برنامج UNOSAT ـ برنامج التطبيقات التشغيلية للأقمار الصناعية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث ـ منذ عام ٢٠٠١ حلولاً تعتمد على الأقمار الصناعية لأسرة الأمم المتحدة والإتحاد الدولي للصليب الأحمر ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية وإدارات حكومية. وأحد أحدث استخدامات صور الأقمار الصناعية اللافتة للنظر كانت في أعقاب إعصار نرجس الذي ضرب ميانمار/بورما (انظر الصورة في هذه الصفحة) في مايو ٢٠٠٨. فخلال ساعات تمكنت صور الأقمار الصناعية من تحديد مسار الإعصار وآثاره، وفي الأيام التالية قدم برنامج UNOSAT مجموعة من الصور توضح مدى ارتفاع مياه الفيضان والدمار الذي لحق بالقرى.

في عام ٢٠٠٧، أجبر القتال في لبنان غالبية اللاجئين الفلسطينيين بمخيم نهر البارد ذو الكثافة السكانية المرتفعة والذي يحتوي على ٢٧ ألف لاجئ على الفرار تاركين خلفهم بعضهم ممن تراوح أعدادهم من ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ لاجئ من بينهم الأطفال والمرضى وكبار السن. ولم يُسمح للمنظمات الإنسانية بدخول المعسكر لكن برنامج UNOSAT كان قادرًا على توفير تقييمات تفصيلية لحجم الدمار الناشئ. وتم توظيف هذه المعلومات في رصد الوضع الإنساني وإتاحة دليل يمكن للحكومة اللبنانية الاعتماد عليه عند تقديم مطالب للحصول على المساعدة الدولية والتمويل من أجل السكان المنكوبين.

صورة أقمار صناعية للمناطق السكنية التي تسببت عملية «موراماباتسفينا» بتدميرها في منطقة مباري في هاراراي عاصمة زيمبابوي (١٩ مايو - ٢١ يوليو ٢٠٠٥)

كانت عملية موراماباتسفينا في زيمبابوي عبارة عن حملة قادتها الحكومة لإخلاء مناطق في أحياء الفقراء تأثر بها أكثر من ٢,٤ مليون شخص، ومن الجدير بالذكر أن معظمهم كان من فقراء الحضر والريف. وكانت إمكانية المجتمع الدولي للوصول إلى تلك المناطق محدودة، لكن تلك الصور التي تم التقاطها من هراري، قبل وبعد وقوع الحادث، تظهر إجلاء مناطق ضخمة (تم تحديدها باللون الأحمر) في العديد من البلدات، وكنتيجة لهدم المنازل والمحال التجارية الصغيرة لم يجد معظم السكان خيارًا سوى الفرار من منازلهم.

أما في كينيا وعقب الانتخابات الكينية في أواخر ديسمبر ٢٠٠٧، تسببت النزاعات في أحداث عنف واسعة الانتشار في كل من العاصمة نيروبي والوادي المتصدع. ووردت تقارير تفيد مقتل أكثر من ٨٠٠ شخصا وإشعال الحرائق في العديد من المناطق السكنية. وبفضل الأقمار الصناعية تم التقاط صور لأماكن الحرائق بسرعة وإجراء تقييمات تفصيلية عن الدمار الناشئ.

في أوائل فبراير ٢٠٠٨، أجبرت النزاعات الأهلية في تشاد أعدادًا ضخمة من الأشخاص على الفرار من العاصمة نجامينا والبحث عن ملاذ آمن في الكاميرون المجاورة. وكانت صور الأقمار الصناعية قادرة على اكتشاف الأشخاص العابرين للحدود مما أتاح تقييم إجمالي عدد الأشخاص الذين كانوا يغادرون من نجامينا إلى الكاميرون في ذلك الوقت.

الإمكانيات المستقبلية

هناك اعتقاد خاطئ بأن تكلفة الحلول القائمة على الأقمار الصناعية مرتفعة جدًا. وفي الحقيقة فإن هذه التكلفة تنخفض بانتظام بمرور السنوات وتشكل فقط جزءًا صغيرًا جدًا من إجمالي ميزانية العمليات الإنسانية. كما تشيع خرافة أخرى وهي أنه بمقدور المرء استخدام صور الأقمار في تتبع سير الأشخاص، على سبيل المثال اللاجئين، أثناء تحركهم على الأرض. وهو اعتقاد خاطئ حيث أن الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية ليست سوى لقطات فوتوغرافية يتم أخذها مرة واحدة في اليوم على أحسن تقدير. وعلى العكس، تم التغلب على القيود السابقة مثل تأثيرات الضباب، حيث تتيح لنا الآن أجهزة رادار الأقمار الصناعية الرؤية خلال السحب بل وفي الليل.

وفي المستقبل سيكون هناك المزيد من الأقمار الصناعية ذات المستويات الأعلى من التفاصيل متاحة للاستخدام المدني، وبذلك تحسن من فرص الوصول إلى هذا المصدر القيم من المعلومات. ولن تحل الصور الملتقطة من الفضاء محل تلك المعلومات التي يتم جمعها على الأرض بل ستكون بمثابة تكملة مفيدة لها، حيث تكون موضوعية ومتاحة عند الحاجة وقادرة على تغطية مناطق واسعة.

إينار بيورغو هو رئيس مركز رسم الخرائط السريع والتطبيقات وعلاقات المستخدم، وفرانشيسكو بيسانو (francesco.pisano@unosat.org) هو رئيس الشؤون المؤسسية، وجوشوا ليونز (joshua.lyons@unosat.org) هو محلل لنظام المعلومات الجغرافية، وهولغر هايسيغ (holger.heisig@unosat.org) هو محلل لنظام المعلومات الجغرافية، برنامج UNOSAT (www.unosat.org).

السِحر والنزوح

جيف كريسب

ثمة علاقة طويلة وموثقة بشكل جيد بين النزوح الإنساني وادعاءات السحر

في أواخر القرن السابع عشر، حدثت محاكمات الساحرات في بلدة سالم في نيو إنجلاند (والتي أدت إلى موجة من عمليات الإعدام والسجن) في منطقة تأثرت بشكل خطير جراء العنف والهجرة القسرية. فوفقاً لما جاء على لسان أحد المؤلفين عن تاريخ هذه الحقبة:

«تقع مدينة ومرفأ سالم في مقاطعة إيسيكس إلى جوار المنطقة التي تدور رحى الحرب فيها. ولذا هرع إلى المقاطعة المئات من اللاجئين المذعورين من القُرى الواقعة في الشمال والغرب والتي تعرضت لغارات الفرنسيين والهنود. وقد انتشر هؤلاء النازحون في جميع أرجاء الناحية، ومنهم مجتمع مزارعي قرية سالم في الغرب[١]».

وبعدها بثلاثمائة عام، وفي أكتوبر ٢٠٠٧، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بياناً صحفياً أشار إلى أن ظاهرة ادعاءات السحر باتت تواصل ارتباطها بنزوح السكان. وجاء في البيان الصحفي، والمعنون 'ادعاءات السحر تجتاح مخيمات جنوب تشاد'، ما يلي:

«عندما وقع ١١ لاجئاً فريسة للمرض ولقوا حتفهم خلال أسبوع واحد في بداية هذا العام في مخيم دوسي للاجئين في جنوب تشاد، انطلقت ادعاءات السحر كالنار في الهشيم بين سكان المخيم وأدت إلى نشوب اعتداءات وحرائق. وفي إحدى هذه الحالات، لقي ثلاثة إخوة حتفهم في أقل من ساعة، وتعرضت أدجارا، وهي أم مترملة لثمانية أبناء في المخيم، لاعتداء قام به ١٥ شخصاً آخرين عليها متهمين إياها بأنها ألقت اللعنة على الأطفال».

وقد أظهرت إحدى بعثات التقييم التي أرسلتها مفوضية شؤون اللاجئين حديثاً إلى أنجولا وجنوب السودان أن ادعاءات السحر قد تتحول إلى قضية مهمة من قضايا الجنس والحماية عند عودة هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم. ففي السودان مثلاً، وقع فريق التقييم على أمثلة رُمي فيها المحليون العائدون بممارسة السحر وجلب فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز معهم إلى المجتمع. وقد التقى فريق التقييم الذي زار أنجولا إحدى المنظمات غير الحكومية التي قال لهم مسؤولوها أنهم أجبروا على إنشاء 'منزل آمن' لحماية النساء العجائز اللائي رُمين بتهمة ممارسة السحر.

ومدفوعة بهذه الحقائق، أجرت دائرة وضع السياسات والتقييم (PDES) عملية تقييم سريعة جداً للمعلومات الحالية عن حماية اللاجئين ومزاعم السحر. وقد توصلت الدائرة إلى ما يلي:

١- تبين أن إطلاق مزاعم ممارسة السحر هو ظاهرة متكررة وتحدث تقريباً في جميع أوضاع اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين من النزوح.

٢- النساء والأطفال والعجائز هم أكثر المتأثرين بمزاعم ممارسة السحر، رغم أنها تطال كذلك الذكور البالغين.

٣- رغم أن التعامل مع مزاعم ممارسة السحر يتم أحياناً من خلال أنظمة العدالة الرسمية، إلا أن أكثر أشكال التعامل معها تتسم بالتعسف والعشوائية من حيث 'العدالة' والعقاب.

٤- تؤثر مزاعم ممارسة السحر أثراً ضاراً على حماية النازحين بعدد من الطرق:

- غالباً ما يعاني اللاجئون والنازحون داخلياً وطالبي اللجوء المتهمين بممارسة السحر من تهديدات خطيرة تمس سلامتهم النفسية والبدنية وسلامة ممتلكاتهم.
- عندما تطلق المجتمعات المستضيفة والسكان المحليين مزاعم ممارسة السحر ضد اللاجئين والنازحين داخلياً والعائدين الذين وصلوا مجتمعاتهم، تنشأ أشكال من التوتر بين المجموعتين تعرقل عملية اندماج أو إعادة اندماج هؤلاء. ومن ثم، فإن مزاعم ممارسة السحر تضعف من هدف مفوضية شؤون اللاجئين الأساسي وهو خلق 'مناخ داعم للحماية'.
- بات الآن يتم استخدام مزاعم ممارسة السحر كأساس لطلبات اللجوء في البلدان الصناعية. كذلك فإن هناك قرائن مقلقة تشير إلى أن أعداد حالات إساءة معاملة الأطفال والمرتبطة بمزاعم ممارسة السحر وطالبي اللجوء الصغار باتت في تصاعد.
- ثمة أدلة تشير إلى عدم تمتع بعض اللاجئين وطالبي اللجوء بخدمات الرعاية الصحية لأنهم يعزون مرضهم للسحر.

٥- إن فهمنا لهذه القضية فهم محدود. ورغم ما نجده على سبيل المثال من إشارات متناثرة لمزاعم ممارسة السحر في وثائق مفوضية شؤون اللاجئين، إلا أننا لم نجد من يخضع هذه الظاهرة واستجابة المجتمع الإنساني لها لدراسة منسقة.

وقياماً على ما سبق، تخطط دائرة وضع السياسات والتقييم التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين لتولي عملية توثيق لهذا الموضوع ومراجعته في الأدبيات الخاصة به في مسعى منها للخروج بفهم أفضل لنطاق وتداعيات هذه القضية. ومن يرغب في المساهمة في هذه المبادرة فليتفضل على الرحب والسعة بمراسلة المؤلف على العنوان البريدي crisp@unhcr.org.

جيف كريسب (crisp@unhcr.org) هو رئيس دائرة وضع السياسات والتقييم التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (www.unhcr.org/pdes/).

١. بيتر شارلز هوفر 'محاكمات السحرة في بلدة سالم'
www.mrellingson.com/Puritan%20PDf>s/Salem%20Witch%20Trials%20Cotton%20Mathers.pdf

مبادرات جديدة والتزام متجدد للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

كلير تيتس

عقد مؤتمر الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ لعا م ٢٠٠٨ في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يونيه في كمبالا بأوغندا للتصدي لقضايا الصحة الإنجابية الراهنة في الأوضاع الطارئة وللمساهمة في توسيع خدمات الصحة الإنجابية الشاملة في مثل هذه الأوضاع.

كان المؤتمر، وهو مشروع مشترك بين مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE)[١] وبين اتحاد الاستجابة للصحة الإنجابية في الصراعات (RHRC)[٢]، هو الثالث في سلسلة من المؤتمرات المكرسة لموضوع الصحة الإنجابية في الطوارئ الإنسانية.[٣] وحضر المؤتمر ٤٨٥ متخصصا من مجالات تتراوح بين الصحة الإنجابية في الطوارئ والصحة الإنجابية العالمية والمساعدة الإنسانية والتنمية من أكثر من ٥٠ بلداً حول العالم.

وشهد المؤتمر حضورا أوغنديا قويا، مع وجود أكثر من ربع المشاركين من المنظمات التابعة للبلد المضيف. يذكر أن أوغندا ذاتها بها أعداداً كبيرة من الأشخاص النازحين داخليا؛ حيث تضع تقديرات حديثة هذا العدد عند قرابة المليون. وسمحت ثلاثة عشر مداخلة تستهدف قضايا الصحة الإنجابية في المناطق الأوغندية المتأثرة بالصراعات للزملاء الأوغنديين والدوليين على حد سواء بالتصدي للتحديات والفرص الحالية في الميدان.

«لنعلم علم اليقين أن رعاية الصحة الإنجابية تنقذ الحياة وتغيرها إلى الأفضل. فهي ترد الكرامة لأولئك الذين حرموا من الحقوق الإنجابية وحقوق الإنسان الأساسية». ثيريس مكجين، مديرة مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ، في خطابها الختامي.

النتائج

طوال المؤتمر عكست مداخلات المتحدثين ضرورة إشراك النازحين داخلياً واللاجئين في عمليات تخطيط وتنفيذ الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، تمخضت مناقشات المؤتمر عن الموضوعات الأساسية الآتية:

١- تحسين صحة الأم أولوية. وتحقيقاً لذلك، يتعين على الطاقم الميداني التأكد من حصول جميع النساء على رعاية التوليد الطارئة وتنظيم الأسرة ورعاية ما بعد الإجهاض والإجهاض الآمن حيث يكون الإجهاض شرعياً. إن مثل هذه الخدمات لا تحصل على الأولوية غالباً في الأوضاع الطارئة- لكن بالإمكان أن يتحقق ذلك. وقد أفادت منظمة بعثات الغَنصَرة التبشرية في ليبيريا (Pentecostal Mission Unlimited Liberia) بوجود نتائج إيجابية لبرنامج تنظيم أسرة قائم على المجتمع؛ إذ حقق البرنامج نجاحاً في زيادة انتشار وسائل منع الحمل في منطقة ذات تاريخ حديث من الصراع.[٤]

٢- عالمياً، يبقى العنف الجنسي ظاهرة ملازمة لأوضاع الصراعات والكوارث. وتعتبر المساندة النفسية والإدارة الإكلينيكية للعنف الجنسي، بما في ذلك توفر وسائل منع الحمل الطارئة ووسائل الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب، بعد التعرض له ومعالجة الأمراض المنقولة جنسياً، تعتبر من العناصر الأساسية في الاستجابة للعنف الجنساني ويجب العمل بها منذ المراحل المبكرة من الموقف الطارئ. كما يحتاج مجتمع الصحة العامة أيضاً إلى زيادة التزامه بأساليب الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب ومرض الإيدز وعلاجهما، وهي الخدمات التي تلقى الإهمال عادة في سياقات الأزمة. في جمهورية إفريقيا الوسطى، وجدت لجنة الإنقاذ الدولية أن التنسيق بين فرق الرعاية الأولية والفرق النفسية الاجتماعية، وبرغم المعوقات، كان من الممكن إنشاءه من أجل التنفيذ الناجح لاستجابة سرية وآمنة وقابلة للقياس إزاء العنف الجنسي في المراحل المبكرة من أي موقف طارئ.[٥]

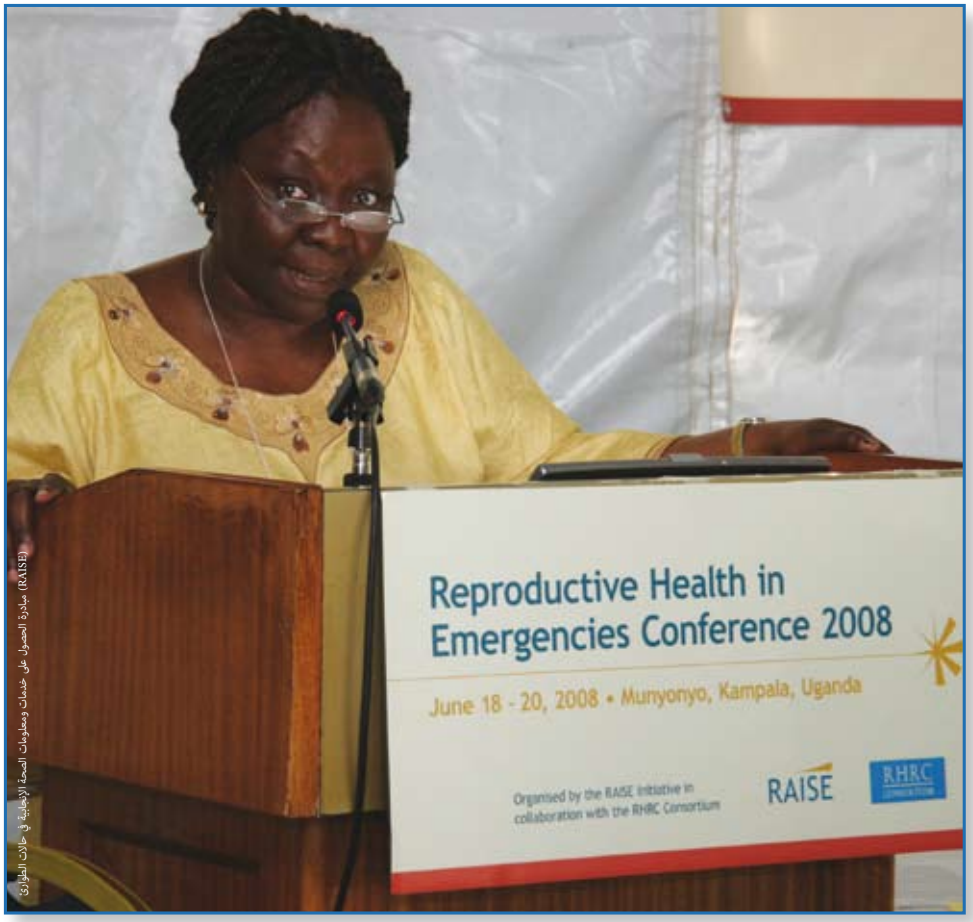

الدكتورة غريس كودينو تخاطب المؤتمر.

عرض عن الجهاز الرحمي وطريقة تركيبه

سو أوكونر لمبادرة الحصول على خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE)

٣- ينبغي على كل من منظمات الإغاثة والتنمية إعطاء الأولوية لبناء القدرة والتعاون مع النشطاء المحليين. أفاد دكتور فريد آكوند من مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ ومؤسسة ماري ستوبس كينيا أن أحد التحديات الرئيسية في تنفيذ خدمات الصحة الإنجابية في أوضاع الأزمات يكمن في الافتقار للتدريب وسط الطاقم الميداني. ومن خلال عمله بمركز ايستليغ للتدريب التابع لمبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ بنيروبي (انظر المربع ١)، أثبت الدكتور آكوند أن التدريب القائم على الكفاءة للعمال الصحيين يستطيع أن يحسن من نوعية رعاية الصحة الإنجابية المقدمة في مثل هذه الأوضاع.[٦]

٤- تقوية المرافق والنظم الصحية ضروري لتوفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة في الطوارئ. وثمة مكونان

تقنيات جديدة وتقنيات غير مستخدمة

بالإضافة إلى الألواح التقليدية وعروض الملصقات ومناقشات المائدة المستديرة، كانت هناك سمة جديدة لمؤتمر الصحة الإنجابية في الطوارئ لعام ٢٠٠٨ تمثلت في عرض تقنيات جديدة وغير مستفاد بها بالقدر الكافي. قام المشاركون بزيارة ١٥ عرضا تعرض مشاهد تقوم على المشاركة النشطة ومداخلات سمعية وبصرية ومناقشات مع الخبراء. وهناك تعلموا حول- وتمرسوا باستخدام- أدوات وتقنيات مفيدة من أجل الممارسين الميدانيين العاملين في الصحة الإنجابية في الأوضاع الطارئة، بما في ذلك ما يلي:

قامت PATH، وهي منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة، بتطوير وسيلتين جديدتين لمنع الحمل: واقي جديد للإناث تم تصميمه بالاستفادة من معطيات مسهبة من المستخدمات،[٩] وغشاء الجيل الجديد، والذي تم تصميمه من أجل راحة وسهولة أكبر في الاستخدام من الموديلات السابقة.[١٠] كما قامت منظمة PATH أيضاً بتطوير عددٍ من التقنيات الطبية، بما فيها أجهزة نيفيرابين ذو الجرعة الواحدة الذي يمكن للأمهات استخدامها بالبيت لمنع انتقال فيروس نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل.[١١]

في الميدان، يستخدم طاقم منظمة ماري ستوبس الدولية (MSI) وسائل لمنع الحمل مثل Marie Stopes Ligation (MSL) أو الربط الأنبوبي من خلال عملية جراحية صغيرة لشق البطن وهي أداة قيمة في الأوضاع الطارئة بالنظر إلى إمكانية توفيرها في الأماكن ذات الموارد المنخفضة ومن خلال موفر بمستوى تدريب متوسط (حيث يجيز القانون ذلك). ولتسهيل نجاح هذا الإجراء في الأوضاع التي من هذا القبيل، قامت منظمة ماري ستوبس الدولية أيضاً بتطوير مجموعة أدوات MSL- وهي تضم جميع المعدات الضرورية- التي يمكن تعقيمها بسهولة في إناء تعقيم.

بينما توجد خدمات معينة من خدمات رعاية التوليد الطارئة الشاملة التي لا يمكن تقديمها إلا على مستوى الإحالة إلى مستشفى، غير أنه بالإمكان تقديم خدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة الأساسية (EmONC) محلياً في الأماكن ذات الموارد المنخفضة. ولقد أظهرت لجنة الإنقاذ الدولي مدى فاعلية هذه الطريقة مع الأشخاص النازحين في السودان وباكستان وليبيريا. فمن خلال الاستعانة بالطاقم المدرب، يمكن تقديم الخدمات السبعة الأساسية لخدمات رعاية التوليد وحديثي الولادة الطارئة الأساسية (إعطاء المضادات الحيوية غير المعوية، وإعطاء عقاقير ما قبل الولادة، وإعطاء مضادات التقلص غير المعوية والإزالة اليدوية للمشيمة، وإزالة النواتج المتبقية، والولادة المهبلية بالمساعدة، وإنعاش حديثي الولادة) ضمن سياق مركز للرعاية الصحية الأولية.

يجري الآن الإعداد لتجهيز إسعاف جديدة على شكل دراجة بخارية ملائمة للاستخدام في التضاريس الوعرة لوضعها في الخدمة في بلدان مثل زيمبابوي ومالاوي وأوغندا من أجل نقل المرضى، بمن فيهم النساء في حالات الولادة الطارئة، من الأماكن النائية إلى المرافق المجهزة لتقديم رعاية إنقاذ الحياة.[١٢]

في مركز استليغ للتدريب التابع لمبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ بنيروبي، يحصل عمال الصحة على التدريب في الصحة الإنجابية لتحسين نوعية الرعاية المقدمة في مخيمات اللاجئين والمستشفيات في كينيا. وخلال المؤتمر، عرض طاقم المركز أساليب الإدخال والإزالة الصحيحة لوسائل منع الحمل والوسائل الموضوعة في الرحم، باستخدام نماذج تشريحية.

الموارد البشرية

إن النظم الصحية الضعيفة تشكل تهديداً على صحة النساء وأسرهن في الأماكن منخفضة الموارد بطول العالم. ويصدق هذا الوضع بشكل خاص في الأوضاع الطارئة حيث تفتقر المرافق الصحية غالباً إلى العدد الكافي من الموظفين والتجهيزات اللازمة- إن كانت موجودة من الأصل. ولذا فإن هذه الظروف تطرح تحديات خطيرة أمام تقديم خدمات الصحة الإنجابية الجيدة.

ثمة حل اقترح في السنوات الأخيرة ويتمثل في الاستفادة من الموفرين متوسطي المستوى لتقديم الخدمات الضرورية. ففي بلدان مثل موزامبيق ومالاوي وتنزانيا، يقوم الموظفون الطبيون المساعدون والموظفون الإكلينيكيون والفنيون الجراحون بالاضطلاع بالإجراءات التي كانت حكراً في السابق على الأطباء وحدهم. وفي هذه البلدان، يقوم الموفرون متوسطو المستوى بتأدية أغلب العمليات القيصرية على مستوى مستشفى الحي، وذلك من بين إجراءات أخرى. بالإضافة إلى توفير حل منخفض التكلفة للافتقار إلى الموارد البشرية ومعدلات احتفاظ بالموظفين أكثر من الأطباء، فإن نوعية الرعاية التي يقدمها موفرو المستوى المتوسط تعادل تلك التي يوفرها الأطباء.[١٣]

لقد برهن تجنيد العمال الصحيين والاحتفاظ بهم عن تحدي في شمال أوغندا، حيث غالباً ما يفتقر هؤلاء العاملون في مناطق الصراع إلى التدريب الكافي لتوفير رعاية صحة إنجابية ملائمة. وفي استجابة لذلك، يقترح رئيس جمعية أطباء النساء والتوليد الأوغندية، بايوس أوكونج، ضرورة أن تنشئ جمعيات المتخصصين في الرعاية الصحية فرقاً للاستجابة الطارئة مجهزة لتنظيم خدمات الصحة الإنجابية في أوضاع الأزمات، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات من الموفرين المحليين المدربين على رعاية الصحة الإنجابية في الأوضاع الطارئة، وذلك بغية تسهيل استجابة سريعة.[١٤]

أساسيان في هذه العملية هما تقوية قسم الموارد البشرية (انظر المربع ٢) وتحسين إدارة العمليات اللوجيستية والتموينية. هناك تحديات عديدة تواجه كل من إدارة سلسلة التموين والنقل في أوضاع الأزمات، تتراوح من القدرة التنظيمية إلى السياسات الوطنية.

٥- داخل تجمعات اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً المعرضين للمخاطر بالفعل، يعتبر الشباب ومجموعات أخرى لا تحصل على الخدمات المطلوبة، مثل العاملين والعاملات بالجنس، هم المعرضين للمخاطر بشكل خاص؛ ولمعالجة هذا الأمر، قامت منظمة «إنقاذ الطفولة» بتطوير حزمة من خدمات الصحة الإنجابية للمراهقات لمديري الصحة الإنجابية وعمال الصحة للتصدي لاحتياجات الصحة الإنجابية للمراهقات في الطوارئ الإنسانية.[٧]

٦- يتعين على أوساط الصحة العامة والتنمية الاستفادة بالبيانات بشكل أفضل.[٨] ومن الأهمية بمكان جمع بيانات من نوعية جيدة والاستفادة بها لتحسين تقديم الخدمات وإدارة البرامج في الأوضاع الطارئة، حيث تستطيع البيانات أن تعمل كأداة دعم وتعزيز قوية ويجب إيصالها لصناع السياسات والمانحين وطاقم البرنامج.

«علينا الآن تكثيف الجهود لزيادة خدمات الصحة الإنجابية للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً والأشخاص المتأثرين بالكوارث». ثريا عبيد، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيان تم إصداره لمؤتمر الصحة الإنجابية في الطوارئ لعام ٢٠٠٨.

«مع أن نطاق ومقدار العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه لتحسين صحة النساء في الأزمات يفوق قدراتي أحياناً، فأنا أغادر ولدي طاقة والتزام بالعمل على وجود أنباء أفضل في المرة القادمة عندما نلتقي!» مشارك في المؤتمر

كلير تيبيتس (cot2101@columbia.edu) هي موظفة دعم لمشروع مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ، وهي تعمل من خارج جامعة كولومبيا.

رأي الخبراء: الدكتورة غريس كودينودو

«في الغرب، تتوفى سيدة من كل ٢،٨٠٠ سيدة كنتيجة للحمل أو الولادة. أما في تشاد، يصل ذلك العدد إلى إحدى عشر. مع ذلك، قد يكون الوضع أكثر سوءاً بالنسبة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. الحل واضح: إننا بحاجة إلى نظم صحية أكثر قوة وإمكانيات متزايدة للحصول على رعاية صحة إنجابية من نوعية جيدة.

إن التكنولوجيا الأساسية المتوفرة في الغرب منذ الخمسينات غير موجودة في العديد من البلدان النامية، مما يسهم بدرجة كبيرة في انعدام التكافؤ الصحي. وجدير بالإشارة أن نقل الدم والعمليات القيصرية والأدوية الضرورية مثل المضادات الحيوية وكبريتات المغنسيوم والعقاقير المعجلة بالولادة تستطيع جميعاً أن تحدث اختلافاً. لكن في العديد من الأماكن التي أقوم بزيارتها لا يوجد نظام صحي يعمل- ولا حتى بنك للدم. ويعتبر النزيف أحد الأسباب الرئيسية للوفاة أثناء الولادة؛ فمن الممكن أن تتوفى السيدة في أقل من ساعتين بسبب نزيف الدم. ولذا فنحن بحاجة إلى بنوك للدم ورعاية أساسية أخرى، جنباً إلى جنب مع طاقم مدرب بالشكل الملائم، على أن يتوفر ذلك لجميع السيدات في بلداننا.

كما نحتاج أيضاً لزيادة تغطية الرعاية الصحية، وتحديداً في المناطق الريفية. في مثل هذه المناطق، يمكن للمراكز الصحية أن تعمل بشكل جيد بدون طبيب أو أخصائي، أو حتى مولدة مدربة على الوجه الأكمل. يستطيع موفرو المستوى المتوسط تقديم الرعاية الأساسية المطلوبة على المستوى المحلي وإحالة الحالات المعقدة إلى مرافق ذات مستوى أعلى».

تعتبر الدكتورة كودينودو، التي تعمل الآن مستشارة لمبادرة توفير خدمات ومعومات الصحة الإنجابية في الطوارئ، خبيرة رائدة في تنظيم وتنفيذ خدمات الصحة الإنجابية وتحسين خدمات رعاية التوليد الطارئة بغية الحد من وفيات الأمهات.

١. www.raiseinitiative.org
٢. www.rhrc.org
٣. سيعقد المؤتمر الرابع في عام ٢٠١١. للإطلاع على مزيد من المعلومات حول الصحة الإنجابية في الطوارئ وبرامج وملخصات مؤتمر ٢٠٠٨، انظر www.raiseinitiative.org
٤. كتاب ملخصات الصحة الإنجابية في الطوارئ ٢٠٠٨، ص ١٣: www.raiseinitiative.org/conf2008/
٥. ملخصات، ص ٧١
٦. ملخصات، ص ٧
٧. ملخصات، ص ٤٠
٨. انظر مقالة مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في الطوارئ «تحديات جمع البيانات الأساسية في خضم الطوارئ»، عدد ٢٩: http://www.hijra.org.uk/pdf/NHQ29/68-70.pdf
٩. انظر www.path.org/projects/womans_condom.php
١٠
- انظر www.path.org/files/TS_update_silcs.pdf
١١- انظر www.path.org/files/TS_update_nevirapine.pdf
١٢- انظر www.eranger.com
١٣- مزيد من المعلومات متوفرة من خلال «نظم صحية تعزز المساواة» على: www.midlevelproviders.org
١٤- ملخصات، ص ٦٦

الأشخاص النازحون داخلياً من الشيشان في الاتحاد الروسي

نادين فاليسكي

ما يزال النازحون من الشيشان يعانون من صعوبات جمة في محاولاتهم للاندماج خارج شمال القوقاز برغم كونهم مواطنين في الاتحاد الروسي.

لقد عاد حوالي ٥٧ ألف شخص نازح داخلياً للشيشان برغم الوضع الأمني غير المستقر، بينما يبقى ٧٠ ألفاً آخرين موزعين بين مناطق شمال القوقاز، ويعيش عدد غير معلوم من الأشخاص النازحين داخلياً من الشيشان في أنحاء متفرقة من روسيا.

قام مركز رصد النزوح الداخلي بزيارة للاتحاد الروسي في ربيع عام ٢٠٠٨ والتقى بأشخاص نازحين داخلياً من الشيشان من خلفيات عرقية مختلفة في سبعة مواطن خارج شمال القوقاز. وبصرف النظر عن خلفيتهم العرقية، لا يبدي هؤلاء الأشخاص النازحون داخلياً رغبة في العودة للشيشان لأنهم يعتقدون أن أمنهم المادي هناك قد يكون معرضاً للخطر. ومع ذلك فهم يعانون من مصاعب عديدة في محاولتهم الاستقرارَ خارج شمال القوقاز.

مصاعب تأمين الوثائق

إن أغلب الأشخاص النازحين داخلياً يفتقرون إلى الوثائق الضرورية لكي يحيوا حياة طبيعية، ويكابدون لتمديد أو إعادة الحصول على وضعيتهم كمهاجرين مقسرين والقيام بتسجيل الإقامة وجوازات السفر الداخلية والوثائق الضرورية للحصول على ما يستحقونه من إعانات. إن السببان الرئيسيان لهذا الوضع هما أن وثائقهم الأصلية دمرت أثناء القتال وأن معايير تمديد العمل بوضعية المهاجر المقسر يتم تفسيرها بشكل ضيق للغاية. فبدون هذه الوثائق، يمنع على الأشخاص النازحين داخلياً التقدم لشغل الوظائف والحصول على الخدمات ومميزات مثل الإسكان الشعبي الذي توفره الدولة والرعاية الطبية المجانية والمعاش الكامل. لذا يجب تسهيل عملية إصدار وثائق للأشخاص النازحين داخلياً بدون فرض شروط غير معقولة لا يمكنهم الوفاء بها بالنظر إلى اضطرارهم للنزوح. ويجب أيضاً توفر الإجراءات لضمان قيام المسؤولين بإصدار وثائق للأشخاص النازحين داخلياً بشكل قانوني وطبقاً لمجموعة من اللوائح وبدون تمييز.

الافتقار إلى المساكن الملائمة

لا يزال الأشخاص النازحون داخلياً بدون حلول سكنية ناجعة برغم برنامج الحكومة للإسكان والتعويض عن الممتلكات. لقد فقد الأشخاص النازحون داخلياً الذين حصلوا على هذا التعويض وضعيتهم كمهاجرين مقسرين ومن ثم وجب عليهم مغادرة المساكن الحكومية. من جهة أخرى، فقد أصبحت التعويضات عن الممتلكات وبشكل متزايد غير كافية لتمكينهم من شراء مساكن بديلة، وأثبت برنامج الإسكان الفيدرالي الجديد أنه لا يعتمد عليه في توفير المسكن الدائم للأشخاص النازحين داخلياً بسبب الافتقار إلى الأموال وبطء التنفيذ. يجب تخصيص أموال إضافية للبرنامج ويجب تضمين الأشخاص النازحين داخلياً الذين لا يزالون بحاجة إلى السكن الملائم بصرف النظر عما إذا كانت لديهم وضعية المهاجر المقسر أو قد حصلوا على تعويض ممتلكات أم لا.

التمييز

يلقى الأشخاص النازحون داخلياً من الأصول الشيشانية معاملة مختلفة عن المعاملة التي يلقاها آخرون أثناء التقدم بطلب للحصول على وثائق جديدة أو لتجديد أخرى قديمة وقد يواجهون صعوبات خاصة أخرى على خلفية أصولهم العرقية. لقد تم إجبارهم أكثر من مرة على الانتقال من مسكنهم لأن أصحاب الأملاك لا يريدون التأجير لهم لفترات ممتدة من الزمن أو تسجيلهم بصفة مقيمين في النُزل. ويدعي البعض أنهم قد حرموا من العمل لأنهم كانوا من أصول شيشانية. وكثيراً ما تفحصت الشرطة جوازات سفر رجال من أصول شيشانية، والذين اضطروا غالباً لدفع الرشاوى بما أنهم لا يملكون الوثائق المطلوبة. وهذا يقلص من قدرتهم على الحركة بحرية في منطقة إقامتهم وحول البلاد.

كما أفاد بعض النازحين داخلياً من غير الأصول الشيشانية بتعرضهم لمعاملة تمييزية لدى التقدم بطلبات الحصول على عمل واستئجار شقق كنتيجة لتسجيل الشيشان باعتبارها منطقة منشأهم في جواز سفرهم الداخلي.

لقد بذلت الحكومات الفيدرالية والإقليمية في روسيا جهوداً لتحسين حياة الأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في شمال القوقاز وما وراءه. وتتضمن هذه الجهود تعويضات عن فقدان أو تدمير الممتلكات والحقوق والمميزات المرتبطة بوضعية المهاجر المقسر. لكن وبصرف النظر عن هذه الجهود، فلا يزال النازحون من الشيشان ممن يعيشون خارج شمال القوقاز يواجهون مصاعب عديدة في محاولتهم الاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية. هناك حاجة لجهد أخير ومنسق لحل المشاكل المتبقية أمام هؤلاء الأشخاص النازحين داخلياً ومواصلة العملية التي سيتمكنون من خلالها من الاستمتاع بنفس الظروف التي يتمتع بها بقية إخوانهم المواطنين.

نادين فاليسكي (nadine.walicki@nrc.ch) هي محللة قطرية بمركز رصد النزوح الداخلي. ويستند تقرير «المكابدة من أجل الاندماج: أشخاص نازحون من الشيشان يعيشون في مناطق أخرى من الاتحاد الروسي» على زيارة لمركز رصد النزوح الداخلي للاتحاد الروسي في مارس ٢٠٠٨، ويمكن مطالعته على الرابط: www.internal-displacement.org/countries/russianfederation.

ميثاق البحيرات الكبرى

في ٢١ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ دخل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى حيز التنفيذ بعد أن صدقت عليه بوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا. وقد أصدر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) والمبادرة الدولية لحقوق اللاجئين (IRRI) دليلاً إرشادياً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حتى يستخدمون الميثاق من أجل تعزيز حقوق النازحين في منطقة البحيرات الكبرى. ويركز هذا الدليل على ثلاثة من بروتوكولات الميثاق الأكثر صلة بشؤون اللاجئين والنازحين داخلياً.

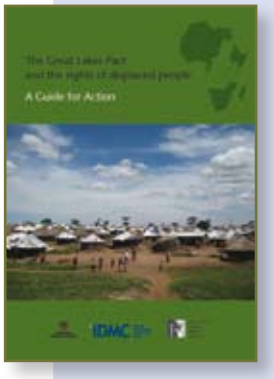

وهذا الدليل متوفر على الإنترنت باللغة الإنجليزية والفرنسية على الموقع:

www.internal-displacement.org/greatlakes.

مركز دراسات اللاجئين

نشاطات ومناهج ومؤتمرات مركز دراسات اللاجئين

اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي

٢٥-٢٦ اكتوبر ٢٠٠٨

ورشة عمل ركزت على سياسات وممارسات دول الشرق الأوسط على الفلسطينيين ضمن إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان

محاضرة هاريل بوند ٢٠٠٨

١١ نوفمبر ٢٠٠٨

سير جون ويت عضو البرلمان البريطاني والرئيس المشارك في هيئة اللاجئين المستقلة البريطانية. موضوع المحاضرة كان «اللجوء والتوقعات الجديدة».

عديمو الجنسية

٩-١١ كانون ١/ يناير ٢٠٠٩

الاستجابات النفسية الاجتماعية للصراعات والهجرة القسرية

٧-٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩

ورشة عمل لمدة يومين تدرس إمكانيات الدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ وحالات النزوح المستدامة

مؤتمر: الحماية الدولة في عالم متغير

٢٣-٢٤ آذار/مارس

المدرسة الصيفية في النزوح الداخلي

٦-٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٩

توفر المدرسة الصيفية منهجاً مركزاً متعدد الأطراف والزوايا في دراسة قضايا الهجرة القسرية. وتمكّن المدرسة الصيفية كل من يعمل مع اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهجّرين لتطوير فكري نقدي في العوامل والجهات والمؤسسات التي تهيمن على القضايا الدولية التي تؤثر على المهجّرين والنازحين. وقد تم وضع منهاج يناسب احتياجات العاملين في مجال مساعدة ودعم المهجّرين، إضافة إلى صنّاع السياسة والباحثين في هذا المجال. كما يستفيد من المدرسة طلاب دراسات الأبحاث في هذا المجال والذين يتخصصون في قضايا الهجرة القسرية.

للاطلاع على تفاصيل مناهج ودورات مجلس دراسات اللاجئين الكاملة يرجى زيارة الموقع:
www.rsc.ox.ac.uk

للحصول على مزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالسيدة كاثرين الصَلَحي على البريد الإلكتروني: katherine.salahi@qeh.ox.ac.uk أو الهاتف على الرقم: ٢٧٠٧٢٣ ١٨٦٥ ٤٤+ أو على عنوان المركز:

3 Mansfield Rd, Oxford OX1 3TB, UK

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

ديانا أفيلا	الحوار الجنوب أمريكي
بولا بانرجي	مجموعة ماهانيربان كالكوتا للأبحاث
أميليا بوكستاين تشيازي	منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة
نينا بريكلاند	مجلس اللاجئين النرويجي
مارك كاتس	أوتشا
هينيا دقاق	صندوق الأمم المتحدة للسكن
ريتشل هيستي	أوكسفام في المملكة المتحدة
خالد كوسر	مشروع بروكينغز-بيرن للنزوح الداخلي
إرين موني	بروكاب/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
دان سيمور	يونيسيف
جيرمي ستيكينغز	وزارة التنمية الدولية البريطانية
ريتشارد وليامز	مستشار مستقل
روجر زيتر	مركز دراسات اللاجئين

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

وكالة التنمية النمساوية

مشروع بروكينغز- بيرن لدراسة النزوح الداخلي

خدمات الإغاثة الكاثوليكية

دان تشيرش إيد

مجلس اللاجئين الدانماركي

وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية

وزارة التنمية الدولية البريطانية

شركة دي إتش إل

مركز فاينستاين الدولي، جامعة تافتس

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

المنظمة الدولية للهجرة (العراق)

لجنة الإنقاذ الدولية

منظمة الإغاثة الإسلامية

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية

مجلس اللاجئين النرويجي

شركة آر إيه الدولية

مبادرة توفير خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ (RAISE)

حكومة قطر

مؤسسة قطر الخيرية

مؤسسة الرحمة الخيرية الإسلامية

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

الوزارة السويسرية الفيدرالية للشؤون الخارجية

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية قسم الحماية والدعم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية قسم دعم عملية الإصلاحات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (السودان) وحدة الإدارة الرشيدة وسيادة القانون

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مكتب الإنعاش ومنع الأزمات

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

اليونيسيف

اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال

منظمة الرؤية العالمية (أستراليا)

منظمة الرؤية العالمية

برنامج الأغذية العالمي

مؤسسة زوا لرعاية اللاجئين

الهيئة الإسبانية للتعاون الدولي

رصد الرياح

استعدادات المجتمعات المحلية في نيكاراغوا

لا أشعر بالخوف إذا انهمرت الأمطار بغزارة فأنا أستطيع السباحة وشقيقتي تستطيع السباحة أيضا ولدينا قارب. ولكن الأرز لا يستطيع السباحة وكذلك لا يستطيع منزل والدي السباحة.

مانويل مودينا (١٢ سنة)
ريو كوكو، مشعب المِسكيتو
نيكاراغوا

أنا مذيعة في راديـو سان كارلوس. ونحن نبث التقارير عن مستوى المياه وسقوط الأمطار يومياً، ونضطلع بمسؤولية كبرى في حالات الطوارئ، غير أن الإذاعة تفي حالياً بجميع الأغراض، حيث تقدم معلومات عن الأسعار، والأخبار الأسرية، والمواعيد، وحالات الطوارئ الصحية، وكثير من الفكاهة كذلك: شيء ممتع!

إليا ويلينجتون
بائعة بأحد المتاجر وإحدى المذيعات في إذاعة سان كارلوس في نيكاراغوا

«النهر هو حياتنا، فهو يمدنا بالمياه والأسماك كما يشكل وسيلة للنقل ومصدراً للجَمال. لكنه يجلب الموت أيضاً في بعض الأحيان، لا بسبب التماسيح وحسب فقد جرف النهر قرى بأكملها.

وأنا مسؤول عن الدفاع المدني في بلدية وسبام، حيث نتولى جمع المعلومات عن سقوط الأمطار ومستوى مياه النهر والتنبؤ الجوي، وتزويد زملائنا على ضفاف نهر كوكا بهذه المعلومات. كما نعمل أيضاً مع زملائنا في هندوراس حيث منبع النهر.

وعندما يبدأ المطر ويرتفع مستوى المياه، يتوفر لدينا ساعتين فقط لتحذير الأهالي على طول مجرى النهر، وأحياناً نصف ساعة فقط. وأحياناً تنهمر الأمطار بسرعة وبغزارة. ويعيش ٧٠ ألف نسمة يعيشون على ضفاف نهر كوكو الذي يبلغ طوله ٧٠٠ كيلومتر. وقد أنشأنا الآن سلسة من ٤٠ محطة لاسلكية يمكنها إرسال واستقبال الإنذارات وإفادتنا باستمرار بمعلومات عن الأمطار اليومية.

نعم، نحن أفضل استعداداً الآن لمواجهة مخاطر النهر. ولكن حينما يأتي الإعصار، ماذا لنا أن نفعل؟ فهو يأتي كل ١٠ سنوات أو نحو ذلك: إعصار فيفي عام ١٩٧٢، وجون عام ١٩٨٨، وميتش عام ١٩٩٨، وبيتا عام ٢٠٠٥. وقد تدربنا جيداً ولدينا الآن خطط للطوارئ: إذ يتجمع السكان في الكنائس، التي تكون في العادة أقوى الأبنية، ويراقبون الرياح وهي تنال من ممتلكاتهم - لكنها على الأقل لا تطال أرواحهم».

داماسيو لييف
رئيس قسم الدفاع المدني في واسبام في نيكاراغوا
ريو كوكو، مدينة مسكيتو، نيكاراغوا

من موضوع «التكيف مع تغير المناخ: منظورات عملية»، الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)، ٢٠٠٨. متوفر على موقع
www.gtz.de/en/dokumente/en-climate-adaptation.pdf